الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس – بريكة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

رقم: .....346..... م.ح.ع.إ/ م.ج.ب/ 2022 بريكة في: 2022/07/31

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للمعهد
بتاريخ: 27 ماي 2021 - على الساعة العاشرة ($10^{H}00$) صباحا

بتاريخ: 27 ماي 2021، اجتمع أعضاء المجلس العلمي لمعهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، وذلك بعد توجيه الدعاوى لهم بصفة رسمية، وذلك بحضور الأساتذة الآتية أسماؤهم:

- أ.د/ بن سعيد عمر: رئيسا.
- د/ بولحية شهيرة: مدير المعهد.
- د/ مرادسي حمزة: عضو منتخب.
- د/ دعاس عز الدين: عضو منتخب.
- دأ/ سلالي بوبكر: رئيس قسم العلوم الاقتصادية.
- د/ نبيح هشام: عضو منتخب.
- د/ بن سعيد صبرينة: عضو منتخب.
- د/ ونوغي نبيل: عضو منتخب.
- د/ مرجال عائشة: عضو منتخب.
- د/ محمودي سماح: مدر المخبر.
- د/ عباسي سهام: نائب مدير المعهد لما بعد التدرج والبحث العلمي
- د/ نويس نبيل: نائب مدير المعهد للبيداغوجيا
- د/ سايب رامي: عضو منتخب
- د/ بوهنتالة ياسين: رئيس قسم الحقوق

وذلك لاعتماد المطبوعات المودعة من طرف أساتذة المعهد، وبناء على التقارير الإيجابية الواردة من الخبراء إلى المعهد، وبعد المناقشة والمداولة تقرر ما يلي:

• اعتماد المطبوعة المعنونة بـ: **مدخل الاقتصاد** موجهة لطلبة السنة 01 علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، للدكتورة: **غضبان ليلى**.

نسخة طبق الأصل من سجل المداولات للمجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي لمعهد الحقوق
و العلوم الاقتصادية
د.عمر بن سعيد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس - بريكة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس: مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ل م د

إعداد الدكتورة: غضبان ليلى

السنة الجامعية 2020- 2021

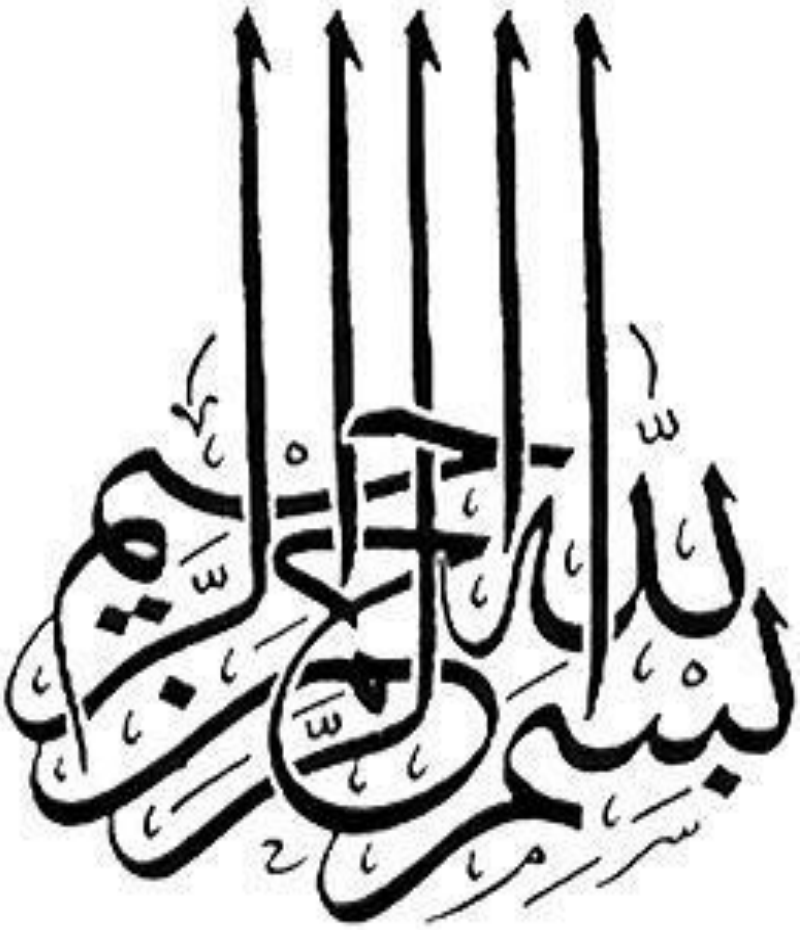
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
الفصل الأول: المدخل المعرفي	**01**
المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد	01
I- مفهوم علم الاقتصاد	01
II- أهمية علم الاقتصاد	05
III- منهج علم الاقتصاد	05
IV- التحليل الاقتصادي	07
المحور الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	09
I- علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ	10
II- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون	10
III- علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق	11
IV- علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا	11
V- علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات	12
VI- علاقة علم الاقتصاد بالإحصاء	12
VII- علاقة علم الاقتصاد بالأخلاق	12
VIII- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع	13
IX- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس	13
X- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإدارة	14
XI- علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان (الديموغرافيا)	14
XII- علاقة علم الاقتصاد بالمالية العامة	15
XIII- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة	15
المحور الثالث : تطور الفكر الاقتصادي.	16
I- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة	17
II- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى	22
III- الفكر الاقتصادي في العصور الحديثة	23
IV- الفكر الاقتصادي المعاصر	29

فهرس المحتويـات

المحور الرابع: المشكلة الاقتصادية	31
I- مفهوم المشكلة الاقتصادية	32
II- أسباب المشكلة الاقتصادية	33
III- أركان المشكلة الاقتصادية	41
الفصل الثاني: المدخل النظري	**45**
المحور الأول: نشاط الإنتاج	**45**
I- مفهوم الإنتاج	46
II- خصائص الإنتاج	47
III- أشكال المنافع الاقتصادية لعملية الإنتاج	47
IV- عوامل الإنتاج	48
V- استراتجيات الإنتاج	56
VI- إدارة الإنتاج	57
VII- الإنتاجية	59
المحور الثاني: نشاط التوزيـع	62
I- مفهوم توزيع الدخل	62
II- أبعاد مشكلة التوزيع	63
III- أنواع التوزيع	64
IV- إعادة توزيع الدخل	65
V- التوزيع في الأنظمة الاقتصادية	65
VI- توزيع العوائد على عوامل الإنتاج	66
المحور الثالث: الاستهلاك	69
I- مفهوم الاستهلاك	69
II- العوامل التي تسيطر على الميل للاستهلاك	70
المحور الرابع: الادخار	73
I- مفهوم الادخار	73
II- دور الدولة في تكوين الادخار	73

المحور الخامس: الاستثمار	74
I- مفهوم الاستثمار	74
II- مبادئ الاستثمار	76
III- أهمية ودور الاستثمار	77
IV- محددات الاستثمار	79
V- أنواع الاستثمار	79
VI- مخاطر الاستثمار	82
الفصل الثالث: المدخل النظامي	85
المحور الأول: الأنظمة الاقتصادية	85
I- مفهوم النظام	85
II- مميزات أو خصائص النظام	86
III- مفهوم النظام الاقتصادي	86
IV- وظائف النظام الاقتصادي	88
V- عناصر النظام الاقتصادي	90
VI- أهمية دراسة النظم الاقتصادية	91
المحور الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي وعلاجه للمشكلة الاقتصادية	91
I- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي	91
II- أشكال الرأسمالية	93
III- نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي	93
IV- عناصر النظام الاقتصادي الرأسمالي	94
V- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي	96
VI- مزايا النظام الرأسمالي	97
VII- عيوب النظام الرأسمالي	99
VIII- الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية	101
المحور الثالث : النظام الاقتصادي الاشتراكي وعلاجه للمشكلة الاقتصادية	102
I- مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي	102
II- نشأة النظام الاشتراكي	103

III- أركان الاشتراكية	104
IV- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي	105
V- مزايا النظام الاشتراكي	107
VI- عيوب النظام الاشتراكي	107
المحور الرابع: النظام الاقتصادي المختلط وعلاجه للمشكلة الاقتصادية	109
I- مفهوم النظام الاقتصادي المختلط	109
II- مبادئ النظام الاقتصادي المختلط	110
III- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط	111
قائمة المراجع	113

مقدمة:

لاشك أن علم الاقتصاد يعد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق بسلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الإنتاجية ذات الطابع النادر والمحدود من حيث الإنتاجية، لمواجهة وإشباع الحاجات الإنسانية ذات الطابع اللامحدود.

ولعله من نافلة القول أن نشير إلى أن علم الاقتصاد ما هو إلا وسيلة وأداة يستخدمها الإنسان من أجل مساعدته في تحسين وتطوير أنشطته المعيشية نحو الأفضل وتوزيع موارده الاقتصادية بشكل أمثل، كل ذلك من أجل الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له قدرا من العيش الكريم.

وعليه جاءت هذه المطبوعة بالأساس أن تقدم لطلبة السنة أولى ل.م.د، أهم المفاهيم الأساسية في المعرفة الاقتصادية بأسلوب تم فيه مراعاة السهولة والتبسيط، لمساعدتهم في فهم ما يدور حوله من ظواهر اقتصادية تمكنه من تحليل هذه الظواهر تحليلا علميا اقتصاديا صائبا.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذه المطبوعة الجامعية إلى ثلاث فصول كما يلي:

- الفصل الأول: المدخل المعرفي
- الفصل الثاني: المدخل النظري
- الفصل الثالث: المدخل النظامي

الفصل الأول: المدخل المعرفي

يسعى هذا الفصل الأول الخاص بالمدخل المعرفي إلى تعريف الدارسين بموضوع علم الاقتصاد من خلال التعرض إلى الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد، ثم توضيح مختلف العلاقات التي تربط علم الاقتصاد ببقية العلوم الأخرى، مع عرض مختلف المحطات التاريخية التي مر بها علم الاقتصاد، وصولا إلى توضيح مختلف جوانب المشكلة الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد.

خصص هذا المحور للتطرق لمفهوم علم الاقتصاد، أهميته، منهج علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي كما يلي:

I - مفهوم علم الاقتصاد:

أولا: المعنى اللغوي لكلمة "اقتصاد":

القصد في اللغة العربية هو استقامة الطريق، ومنه قوله تعالى {وعلى الله قصد السبيل} (النحل: 9)، أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة. والقصد في المعيشة هو التوسط بين الإسراف والتقتير، وقيل أيضا أن الاقتصاد هو الاعتدال والتوسط، أو التردد بين طرفين يشار إليهما عادة بالإفراط والتفريط.[1]

وينحدر الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos والتي تعني المنزل وNomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة إجمالا تدبير أمور المنزل فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في ادارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل إلى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي للفظ اقتصاد عند اليونانيين تعدى هذا المفهوم ليقصد به أيضا تدبير أمور المدينة.[2]

---

[1]- عبد الهادي علي النجار، دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادي الوحدى والكلي، ط06، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، مصر،1998- 1999، ص 15.

[2]- مهدي كريم الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة أوفست، بغداد، 1990، ص 23.

عرف الاقتصاد لأول مرة باسم "الاقتصاد السياسي" وذلك عام 1615 حيث نشر الاقتصادي الفرنسي أنطوان دي منتكريستيان antoine de montchristian كتابا يحمل التعبير نفسه عنوانا له، وكان يقصد به تقديم بعض النصائح المفيدة للأمير في إدارة الدولة مما أدى إلى اقتران الاقتصاد بالسياسة.[1]

وإضافة العبارة " سياسي" إلى كلمة "اقتصاد" هدفها الاهتمام بدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ونظرا للتطورات المعاصرة للاقتصاد السياسي (خاصة في إطار النظرية النيوكلاسيكية) عوضت هاته العبارة بكلمة اقتصاد بالفرنسية l'économique وبالانجليزية Economics، فمنذ أن نشر الفريد مارشال سنة 1980 كتاب بعنوان "مبادئ الاقتصاد" كف العمل بالاصطلاح السابق خاصة في البلدان الانجلوسكسونية، إذ أصبح هذا التخصص يطمح إلى الوصول إلى درجة العلم بكل معنى الكلمة مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء. وإلغاء كلمة "السياسي" وحذفه من العبارة السابقة كان هدفه تحويل اهتمام المختصين من "اقتصاد الدولة" إلى العناية الكاملة بالفرد وهذا في إطار النظرية النيوكلاسيكية للمقاول (Entrepreneur) الذي يحاول تعظيم ربحه والمستهلك الذي يبحث عن تعظيم تلبية حاجاته.[2]

ثانيا: المعنى الاصطلاحي لعلم الاقتصاد.

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المختصون حول تعريف واحد محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع إلى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ. ونورد بعضا من هذه التعاريف كما يلي:

1- علم الاقتصاد هو علم الثروة: شاع تعريف لعلم الاقتصاد نادى به آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776، بأن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص 17.

[2]- أحمد توفيق بورحلي، محاضرات مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى، ميدان علوم اقتصادية وتجارية وتسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013- 2014، ص 08.

الكيفية التي تمكن أمة معينة من أن تغتني أو تصبح ذات ثراء".[1] كما عرفه Jean-Baptiste SAY " العلم الذي يبن لنا كيف تتكون وتتوزع وتستهلك الثروات".[2] وحسب هذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي تؤدي إلى تراكم الثروة.

2- **علم الاقتصاد هو علم التوفيق بين الغايات والوسائل:** تبعا لهذا التوجه نجد تعريف "روبنس"، والذي عرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وقد اختار عدد من الكتاب المعاصرين تعاريف مشابهة لتعريف روبنس مثل perroux, menger, mises, strigl, fetter, mayer، يمتاز الإنسان بحاجاته المتعددة وغير المحدودة ، إلا أن وسائل إشباعها إن وجدت محدودة أو نادرة، ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات غير المحدودة والوسائل النادرة، أي تكييف المحدود مع غير المحدود، فهذا التكيف هو المحور الذي يدور حوله نشاط الإنسان وهو الغاية التي من اجلها يصارع الإنسان الطبيعة، والنشاط الذي يبذله الإنسان للتغلب على الندرة هو النشاط الاقتصادي وهو موضوع علم الاقتصاد.[3]

3- **علم الاقتصاد هو علم الرفاهية:** يرى بعض الاقتصاديين أن علم الاقتصاد هو الذي يسعى للوصول إلى حيازة أعظم الأرزاق بأقل الجهود الممكنة، والتي سيأتي عنها تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وهذا التصور يعرفه "بيجو" في كتابه (اقتصاديات الرفاهية 1920) بأنه العلم الذي يختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية.[4]

4- **الاقتصاد علم المبادلة (الأثمان) أو التبادل التجاري أو علم السوق:** إن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما بحوزته ليتحصل من فرد آخر على مل يحتاج إليه فنشاط المبادلة

---

[1]- أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، دون دار نشر، الإسكندرية – مصر، 2004، ص 08.

[2]- رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ط 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص23.

[3]- رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص ص 21- 22.

[4]- محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2013، ص 19.

يسمح بقيام الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات.[1] وقيمة السلعة الاقتصادية أو الخدمة مستمدة من الحاجة التي تلبيها، أي من المنفعة التي تقدمها، ولكن الإشكال المطروح على هذا المستوى هو كيفية قياس قيمة السلع الاقتصادية، فعملية التبادل هي التي تحدد قيمة السلعة أو الخدمة والمكان الذي تجرى فيه هذه العملية يسمى بالسوق، ولذا فان مفهوم السوق هو قلب علم الاقتصاد لأنه يقرر من ناحية منفعة السلعة والخدمات ومن ناحية أخرى يحدد قيمتها. والأسواق هي التي تحدد المستوى العام للأسعار وهكذا تصبح كيفية تكوين وتحديد الأسعار بمثابة انشغال أساسي للاقتصاد، هذا ما جعل بعض الاقتصاديين يعرفون الاقتصاد بعلم السوق.[2]

5- **علم الاقتصاد علم طرق الإنتاج:** ضمن هذا الإطار يعبر علم الاقتصاد عن المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة مزدوجة، الأولى تربط الإنسان بالطبيعة والثانية تكمن في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، فعلم الاقتصاد يعبر عن مجموع القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع في إطار مجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي.[3]

6- **علم الاقتصاد علم التجارة الدولية:** إن علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من أجل إشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة.[4]

---

[1]- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة. مصر، 1977، ص17 .

[2]- أحمد توفيق بورحلي، مرجع سابق، ص 13.

[3]- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 1993، ص 16.

[4]- عبد العزيز فتحي الرواشي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص05.

كما يمكن إضافة تعريف أكثر شيوعا لعلم الاقتصاد بأنه" دراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة بين الحاجات البديلة أو المتنافسة بحيث يتحقق أقصى إشباع ممكن".[1]

أما التعريف الحديث لعلم الاقتصاد فإنه لا يخرج عما جاءت به المضامين السابقة، حيث أشار الاقتصادي الأمريكي المعاصر Paul Samuelson أن علم الاقتصاد يمثل دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع، توظيف الموارد لإنتاج السلع المختلفة في أوقات متتالية، وكيفية توزيع هذه السلع بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المستقبلي، وبين مختلف الأفراد والمجموعات المكونة للمجتمع.[2]

II - أهمية علم الاقتصاد:

إن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان والمجتمع، لأنه يأخذ على عاتقه اكتشاف القوانين والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقتهم بالطبيعة، أين تتدخل الموارد كوسيط في هذه العلاقات، وفضلا على ذلك تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الأنظمة الاقتصادية للتأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الإنتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلاءم مع إطار الخطة العامة لها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ذلك فالتباين في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول وتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، هذا الأمر أظهر الحاجة المستمرة إلى مزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارب لسياسات اقتصادية، مما جعل الاقتصاد محط اهتمام فئة كبيرة من المفكرين من مختلف التخصصات، فمما سبق تنبثق أهمية علم الاقتصاد في حياة الأفراد والمجتمعات.[3]

III - منهج علم الاقتصاد:

يؤكد الاقتصاديون على الصفة العلمية للاقتصاد وإقناعهم بأن لهذا العلم قوانينه الخاصة مما دفعهم إلى السعي للكشف عن هذه القوانين وصياغة النظريات الاقتصادية المختلفة، ومن

[1]- أحمد محمد مندور، مرجع سابق، ص 09.

[2]- إياد عبد الفتاح النسور، التحليل الاقتصادي الجزئي- مفاهيم ونظريات وتطبيقات، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص 24.

[3]- رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 27.

الطبيعي أن يتبعوا لهذا الغرض المناهج العلمية المتفق عليها وهي المنهج الاستنباطي (التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي) وسنقدم فكرة موجزة عن كل منها كما يلي:[1]

أ- **المنهج الاستنباطي:** يعتبر من أقدم مناهج المعرفة العلمية،إذ يرجع إلى عهد أرسطو، ويتمثل الاستنباط في عملية عقلية نخلص بها من قضية مأخوذة كمقدمة مسلم بصحتها إلى قضية تعتبر لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في العقل بعيداً عن الواقع. أي حسب هذا المنهج يبدأ الاقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها كافة التعميمات التي تؤدي إليها، وهي ما تشكل النظريات الاقتصادية. بهذا فإن مدى صمن جهة، وصحة المقدمات من جهة أخرى، ويعاب عليها أنها نظرية غالبا تبنى على التجريد الذهني للظواهر المطلوب تفسيرها بهذه النظريات، لذلك فإنها غير دقيقة كما أنها بعيدة عن الواقع.

ب- **المنهج الاستقرائي:** يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التنظيم الواعي للوقائع المشاهدة في الحياة العملية. أي أن الاستقراء يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المنهج الاستنباطي تماما، لذا يوصف الاستقراء (بالاستدلال الصاعد) بينما يوصف الاستنباط (بالاستدلال النازل).

ولما كان من الضروري أن تكون المقدمات في الاستنباط صحيحة، وجب أن تستند هذه المقدمات إلى الاستقراء، أي أن الاستنباط يعتمد على الاستقراء في إثبات صحة المقدمات، ومن ناحية أخرى يعتمد الاستقراء على الاستنباط لأنه لا بد من التحقق من صحة النظريات التي يتم التوصل إليها بالاستقراء وذلك بتطبيقها على جزئيات جديدة، وهذا هو الاستنباط. نخلص بذلك إلى أن كلا من الاستنباط والاستقراء لازمان للاقتصادي وهو بصدد التوصل إلى النظريات الاقتصادية للتوصل إلى نظريات علمية دقيقة واقعية.

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

وسواء كان المنهج المستخدم استنباطي أو استقرائي فالتحليل الاقتصادي لا بد وأن يشتمل على الأشكال التالية:[1]

- **الأسلوب الوصفي(اللفظي):** ويعمل هذا الأسلوب على استخدام الألفاظ والكتابة عند القيام بتحليل الظواهر.
- **الأسلوب الرياضي في الحصول على معلومات ونتائج أكثر دقة:** وذلك من خلال تحويل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية إلى علاقات ودوال رياضية.
- **الأسلوب القياسي (الإحصائي):** يعمل هذا الأسلوب على تحويل الظواهر الاقتصادية عن طريق استخدام المقاييس والدلالات الإحصائية ليسهل على الباحث تصنيفها والحصول على النتائج الدقيقة، ولابد من الذكر أن هناك العديد من الظواهر لا يمكن إتباع نفس الأسلوب معها بسبب تعثر قياسها رقميا مثل المنفعة والإشباع والرفاه مع ذلك فإن الأسلوب الإحصائي الدقيق يضمن توضيح بعض النقاط الثانوية.

IV- **التحليل الاقتصادي:** يعرف التحليل الاقتصادي بأنه (المنهج العلمي المتبع في الدراسة والبحث الاقتصادي من أجل التفكير في حل المشكلة الاقتصادي)، أي أنه من خلال التحليل الاقتصادي يتم دراسة الظواهر الاقتصادية في سبيل الوصول إلى حقائق علمية أو نظريات يتم تعميمها على ظواهر مشابهة لها في المستقبل[2].

ويمكن تصنيف طرق التحليل الاقتصادي وفقا لعدة أسس تختلف باختلاف نوع التحليل، وهي كالآتي:

أ- **التحليل الاقتصادي وفقا لعلاقة المتغيرات الاقتصادية بالزمن:** ويدخل ضمن هذا التحليل ثلاثة أنواع هي:[3]

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 36.

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

[3]- محمد جصاص، محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة أولى ل م د، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02، 2016- 2017، ص ص 07- 08.

- **التحليل الاقتصادي الساكن:** ويتناول دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مع ثبات الزمن، أي في ذات اللحظة التي يتم تناول التحليل فيها.
- **التحليل الاقتصادي المقارن:** وهو تحليل ساكن إلا أنه يتناول دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في فترات زمنية مختلفة، أي بين فترتين.
- **التحليل الاقتصادي الحركي:** ويتناول دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مع أخذ الزمن بعين الاعتبار، أي أن التحليل يتم في فترات زمنية متتالية.

ب- **التحليل الاقتصادي وفقا لسعة الوحدات الاقتصادية:** ويميز الاقتصاديون بين نوعين من أنواع التحليل الاقتصادي يشكلان مع بعضهما فرعي النظرية الاقتصادية وهما: التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي:

- **التحليل الاقتصادي الجزئي:** يتناول البحث في السلوك الاقتصادي على المستوى الفردي، وهذا ينطوي على أن الأفراد يتصرفون بطريقة متماثلة تجاه الظواهر الاقتصادية المختلفة فالحديث عن الاستهلاك يقصد به النمط الذي يتصرف بموجبه الفرد وهو بصدد إنفاقه لدخله على السلع المختلفة، ويقصد بالفرد هنا أي فرد دون تحديد. أما إذا كان الحديث يدور حول الإنتاج فيقصد به حينئذ وصف السلوك الإنتاجي لكل وحدة إنتاجية سواء كانت شركة صغيرة أم كبيرة دون تحديد أيضا، كما يتقرر في أطار الاقتصاد الجزئي أيضا كل من قضيتي توزيع الموارد على فروع الإنتاج المختلفة وتحديد نصيب مختلف أفراد المجتمع من الدخل القومي.[1]
- **التحليل الاقتصادي الكلي:** يسمى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجمعي macro economic analysis، وينصرف هذا النوع من التحليل إلى الاقتصاد القومي في مجموعه، فهو يقوم على استخدام الكميات "الكلية" الخاصة بالجهاز الاقتصادي عامة مثل الدخل القومي، والعمالة الكلية، والمستوى العام للأسعار، والاستهلاك

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

الكلي، والاستثمار الكلي والادخار الكلي، وهو يدرس المشكلات الاقتصادية المتعلقة بهذه الكميات والعلاقات المتبادلة بينها.

وإذا كان التحليل الاقتصادي الكلي يهتم أساسا بالكميات الكلية في الاقتصاد القومي فانه يهتم كذلك بالمجموعات الفردية للمنتجين والمستهلكين فقط في الحدود التي يؤثرون فيها على الاقتصاد القومي في مجموعة. ويعنى هذا النوع من التحليل بدراسة مشكلات تحديد مستوى الدخل القومي والعمالة في الاقتصاد القومي...الخ.[1]

ت- **التحليل الاقتصادي وفقا لدرجة شموله على المتغيرات الاقتصادية:** وينقسم هذا التحليل إلى:[2]

- **التحليل الاقتصادي البسيط:** ويتناول العلاقة بين متغيرين اقتصاديين أحدهما مستقل والآخر تابع، كتأثير سعر السلعة على الطلب عليها.
- **التحليل الاقتصادي المتعدد:** ويتناول دراسة وتحديد العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بتأثير كل من سعر السلعة وأسعار السلع البديلة والمكملة والدخل وذوق المستهلك على الطلب على هذه السلعة.

المحور الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

حقيقة الأمر أن علم الاقتصاد يشكل أحد فروع العلوم الاجتماعية، وفي هذا الإطار لا يمكن فصل هذا العلم عن غيره من العلوم الأخرى مثل التاريخ والسياسة والقانون والاجتماع وعلم النفس وذلك نظرا للتداخل والترابط الوثيق بينهما، فهو العلم الذي يعمل في إطار مجموعة من الأبعاد المركبة للموضوعات المختلفة محل البحث والدراسة، وفيما يلي توضيح لعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

[1]- عبد الهادي علي النجار، مرجع سابق، ص ص 13- 14.

[2]- محمد جصاص، مرجع سابق، ص 07.

I- **علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ:** كلمة تاريخ تدل بصفة عامة على العلم الذي يسعى إلى إنقاذ الحقائق الماضية من النسيان، وبعبارة أخرى يسعى التاريخ إلى معرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها.[1] وتقدم الدراسات والبحوث التاريخية خدمة في غاية الأهمية للاقتصادي، إذ أننا لكي نعرف الحاضر يجب أن نربطه بالماضي حتى نصل إلى تفسير صحيح له، بمعنى أن الحاضر وليد الماضي وقاعدة المستقبل،[2] وللاقتصاد علاقة بالتاريخ، فالنظريات الاقتصادية لا تفهم إلا في ضوء الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط بنشأتها، وتساهم دراسة التاريخ في إبراز الظواهر الاقتصادية وفي تقويم السياسات والمنظمات القائمة على تنفيذها. [3] وعليه لا يمكن أن تكتمل أي دراسة إلا بتتبع تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية معا للاستفادة مما حدث من مشكلات في أزمنة وأمكنة مختلفة، وأهمية الدراسات التاريخية هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى صياغة كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية بشكل جعلها تعتبر الاقتصاد وكأنه علم تاريخي، وبهذا وجهت الأنظار إلى قوة الارتباط القائم بين التاريخ والاقتصاد.[4]

II- **علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:** إن القانون هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي الفعالة، وقد اهتم المشروع ورجال السياسة بدراسة القوانين السماوية والوضعية، سواء كانت تجارية أم مدنية، أم جنائية أم دولية، ودرسوا كذلك التقاضي،[5] وتتمثل العلاقة بين الاقتصاد و القانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، و ما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع. فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية،

---

[1]- علي أحمد صالح، المدخل للعلوم الاقتصادية، لطلبة السنة الأولى علوم قانونية LMD، ط 01، منشورات كليك، الجزائر، 2016، ص 21.

[2]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص ص 14- 15.

[3]- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، كلية الحقوق- جامعة القاهرة، 2007، ص 20.

[4]- رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 29.

[5]- علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 22.

وقد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي و آخر، والمقصود بالشكل الإطار القانوني والحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي. فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل: (القانون التجاري، وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، و قوانين المالية العامة، وقانون التأمين...الخ).[1]

III- **علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:** يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم البناء عليها في استخلاص أفكار جديدة، وتعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الإنسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة.[2]

IV- **علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:** إن الأصل اللغوي لكلمة جغرافيا يوجد في المصطلح اليوناني في مقطعين، الأول (Gé) ويقصد به الأرض، والثاني (graphia) ويقصد به العلم الوصفي للأرض،[3] والجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، أما الجغرافيا البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي، وتلتقي الجغرافيا والاقتصاد في نقطة هي توطن النشاط الاقتصادي فتمد الاقتصاد بمعلومات عن مصادر المواد الأولية والتجمعات السكانية، وفضلا عن ذلك يلتقي الاقتصاد بالجغرافيا فيما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بأشكال الإنتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادي وأشكال استهلاك المنتجات المختلفة على مستوى العالم بأسره.[4]

---

[1]- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - مدخل الدراسات الاقتصادية، ط01، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1981، ص 39.

[2]- عبد الرحمان أحمد يسري، محي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1974، ص 01.

[3]- علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 20.

[4]- عبد الهادي علي النجار، مرجع سابق، ص ص 22- 23.

ولقد أدت الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والجغرافيا إلى ظهور فرع متميز من علم الجغرافيا يختص بدراسة هذه الصلة ويعرف باسم الجغرافيا الاقتصادية.[1]

V- **علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات:** تعتبر الرياضيات وسلة هامة من وسائل الاستنتاج العلمي وقد شاع استخدامها على نطاق واسع في مجال الدراسات الاقتصادية بدءا من القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحالي حيث أصبح التحليل الاقتصادي يقوم على استفادة الاقتصاديين من مختلف الأدوات الرياضية كالمعادلات والقوانين حرصا منهم على الاختصار في التعبير والدقة في النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الوسيلة ويعتبر الاقتصاد الرياضي الآن واحدا من أهم وأحدث فروع علم الاقتصاد. [2]

VI- **علاقة علم الاقتصاد بالإحصاء:** وللاقتصاد علاقة بعلم الإحصاء، سواء اعتبرنا هذا العلم الأخير قائما أو مجرد أداة من أدوات التحليل. فقد أسهمت الإحصائيات في تقدم النظرية الاقتصادية وتطورها بعرض البيانات عن الكميات التي يمكن التعبير عنها بالأرقام، ودور الإحصاء واضح في تحليل الكميات الاقتصادية الكلية التي تتخذ أساسا لوضع السياسات الاقتصادية، وللإحصاء أهمية خاصة في الدول تنتهج أسلوب التخطيط في إدارة شؤونها الاقتصادية.[3]

VII- **علاقة علم الاقتصاد بالأخلاق:** يعنى علم الأخلاق بقواعد السلوك التي يتعين أن يسلكها أفراد المجتمع، وقد كان التقليديون يرون أن الاقتصاد لا علاقة له بالأخلاق،[4] حيث لا توجد صلة وثيقة أو مباشرة بين الاقتصاد والأخلاق وذلك لان الاقتصاد يبحث فيما هو كائن فعلا على عكس الأخلاق فإنها تبحث في الفضائل والمثل العليا فيما يجب أن يكون، فمثلا عند النظر إلى تعاطي المخدرات وغيرها من المسكرات نجد أنها تتنافى تماما مع الأخلاق، أما من حيث وجهة نظر الاقتصاد فان الاقتصادي لا يميز في التحليل الاقتصادي بين مال ومال آخر فالمواد الغذائية تعتبر من حيث التحليل الاقتصادي مال وكذلك المخدرات تعتبر

---

[1]- رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 31.

2- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

3- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 21.

[4]- عبد الهادي علي النجار، مرجع سابق، ص 24.

أيضا مال من حيث التحليل الاقتصادي لصلاحيتها لإشباع حاجة إنسانية معينة وبالتالي نفع معين يشعر به من يستهلكها ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون الحاجة التي يصلح المال الأول لإشباعها أخلاقية وتلك التي يشبعها المال الثاني غير أخلاقية. ولكن المهم في علم الاقتصاد هو دراسة تحديد أثمان هذه السلع وتطورها ومدى إمكانية فرض ضرائب أو رسوم جمركية عليها ومدى تأثيرها على العملية الإنتاجية مثلها في ذلك مثل السلع الأخرى، أي أن علم الاقتصاد لا علاقة له بالأخلاق والفضائل.[1]

VIII- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:** يحاول الاقتصاديون التأكيد على الطابع الاجتماعي لعلم الاقتصاد بدعوى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة الواقع الاجتماعي بكامله، وأن النشاط الاقتصادي جزء من هذا الواقع، لذلك فهو مندمج فيه لكن أكثرية علماء الاجتماع أصبحت الآن تخالف هذا الرأي، لأن علم الاجتماع لا يبحث الواقع الاجتماعي من كل نواحيه، بل يتناول جانبا من دراسة الإنسان إلى جانب العلوم الإنسانية الأخرى، ولا ينكر هؤلاء الصلة الوثيقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع، بل يرون أن علم الاجتماع يظهر الظروف الاجتماعية التي تتم الوقائع الاقتصادية خلالها، وقد أوضح العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر الفرق بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد بقوله:"إن التحليل الاقتصادي يعنى بمعرفة كيفية سلوك الناس في كل ظرف ونتائج سلوكهم، بينما يعنى علم الاجتماع بمعرفة العوامل التي أدت إلى السلوك الذي اتبعوه".[2]

IX- **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع و كوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في

[1]- عزت قناوى، نيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم- مصر، 2004، ص 63.

[2]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.[1]

X- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الإدارة:** يمكن القول أن النظريات الاقتصادية المختلفة في العالم لا يمكن أن تجد طريقها إلى التطبيق الميداني والانتشار إلا من خلال العمليات الإدارية المختلفة، فالاقتصاد يهتم بالموارد المادية والبشرية، ويأتي دور الإدارة في الاستثمار الأفضل لهذه الموارد، وبالتالي فان الإدارة هي التي تسير وتوجه العمليات الاقتصادية المختلفة، ولهذا ظهر علم جديد يطلق عليه (علم الاقتصاد الإداري) يهتم بدراسة وتحليل الجوانب الإدارية في الاقتصاد، ولهذا يفترض في الإداري الناجح أن يكون على معرفة بعلم الاقتصاد، مثلما يفترض في الاقتصادي الناجح أن يكون ملما بعلوم الإدارة وفنونها.[2]

XI- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان (الديموغرافيا):** يقصد بالديموغرافيا ذلك العلم الذي يهتم بقضايا السكان، من حيث مستويات الخصوبة، حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان التخطيط العائلي، تحديد النسل، نمو المواليد، والوفيات ومتوسط الأعمار.

ولازال الخلاف قائما حول المظاهر السكانية التي تعنى الديموغرافيا بدراستها فبعضهم يرى بأن الديموغرافيا يجب أن تنصب دراستها على التحاليل الكمية للسكان، من حيث عددهم وحركتهم، أي كعلم يساعد على معالجة بعض المظاهر الإنسانية من خلال تقديم إحصائيات تهتم بصفة أساسية بالمواليد والزواج والوفاة، وكذا العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه المظاهر.

بينما يرى البعض الآخر أن تدرس الديموغرافيا بالإضافة إلى التحليل الكمي للسكان والتحليل الكيفي، أي الاهتمام بالسكان من النواحي الجسمانية والفكرية، وكذا طبائعهم وأخلاقهم، ويستخدم كمنهاج في البحث الديموغرافي، يدرس أو يبحث كل السبل التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة، خاصة الطريقة الإحصائية.

1- بن محمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009، ص 18.

2- ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص ص 32-33.

والجدير بالذكر أن العوامل الاقتصادية تؤثر تأثيرا عميقا في كيفية توزيع السكان، من حيث الكم والكيف، توزيعا جغرافيا، وعلى الكثافة السكانية وأشكال التجمع، علاوة على أن العوامل الاقتصادية تؤثر على المواليد والوفيات ومتوسط العمر.[1]

XII- **علاقة علم الاقتصاد بالمالية العامة:** تعتبر المالية العامة أحد فروع علم الاقتصاد (اقتصاديات المالية العامة) فالاقتصاد يتناول كيفية استغلال الموارد المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية، ولما كانت من وظائف الدولة إشباع حاجات المواطنين فإن ما تتضمنه الضرائب من مشكلات تعتبر جزءا أصيلا من المشكلة الاقتصادية ويستند الباحث في علم المالية العامة إلى كثير من النظريات الاقتصادية ومثال ذلك أن مبدأ الضريبة التصاعدية تستند إلى نظرية المنفعة الحدية. كما انه يلاحظ في الوقت الحاضر وبعد الوصول إلى مرحلة الدولة المتدخلة ثم الدولة الاشتراكية إن معظم (الوسائل المالية الإيرادات العامة- النفقات العامة- السياسات المالية) تقع كلها في ميدان الدراسات الاقتصادية. حيث تعتبر الضرائب والقروض العامة والإنفاق العام وسائل مالية وأدوات اقتصادية لتحقيق التوجيه الاقتصادي الحديث والتأثير على مستوى الدخل القومي ومجريات النشاط الاقتصادي بشكل عام.[2]

XIII- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:** من الأمور الهامة التي يجب على الاقتصادي الإلمام بها، القرارات والتطورات السياسية، حيث أن الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، ومن المعروف أن مرد الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية يكون مردها اقتصاديا، حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من

[1]- علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 21.

[2]- عزت قناوى، نيرة سليمان، مرجع سابق، ص 60.

هذا أنه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد وخاصة أنه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي.[1]

وحول العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة يتساءل البعض دائما: هل الاقتصاد يتبع السياسة أم أن السياسة تتبع الاقتصاد؟ وللإجابة على هذا التساؤل نرى أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة ولا يمكن لأحدهما العمل بدون الآخر فكلاهما يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر، ولكن في الدول النامية يجب أن تخضع توجهات السياسة الداخلية والخارجية لمتطلبات التنمية الاقتصادية.[2]

وفي الحقيقة نستطيع أن نعدد الكثير من العلاقات المتبادلة بين علم الاقتصاد من جهة وباقي العلوم من جهة أخرى مثل: علاقة الاقتصاد بعلم النفس والإحصاء والتكنولوجيا وإدارة الأعمال...الخ، هذه العلاقة الوثيقة بين مختلف هذه العلوم لا تنفي مطلقا أن يكون لكل علم خاصيته المتميزة، وان كان يتقارب مع الاقتصاد سواء في مضمونه أو في طريقة بحثه ولكن من المؤكد أن تطور علم الاقتصاد وتقدمه لا يتم دون ربطه بمختلف العلوم الأخرى.[3]

المحور الثالث : تطور الفكر الاقتصادي.

المقصود بالفكر الاقتصادي هو الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية، وهو الفكر الذي يتولى دراسة القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلة الاقتصادية، فتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي يصيب الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.[4]

وإن دراسة تطور الفكر الاقتصادي يفيدنا في نواحي عديدة أهمها:[5]

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 33.

[2]- عزت قناوى، نيرة سليمان، مرجع سابق، ص58.

[3]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

[4]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 01، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 20.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 25- 26.

- الفائدة التعليمية، إذ أن النظريات العلمية السابقة تساعدنا على فهم النظريات والأفكار المعاصرة بشكل اكبر وأفضل، ففي علم الاقتصاد نجد أن لدينا نظريات علمية قائمة تفسر حقائق معينة أو تساهم في حل مشكلات معينة، ذلك لان استيعاب النظريات القائمة لن يكون أمرا سهلا دون الرجوع إلى نشأتها أو بدايتها، وأن الفكر الحديث ما هو إلا شكل متطور للنظريات السابقة.
- الاستفادة من الحلول السابقة، وخاصة عندما تتشابه أوضاع الحاضر مع أوضاع الماضي، في استنباط آراء جديدة من شأنها دعم مسيرة التقدم العلمي.
- المساهمة في تكوين العقلية العلمية وتخليص أساليب البحث العلمي من الطرق المتنافية مع متطلباته الأصولية.
- إن دراسة الفكر الاقتصادي تساعد على فهم أخطاء الماضي وبالتالي تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها السابقون، فكثيرا ما قيل أن أولئك الذين يتجاهلون الماضي وأخطاءه هم أولئك الذين يكررون أخطاء الماضي.
- إن دراسة الفكر الاقتصادي تفتح الأذهان وتمكن من استلهام أفكار علمية جديدة.

وتعود نشأة الفكر الاقتصادي إلى عصور موغلة في القدم، ترجع إلى ما قبل الميلاد (عصر الفراعنة، اليونانيين والرومان)، ويخطئ الكثيرون حينما يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوربية، متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، ومع ذلك فان الاقتصاد كعلم يرى الكثيرون انه برز من خلال كتابات ادم سميث وثروة الأمم، حيث أطلق العنان بعدها لظهور عديد التيارات وعديد المفكرين والذين أسهموا من خلال كتاباتهم في تطوير النظريات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي. وعليه سيتم التطرق إلى مراحل تطور الفكر الاقتصادي كما يلي:

I- الفكر الاقتصادي في العصور القديمة:

لم تكن الأفكار الاقتصادية في تلك الحقب قد وصلت بعد إلى تكوين نظريات متكاملة مما أوجب دراسة الفكر الاقتصادي في العصور القديمة من خلال علوم الدين والفلسفة، ويشار

إلى أن العصور القديمة تمتد من ما قبل الميلاد حتى عام 400 بعد الميلاد، وسيتم تناول الأفكار الاقتصادية في الحضارات القديمة (الأولى) وهي بابل ومصر، والأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية كما يلي:

1- **الأفكار الاقتصادية في الحضارات القديمة (الأولى):** كانت المجتمعات في تلك الفترات مجتمعات بدائية، وتتميز هذه الأخيرة بعدد من السمات هي كالأتي:[1]

- قوة سيطرة الطبيعة.
- بساطة النشاطات الاقتصادية، وبالتالي أساليب الإنتاج.
- وجود شكل من أشكال تقسيم العمل ولكنه لا يصل إلى الدرجة التي تفرض قيام التبادل الخاص للمنتجات.
- سيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي.
- الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج مثل آلات الصيد والقطعان والأرض.

إلا أن أساليب الإنتاج أخذت تتطور تدريجيا بظهور نشاطات جديدة لمواجهة الحاجات الجديدة، ومن هذه النشاطات التجارة وابتداع النقود كوسيلة لتسهيل التبادل في الداخل والخارج وظهور الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج وتفكك المجتمع القبلي.

2- **الأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية:** إن من أقدم الأفكار الاقتصادية التي سجلها الإنسان، وعرفت فيما بعد بالأفكار الاقتصادية، هي تلك التي جاءت بها دراسات الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون وآرسطو، فقد قدمت الحضارة اليونانية أفكارا يدخل بعضها في نطاق الفكر الاقتصادي، فقد خلف لنا فلاسفة اليونان القدماء بعض أفكار اقتصادية سليمة تماما، كما خلفوا مواد علمية ذات فائدة في مجال الرياضيات والهندسة والميكانيك والفلك، لكن الأفكار الاقتصادية التي جاءت من فلاسفة اليونان لا تكون في مجموعها ما يمكن أن يؤلف علم مستقل للاقتصاد. ونتعرف على أفكار الحضارة اليونانية من خلال التطرق لأفكار كل من أفلاطون وآرسطو كما يلي:

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 35- 36.

أ- **الأفكار الاقتصادية لأفلاطون (347- 428) ق.م:** يمكن معرفة الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من خلال دراسة كتابه الشهير (جمهورية أفلاطون) أو ما يعرف بالمدينة الفاضلة، ويعرض أفلاطون أفكاره الاقتصادية لتنظيم هذه المدينة أو الدولة الفاضلة كما يلي:[1]

- ينادي أفلاطون بتطبيق نوع من تقسيم العمل في هذه الدولة المثلى والتي تعتبر أحد أفكاره البارزة، فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة معينة، وبنى أفلاطون فكرته لأهمية تقسيم العمل على حجتين هما:
  - ✓ أن لكل شخص مواهبه وكفاءاته الخاصة به.
  - ✓ إن تخصص كل شخص في المهنة التي يكون مهيئا لها بطبيعته يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا ويزيد من الإنتاجية.
- يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات، ويتخذ من فكرة تقسيم العمل وسيلة لتقسيم المجتمع إلى طبقات أو طوائف لكل منها دورها، فهو يقسم الناس إلى ثلاث طبقات هي طبقة الحكام، ومهمتهم الحكم، وطبقة الجنود ومهمتهم الدفاع عن المدينة، وطبقة العمال والصناع وهم كل من يعمل في النشاط الاقتصادي.
- يميز أفلاطون في مدينته بين نوعين من التنظيم الاجتماعي من حيث الملكية الخاصة ومن حيث تكوين العائلة، فهو يلغي إمكانية تحقيق الملكية الخاصة وتكوين العائلة بالنسبة للحكام والجنود، ويبيح لغير هؤلاء حق التملك وحق الزواج وتكوين عائلة، وتجدر الإشارة إلى أن تحريم طبقة الحكام والجنود من التملك وتكوين العائلة عند أفلاطون يرجع إلى الرغبة في إبعاد هؤلاء من الخضوع لأغراء المال وكذلك حالة الضعف في مواجهة الأقرباء، لكن أفلاطون لم يحارب الملكية الخاصة على وجه الإطلاق، ولا يفرق أفلاطون في مدينته بين الرجال والنساء.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 41- 42.

- للنقود دور هام في المدينة الفاضلة، فعندما يتم تطبيق تقسيم العمل وتخصص كل واحد في حرفة معينة فان كل شخص سيعرض إنتاجه على الآخرين ليشتروه وليبيعه لهم، فتظهر الحاجة إلى النقود كأداة ملائمة لتحصل بواسطتها عمليات البيع والشراء، فالنقود لدى أفلاطون هي وسيلة للتبادل، ولهذا اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وليست ذاتية حتى لا يؤدي إلى انحرافها عن تأدية وظيفتها الأساسية وهي تسهيل عملية التبادل.
- وقف أفلاطون ضد الربا، حيث ينظر نظرة سلبية لوظيفة النقود كوسيلة لتراكم الثروة.

ب- **الأفكار الاقتصادية لأرسطو (322- 384) ق.م:** تتشابه أفكار أرسطو مع أفلاطون من حيث أن كلا منهما يخضع الاقتصاد لعلوم الأخلاق والفلسفة والسياسة، غير انه يتميز بميزة أساسية هي أنه وقف وقفات تحليلية لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية وتقوم أفكاره على النقاط التالية:[1]

- يرى بأن الدولة ظهرت نتيجة تطور تاريخي، ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية.
- دافع بشدة عن العائلة والملكية الخاصة والحق الطبيعي في الاقتناء، وهي أمور تتفق وميول الإنسان وتحفزه على العمل.
- دافع عن الرقّ، على أساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد.
- يرتكز التحليل الاقتصادي في رأيه مباشرة على الحاجات وإشباعها. والأموال هي التي تحقق هذا الإشباع، وأن طرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعها والصناعة واستخراج المعادن. كلها تحذير من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال. إلى جانبها ت وجد التجارة وهي ليست بالنسبة لأرسطو من قبيل النشاط الطبيعي ومن ثم وجبت إدانتها.

[1]- أمين معين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، دار المسيرة، الجزائر، 2008، ص ص 246- 247.

- ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكتفي ذاتيا، أي تقوم بالإنتاج اللازم لإشباع حاجاتها، وبالتالي يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية، المقايضة، ثم المبادلة النقدية، أي تبادل السلع مقابل النقود. ولهذا، يفرق بين القيمة الإستعمالية (التي هي خاصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة لإشباع حاجات معينة) وقيمة المبادلة (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة). وتعتبر هذه التفرقة نقطة البدء في نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي الحديث الذي استقر على أن قيمة الاستعمال هي أساس قيمة المبادلة.
- تعتبر النقود وسيطا في المبادلة، والتي تجنب الناس صعوبات العملية للمقايضة. ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة، يتعين أن تكون لها قيمة استعماليه أو قيمة سلعية في حد ذاتها. ويرى بأن النقود لها وظيفتان أخريان هما: كمقياس للقيمة و كمخزن للقيمة.
- هاجم فكرة الاحتكار باعتباره "غير عادل" يقوم على استغلال البائع المحتكر للمشترين والذي يعتبره وضعا من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد على السلعة. وأن المحتكر يفرض الثمن الذي يراه ويحقق بذلك أرباحا طائلة.
- انتقد الإقراض بفائدة، واعتبره محل فائدة تدفع على اقتراض النقود "ربا"؛ فالنقود عنده عقيمة لا تلد واستخدامها للحصول على ثروة يعد أمرا غير طبيعي.

3- الفكر الاقتصادي عند الرومان:

بالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر اليوناني، إلا أنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها، ومن الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق ليس في التمتع بما يملكه

واستعماله فقط وإنما سوء الاستعمال أيضا، وأصبح منذ ذلك انتهاك حقوق الملكية الخاصة من طرف الأفراد أو الدولة يحاسب عليه القانون.[1]

II- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

تتسم هذه الفترة بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي، وكانت طريقة الإنتاج تستند على النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في تلك الفترة في جميع بلدان أوروبا، وسيتم التطرق في هذا المرحلة إلى الفكر الاقتصادي في أوروبا، والفكر الاقتصادي الإسلامي.

1- الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى:

يمكن تلخيص أهم ما ميز الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا في فترة النظام الإقطاعي في ظل سيطرة الكنيسة كما يأتي:[2]

- لم ينطو الفكر الاقتصادي على تحليل علمي، وإنما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ الدين والأخلاق في نطاق الثروة والاقتصاد.
- فرضت الكنيسة الكثير من القيود على النشاط الاقتصادي وتحذيرها للناس من الانقياد لدافع الحصول على الثروة والربح.
- كانت أسس التفكير الاقتصادي في أوروبا متسقة من هذه الناحية مع طبيعة الحياة الاقتصادية الراكدة التي كانت سائدة في القرون الوسطى، ومع سيطرة أفكار الدين المسيحي على النفوس.

ولهذا فقد قصرت هذه الأسس عن مسايرة حاجة التطور الذي حدث بعدئذ، فتداعت سيطرتها وحلت محلها أسس جديدة تلائم التطور الذي حدث والمتمثل في الآراء التي نادى بها التجاريون بعد ذلك في عصر النهضة.

2- الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى:

مثلما كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى والذي كان يأتي ممتزجا بالدين المسيحي ولم يكن فكرا اقتصاديا قائما بذاته، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي في

[1]- عبد الرحمان أحمد يسري، تطور الفكر الاقتصادي، دار الإسكندرية، مصر، 1994، ص 45.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 59.

تلك العصور الوسطى كان يرد أيضا ممتزجا بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ،ومن ابرز معالم الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى ما يلي:[1]

- **احترام الملكية الفردية(الخاصة):** حيث أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية فاقرها ووضع أصولها مما ترتب عليه الاعتراف بالتفاوت بين الناس وتقسيمهم إلى طبقات، ومن نتائج ذلك أيضا الاعتراف بحق الإرث الذي يخفف من آثار التفاوت، وكذلك فرض الزكاة. والخلاصة أن الملكية في الإسلام ملكية فردية ولكن هناك واجبات على المالك، وتدخل من جانب الدولة لتخفيف ما يترتب على ذلك من مساوئ.
- **الحث على العمل:** مجد الإسلام العمل وحث عليه ولم يفاضل الإسلام بين أنواع العمل، وليس هناك حرج من العمل في التجارة.
- **إقرار الرق (العبودية):** تأثر الإسلام بمقتضيات النظام الذي كان سائدا عند نشأته، فأقر الرق ولكنه لم يؤسسه على أية تفرقة بين الناس، بل أسسه على ما يبدو كنتيجة عملية لانهزام الأمم في الحروب، وهو ما كان متبعا في المجتمعات القديمة، وقد اوجب الدين الإسلامي حسن معاملة الرق، وحبب إلى المالك العتق وجعله كفارة عن كثير من الآثام، وبذلك اتخذ الإسلام من هذه المشكلة موقفا توفيقيا.
- **تحريم الربا:** حرم القرآن والسنة القرض بفائدة(واحل الله البيع وحرم الربا)، والحكمة في ذلك منع استغلال حاجة المحتاجين، ورغبة الإسلام في ألا توجد في المجتمع الإسلامي طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون أن تبذل جهدا من عمل.
- **محاربة الاحتكار:** نهى الإسلام عن الاحتكار حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يحتكر إلا خاطئ وقد تبعه الحكام المسلمون في تطبيق عقوبات على المحتكرين لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين من خلال رفع السعر.

III- **الفكر الاقتصادي في العصور الحديثة:** أهم ما يميز هذه العصور هو ظهور المدارس الحديثة في الفكر الاقتصادي التي أدت بدورها إلى ظهور النظم الاقتصادية السائدة في

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 61- 62.

عصرنا الحديث، النظام الرأسمالي (الحر)، النظام الاشتراكي والنظام والمختلط، ونستعرض بإيجاز أهم المدارس الاقتصادية التي ظهرت في العصور الحديثة كما يلي:

1- **المدرسة التجارية:** يمكن تلخيص أهم المبادئ والأفكار الاقتصادية التي قامت عليها المدرسة الاقتصادية التجارية في النقاط التالية:[1]

- تمجيد المعادن النفيسة الذهب والفضة واعتبارها مصدر للثروة، وقد طالبوا بتنميتها من خلال الحملات الاستعمارية والتوسعية.
- تحقيق ميزان تجاري موات مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة، وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق.
- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل مراقبة الواردات وتشجيع الصادرات، فحسبهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائيا.
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة لأنها مصدر المعادن النفيسة، ثم تليها الصناعة لأنها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها اهتماما إذ لم يجدوا فيها مصدرا للتصدير.
- لقد نادوا بالزيادة في العدد السكاني، لأنه مصدر لقوة الدولة من خلال انخفاض الأجور بسبب زيادة الطلب على العمل، ومورد للمحاربين من أجل استخدامهم في الحملات الاستعمارية.

2- **المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية):**

نشأت المدرسة الفيزيوقراطية الطبيعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالتحديد في فرنسا، وهذا قبيل اندلاع الثورة الصناعية الفرنسية بقليل على يد الطبيب الفرنسي المشهور (فزنسوا كيناي) مؤسس هذه المدرسة، وتعني كلمة فيزيوقراط أو الفيزيوقراطية (حكم الطبيعة)، وتمتاز هذه الأخيرة بأنها الأولى في التاريخ الاقتصادي التي

[1]- الباز محمد الطنطاوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة النسر الذهبي، مصر، 2000، ص ص 30- 31.

وضعت أسس العلم الاقتصادي، حيث يقوم هذا المذهب على مبدأ عام وهو النظام الطبيعي، وبعض المبادئ الأخرى المتفرعة، وأهمها الناتج الصافي.[1]

وقد نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة، وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة وهي "دعه يعمل دعه يمر "، و حجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية، فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين، وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي مجالات محددة، كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين،عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة، والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود و شق الطرق و بناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية، و كذا القيام بمهام التعليم و الصحة و ما شابهها.[2]

3- المدرسة الكلاسيكية:

يعتبر آدم سميث (Adam Smith) مؤسس المدرسة الكلاسيكية الحقيقي، والذي تأثر كثيرا بآراء الطبيعيين، وهدم تعاليم التجاريين، ذلك الفيلسوف الاقتصادي الاسكتلندي، مؤلف الكتاب الشهير (ثروة الأمم)، والذي أعتبر بداية لمرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي، وقد اكتسبت المدرسة الكلاسيكية قوة كبيرة على يد "دافيد ريكاردو" و"روبرت مالتوس" ثم روج هذه التعاليم في انجلترا "جون ستيوارت ميل"، أما في فرنسا فقد عرض ووضح هذه الأفكار

[1]- قادري محمد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي المستقبل إبداع الماضي، ط01، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2013، ص 42.

[2]- سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 156.

الكلاسيكية "جان باتيست ساي"،[1] ويمكن تلخيص الخطوط العامة للفكر الكلاسيكي فيما يلي:[2]

- المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية: الطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الإنتاج والطبقة الأرستقراطية الممتلكة للأرض والطبقة العاملة التي تعطي العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة إحداها بالأخرى في عملية الإنتاج.
- من المبادلة القائمة بين أفراد المجتمع ومن خلال ما يسعون لتحقيقه من وراء مصالحهم الشخصية، تتحقق مصلحة المجتمع وما يسميه آدم سميث "اليد الخفية" التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق.
- يقتصر دور الدولة على الحفاظ على النظام العام دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

4- مدرسة الكلاسيك المحدثين أو المدرسة النيوكلاسيكية:

الاتجاه الكلاسيكي الجديد هو امتداد للاتجاه الكلاسيكي ولكنه أكثر تجريدا وفردية. وتقوم أفكاره على النقاط التالية:[3]

- ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على المفهوم الحدي أي نقطة التغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، وتم استخدام مفهوم النقطة الحدية في كل نظرياتهم الاقتصادية.
- اهتمت هذه المدرسة بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي.
- افترضت هذه المدرسة أن الأفراد يتصرفون تصرفا رشيدا في ما يتعلق قياسهم للمنفعة الحدية من استهلاك السلع والخدمات، وعند موازنتهم للحاجات والمنافع المستقبلية.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 118.

[2]- صديقي شفيقة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017، ص ص 26- 27.

[3]- شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 2017- 2018، ص ص 40- 41.

- سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية ونادت أيضا بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والقوانين الطبيعية إذا ما كان الهدف هو تعظيم المنفعة للمجتمع ككل.
- تم بناء تحليلهم الاقتصادي على المنافسة الكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية التي يسود فيها الاحتكار المطلق.
- أصبح الاقتصاد بحسب المفهوم الحدي علما غير موضوعي بمعنى أنه يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية التي تمثل ظاهرة ذهنية ونفسية خاصة بالفرد، بالمقابل افترضت هذه المدرسية القياس الكمي لهذه المنفعة ولبقية الظواهر الاقتصادية.
- الاعتماد على الطلب كمحدد رئيسي للسعر، فإذا ركزت المدرسة الكلاسيكية قبلهم على تكاليف الإنتاج بمعنى العرض وجعلته محدد للسعر، فإن "ألفريد مارشال" اعتبر أن كلا من العرض والطلب يتدخلان في تحديد السعر التوازني.
- استخدمت هذه المدرسة الأشكال البيانية والمعادلات الرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها، وبالتالي ساهمت هذه المدرسة في جعل الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس.

5- **المدرسة الكينزية:** مهدت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد العظيم)، لظهور أفكار "اللورد كينز" وكتابه الشهير "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" (1936) مبينا الأخطاء التي لا يمكن تلافيها في نظام السوق، ومن هنا لا بد من تدخل الدولة، لان المدرسة الكلاسيكية أصبحت غير قادرة على إيجاد وسائل جديدة لمعالجة الركود، وكانت عاجزة عن تغيير توجهاتها الأساسية في تحييد دور الدولة وترك الاقتصاد يعمل بشكل تلقائي.[1] ولقد ركزت النظرية الكينزية على الأفكار التالية:[1]

[1]- عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرية تحليلية تاريخية) – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر، 2010-2011، ص 26.

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي، أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي.
- يؤكد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم.
- يؤكد الكنزيون على أهمية الدور الاقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك.
- إن العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- المدرسة الكينزية تركز أساسا على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنه المقاربة التي تقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، ذلك أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلّي الفعال، ومنه زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التوظيف، فحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم.
- يعترف الكينزيون أن زيادة حجم الطلب الكلّي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكنهم يسارعون إلى القول أن ذلك لا يمثل عائقاً كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد، لأن العرض الكلي في هذه الحالة سيستجيب للزيادة في الطلب الكلي

[1]- شطيبي حنان، مرجع سابق، ص ص 42- 43.

الفعال، فالكينزيون يعتبرون أن تطبيق أي سياسة مالية ونقدية انكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح حدة التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الانخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

IV- **الفكر الاقتصادي المعاصر:** وتضم هذه الفترة المدرسة الكينزية الحديثة، المدرسة النقدية، ومدرسة الكلاسيكين الجديد وسيتم التطرق لها كما يلي:

1- **المدرسة الكينزية الحديثة:** ظهرت مدرسة الكينزيين الجدد (New Keynesians) في نهاية السبعينات وفي الثمانينات، وقد شكلت هذه المدرسة القسم الأكبر من مجموعة الكنزيين المعاصرين جميعا، ويعتبر أعضاء هذه المدرسة معتدلون في آرائهم بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الكينزية الأخرى، ولهذا يطلق عليهم البعض بالمعتدلين بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الكينزية الأخرى التي يطلق عليها بالمتطرفين. وقد بنيت أفكار مدرسة الكينزيين الجدد على مجموعة من الفرضيات هي كالآتي:[1]

- إن الثقة بين رجال الأعمال وبين المستهلكين من الممكن أن تكون متقلبة، وبالتالي فان الإنفاق من الممكن أن يكون متقلبا هو الآخر، وهذا هو مصدر لعدم الاستقرار.
- إن الكنزيين الجدد يولون عقود العمل أهمية، وأن هذه تؤدي إلى إبطاء سرعة تكيف موائمة الأسعار والأجور، وعندما تكون الموائمة بطيئة يكون هناك استجابة من جانب الناتج والتشغيل للسياسات والصدمات الخارجية، وفي الماضي كان معظم الكينزيين الجدد على استعداد للاعتماد كلية على السياسات المالية والنقدية لإصلاح أمراض الاقتصاد الكلي، لكن معظمهم الآن يناصرون وسائل جانب العرض كمكمل لإدارة الطلب التقليدية.
- الكينزيون الجدد يعتبرون أن البطالة هي مشكلة أخطر من مشكلة التضخم، ولهذا فهم يولونها اهتماما كبيرا في تطبيق سياساتهم.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 278- 279.

2- المدرسة النقدية: تقوم أفكار المدرسة النقدية على النقاط التالية:[1]

- حسب فريدمان حرية المبادلة هي القاعدة الأساسية في الاقتصاد.
- كل ما يقيد حرية المبادلة و حرية الأشخاص يؤدي إلى الفقر.
- يعارض ملتون فريدمان التدخلات الحكومية المقترحة من طرف كينز.
- حسب فريدمان الأزمة الاقتصادية 1929- 1933 ليست أزمة الرأسمالية بل هي ناتجة عن التسيير السيئ والتقييم الخاطئ للكتلة النقدية من طرف السلطات البنكية الفدرالية الأمريكية.
- توصل إلى هاته النتيجة انطلاقا من بحث قام به حول تاريخ الدورات الاقتصادية 1867 إلى 1960 للاقتصاد الأمريكي.
- ارتكز ملتون فيردمان على النظرية الكمية للنقود la théorie quantitative de la monnaie لجون باتست ساي حسب هذه النظرية يكون البلد أغنى كلما كانت النقود المتداولة فيه قليلة.
- حسب كينز من الضروري زيادة الكتلة النقدية لإنعاش الاقتصاد و لكن هذا الإجراء نتج عنه التضخم.
- يقترح فريدمان بزيادة الكتلة النقدية بطريقة منتظمة 5% في السنة، نسبة تتناسب وتتماشى مع زيادة الناتج الوطني الخام (2% أو 3%) هذا ما يسمح بالتقرب من نسبة تضخم تتأرجح حول 2%هذا الانتظام يسمح للمستثمرين بالتنبؤ على المدى الطويل إذن تجنب المخاطر لأن الاستثمارات هي عبارة عن مناصب شغل و ثروة.
- رجال السياسة في أمريكا و أوروبا تنبؤا النظام النقدي المقترح من طرف فريدمان بهدف تخفيض نسبة التضخم.

[1]- نبيل بوبيبة، محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي، السنة أولى علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013- 2014، ص ص 04- 05.

- يبقى أن الكثير من الاقتصاديين أتباع و مؤيدي كينز وكذلك رجال السياسة في أوروبا ينتقدون عدم تدخل الدولة و يقترحون سياسة نقدية مرنة و لينة.
- كرائد للمدرسة النقدية يدافع ملتون فردمان على سياسة مراقبة صارمة لزيادة الكتلة النقدية و يؤكد أن آليات السوق تكفي لحل أغلب المشاكل الاقتصادية.
- حسب فريدمان "سياسات التوازن الظرفية المقترحة من طرف كينز معرضة للفشل".
- كل الإجراءات لتغيير نسبة الفائدة لا تؤدي إلى الامتصاص الدائم للبطالة.
- السياسات الاقتصادية الكينزية في ميدان النفقات العمومية و القروض و الضرائب نتج عنها امتصاص للبطالة و لكن ظهر مشكل آخر هو التضخم.

3- مدرسة الكلاسيكين الجدد: (New Classical School)

ظهرت خلال السبعينات أفكار بديلة عن الأفكار الكينزية وأفكار المدرسة النقدية، وهي مدرسة الكلاسيكيين الجدد، وهي بمثابة استجابة للمشكلات المتعلقة بمواجهة أهداف السياسة الاقتصادية في السبعينات، والاقتصاد الكلاسيكي الجديد يرفض بشكل أساسي المقاربة الكينزية وفلسفتها، ويتجه إلى المدرسة الكلاسيكية لاستلهام الأفكار منها، ويمكن إجمال النقاط الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة بالآتي:[1]

- يؤكد الكلاسيك الجدد على كون الأجور مرنة وأن التوقعات تشكل بشكل عقلاني، ولهذا فإنه فقط التغيرات غير المتوقعة في الأسعار لها أثر على الناتج الحقيقي.
- إن أية سياسة كلية متوقعة لها أثر فقط على الأسعار.
- يعتقد الكلاسيك الجدد بأن الأسواق في حالة توازن مستمر.
- إن السياسة النقدية والمالية يجب أن تسعى لتحقيق معدل منخفض ومستقر من التضخم وليس تغيرات في الناتج الحقيقي والبطالة.

المحور الرابع: المشكلة الاقتصادية.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 310.

من خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى المشكلة الاقتصادية من خلال التطرق إلى المفهوم، الأسباب، الأركان.

I- مفهوم المشكلة الاقتصادية:

يعتبر النشاط الاقتصادي في أي دولة عملية ديناميكية متحركة وتتغير آلياته بشكل مستمر، فالموارد الطبيعية، والأيدي العاملة، والمنظمون والمخترعون، والمعدات والآلات، والمعرفة والتكنولوجيا جميعها موارد تستخدم لإنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع.

وهذه الموارد على الرغم من اختلافها وتنوعها فهي محدودة، لكن الرغبات والحاجات التي يتطلع الأفراد والمجتمع لإشباعها غير محدودة ومتزايد أيضا.[1]

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ نظرا لوجود عدد لا نهائي من الرغبات الإنسانية المتجددة والمتغيرة والمتنوعة، في ظل محدودية وندرة عوامل الإنتاج اللازمة لإشباع تلك الرغبات والحاجات.[2]

فيرتكز مفهوم المشكلة الاقتصادية على ندرة الموارد النسبية وعلى تعدد الحاجات البشرية، مما يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل وذلك لإشباع الحاجات الأكثر أهمية على حساب التضحية بحاجات أخرى، فبهذا المفهوم فإن محدودية الموارد الاقتصادية هي التي أدت إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، ولو أن الموارد الاقتصادية متاحة في المجتمعات بشكل حر وكافية لإشباع الحاجات البشرية لما ظهرت المشكلة الاقتصادية وما ظهرت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد، بمعنى أن المشكلة الاقتصادية ستبقى ما بقيت مسألة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية باقية.[3]

وعليه فندرة الموارد هي الخاصية التي تميز المشكلة الاقتصادية ومع ذلك، فلابد من التفرقة بين الندرة في معناها المطلق وبين الندرة في معناها النسبي، قد نذكر مثلا أن معدن اليورانيوم نادر، ونعني بذلك أنه لا توجد منه إلا كميات قليلة في العالم، وهذا هو المعنى الشائع لكلمة

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 45.

[2]- بلال صلاح الأنصاري، الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ط01، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2016، ص 11.

[3]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

الندرة، أما في العرف الاقتصادي فالندرة فكرة نسبية تعبر عن ندرة الشيء بالنسبة للحاجة إليه أو الطلب عليه، أي العلاقة بين الرغبات الإنسانية وبين وسائل إشباع هذه الرغبات. ما هي إذن وسائل الإشباع؟ إنها مختلف الموارد النادرة التي تساهم في إنتاج أية سلعة أو خدمة أو خدمة تشبع رغبة إنسانية معينة، وهكذا تتضح العلاقة بين الموارد، السلع والخدمات، والرغبات الإنسانية.[1]

II- أسباب المشكلة الاقتصادية: تتجلى أسباب المشكلة الاقتصادية في ثلاث عناصر أساسية هي الحاجات الإنسانية، الموارد، وعنصر الاختيار نوضحها كما يلي:

أولا- الحاجات:

1- مفهوم الحاجات:

"هي شعور بالنقص أو العوز بالنسبة لشيء معين يؤدي إلى توتر وعدم اتزان داخلي حتى يتم إشباع هذه الحاجة، كما تمثل الرغبات الطبيعية التي يهدف الكائن الحي إلى تحقيقها بما يضمن لهـ التوازن النفسي والانتظام في الحياة و عدم إشباع إحدى هذه الحاجات يؤدي إلى إصابة الفرد بالقلق وعدم الشعور بالسعادة".[2]

"فالحاجات عادة تولد نوعا من التوتر، يدفع الفرد باتجاه إحداث سلوك معين للتقليل من حدة هذا التوتر".[3]

ولما كانت الحاجة في حد ذاتها حقيقة نفسية فان الاقتصاديين لا يهتمون بالحاجات في ذاتها، بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية وعلى ذلك:[4]

- ما يفرق الحاجة الاقتصادية عن الحاجة غير الاقتصادية ليست هي عناصر الحاجة، إذ إنها واحدة في النوعين على السواء، بل هي طبيعة وسيلة الإشباع، أي

---

[1]- حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد – كيف يسير الاقتصاد الكلي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الجزئي، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، 1998، ص 11.

[2]- كامل محمد عويضة، علم النفس الصناعي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1996، ص 84.

[3] - D.Weiss , Les relations de travail, 4éme édition, Dunod, Paris, 1990, p 252.

[4]- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 1999، ص ص 13- 14.

طبيعة موضوع الحاجة، فإذا كان موضوع الحاجة مالا اقتصاديا، أي مالا يعتبر نادرا بالنسبة للحاجات، اعتبرت الحاجة اقتصادية.

- لا يفرق الاقتصاديون بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة، ولا بين الحاجات الحقيقية والحاجات غير الحقيقية، ولا بين الحاجات المشروعية والحاجات غير المشروعة، مما يدخل في نطاق علم الأخلاق، لان الاختلاف بين كل هذه الأنواع لا يؤدي إلى اختلاف الظواهر الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالقيمة، فالحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة، وليس معنى ذلك أن القانون أو الأخلاق لا يؤثر على إشباع الحاجات، ذلك أن التنظيم الاقتصادي قد يأخذ بقواعد من شأنها ترك الحاجات المخالفة للقانون أو الأخلاق دون إشباع.
- لا يهتم الاقتصاديون بالحاجات، ولو كانت اقتصادية، مادامت لا تعدو مرحلة الحقيقة النفسية، ولا بد حتى تصبح لهذه الحقيقة النفسية أهمية اقتصادية، أن تقترن بعنصر موضوعي يحولها إلى طلب، وهذا العنصر الموضوعي ليس واحدا في كل النظم الاقتصادية.

والحاجات الإنسانية لا تقف جميعها على قدم المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من شخص إلى آخر، ومن زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان.

2- **أنواع الحاجات الإنسانية:** تصنف الحاجات الإنسانية إلى:[1]

- **الحاجات المادية والحاجات المعنوية:** يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الإنسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.
- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد إلى آخر ومن

[1]- شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 21.

زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الإنسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته ويمكنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته.

- **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:** إن العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الإشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الإشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الإشباع، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.

3- **خصائص الحاجات الإنسانية:** تتميز الحاجات بعدة خصائص، يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية، وأهم هذه الخصائص هي:[1]

- **الحاجات الإنسانية متنوعة ومتعددة ومتزايدة:** فحاجة الفرد إلى سلعة معينة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، غير أن حاجاته في مجموعها تتزايد باستمرار، وبقدر ما ينجح مجتمع معين في إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة، هذا التزايد في الحاجات الإنسانية يرجع إلى العديد من العوامل أهمها:
  - ✓ الزيادة السكانية السريعة التي يعرفها سكان العالم.
  - ✓ التقدم التكنولوجي الهائل الذي تعرفه البشرية، خاصة منذ بداية العشرين.
  - ✓ قابلية الحاجات الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن.
  - ✓ أثر الدعاية والإعلان، ويتجلى في خلق حاجات جديدة وتغيير هيكل الحاجات القائمة.
  - ✓ أثر المحاكات والتقليد، ومفاده قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد أو جماعات أو دول أخرى، ولقد شجع على ذلك سهولة الاتصال بين الشعوب وتطور وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

[1]- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 15- 18.

- **نسبية الحاجات:** فحاجات الإنسان في عالم اليوم لا تمثل انعكاسات لضرورات حيوية وبيولوجية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية وثقافية واقتصادية تحكمها ظروف الزمان والمكان.
- **قابلية الحاجة للإشباع:** حقيقة أن الحاجات ككل لا يمكن إشباعها، فالحاجات متعددة وتتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه، إلا أن الأمر يختلف إذا ما تركز اهتمامنا على حاجة واحدة، فاستخدام الموارد (الأموال) المناسبة يؤدي إلى إشباع الحاجة، ويثير بعض الكتاب تساؤلا حول قابلية بعض الحاجات للإشباع، ويستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود، والحاجة إلى الترف، غير أن هذا الاستثناء لا يعدو أن يكون استثناءا مظهريا.
- **قابلية الحاجة للانقسام:** فميل حدة الحاجة إلى التناقص، كلما تلقت قدرا من الإشباع، يفترض قابلية الحاجة للانقسام، فقد يشبع قدر من الحاجة ويظل قدر دون إشباع، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها (الأموال) للانقسام، واختلافها من حيث الجودة، أما سبب انقسام الحاجة فيعود إلى طبيعة الإنسان، ولهذه الخاصية، إلى جانب قابلية الحاجة للإشباع، أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، وخاصة عند المدرسة الحدية التي أقامت فكرة القيمة على ظاهرة ميل حدة الحاجة إلى التناقص، أو ما يعرف بظاهرة تناقص المنفعة الحدية، أي تناقص قيمة استعمال الأموال.
- **قابلية الحاجة للقياس:** والحاجة لا تقاس إلا قياسا شخصيا إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة، والقدرة على إجراء هذا الترتيب لا يعني بالضرورة توافر مقاييس كمية للمنفعة، فقد تقاس الحاجة في وقت ما بنسبتها إلى الحاجة نفسها في وقت آخر، وقد تقاس الحاجة بنسبتها إلى حاجة أخرى.
- **قابلية الحاجة للإحلال أو التكامل:** فهناك من الحاجات ما يحل محل البعض الآخر، كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر، وتتوقف قابلية الإحلال على

مقدار التفاوت بين الحاجتين وعلى وسيلة الإشباع، وهذا الإحلال يتوقف على مقدار ما يخلقه الفرد من خصائص متميزة على كل من الحاجتين مما يدخل في النطاق النفسي، وقد يكون الإحلال ناقصا، وقد يقترب من الكمال، وكما يمكن للحاجة أن تكون بديلا عن حاجة أخرى فإنه يمكن لشيء أن يكون بديلا عن شيء آخر في إشباع الحاجة نفسها، ويتوقف كمال البديل أو عدم كماله على تقدير المستهلك، أي على معيار شخصي. ولظاهرة الإحلال هذه أهميتها في نظرية الثمن، لأنها تحد من قدرة المنتج على رفع الثمن كما يشاء. كم أنها أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها مقدار استجابة الطلب لتغيرات الأثمان، ولا يخفى ما لهذه الاستجابة من أهمية عند تحديد السياسة الاقتصادية في مجالات عديدة كالضرائب والأسعار.

والحاجات الإنسانية على النحو المتقدم هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي، فالغاية النهائية لهذا النشاط هي إشباع الحاجات الإنسانية.

ثانيا- الموارد الاقتصادية كوسيلة لإشباع الحاجات:

يؤدي قيام الحاجة أو الحاجات بالمفهوم المتقدم إلى خلق طلب على الموارد أو الأموال الاقتصادية اللازمة لإشباعها وهو الأمر الذي يوجب على الإنسان أن يبذل بعض النشاط الاقتصادي بقصد الحصول على هذه الموارد (أو الأموال).

1- مفهوم الموارد:

تعرف الموارد بأنها – ما يسره الله عز وجل- من وسائل أو مصادر كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان.[1]

كما يقصد أيضا بالموارد كل ما يمكن استخدامه في إشباع رغبات الإنسان.[2]

[1]- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 02، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 1997، ص 24.

[2]- بلال صلاح الأنصاري، مرجع سابق، ص 12.

أيضا الموارد هي كل ما من شأنه أن يكون نافعا، أي قادرا بطريق مباشر أو غير مباشر على إشباع الحاجات الإنسانية، وحسب معيار درجة وفرة الموارد بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها.[1]

2- **أنواع الموارد:** تنقسم الموارد إلى:

أ- **موارد حرة (غير مملوكة لأحد) غير محدودة:** كالهواء وأشعة الشمس فكل فرد يأخذ كفايته من أكسجين ومن أشعة الشمس الدافئ والنور بدون أن يتزاحم الناس على امتلاك مثل هذه الموارد، وبما أنها هبة طبيعية كافية، ليس فيها تكاليف إنتاج وليس للإنسان يد في إنتاجها وليست مملوكة لأحد،[2] وبالتالي فهي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجة كافة الأفراد منها، ولا يعنى علم الاقتصاد بدراستها ولا يتحدد ثمن لها في السوق، فهي لا تمثل مشكلة اقتصادية بالنسبة للإنسان.[3]

ب- **موارد اقتصادية:** مثل الماء والغذاء والكساء، فبعض الناس قد يحرمون من الماء فيعطشون أو من الغذاء فيجوعون، أو من الكساء فيعرون،[4] فالمورد الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية.[5]

وهي تلك التي تتميز بأن الكميات المتاحة منها محدودة ونادرة بالنسبة إلى الحاجات التي تصلح لإشباعها، وهذه الموارد هي وحدها التي تعني علم الاقتصاد، ويتحدد لها ثمن في السوق وتتصف بالندرة النسبية، وبالتالي تمثل هذه الموارد مشكلة اقتصادية بالنسبة للإنسان. والغالبية العظمى من الموارد هي موارد اقتصادية، والتي تكون أشياء أو خدمات غير مادية، والموارد النادرة هي وحدها التي لها قيمة اقتصادية، وتتوقف هذه القيمة على

---

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

[2]- إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1994، ص 02.

[3]- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 19.

[4]- إبراهيم محمد أحمد البطاينة، مرجع سابق، ص 03.

[5]- عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي – مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 1998، ص 56.

ندرتها، وعادة يؤدي النظام الاقتصادي السائد إلى تحديد أثمان لهذه الموارد بما يتفق مع هذه القيمة الاقتصادية.[1]

وتنقسم الموارد الاقتصادية إلى:[2]

- **موارد طبيعية:** وهي الأرض وما عليها وما بداخلها من غابات وزرع ومعادن.
- **موارد إنتاجية:** هي رأس المال المستخدم في إشباع الرغبات الإنسانية بشكل غير مباشر بتحويل الموارد إلى منتجات باستخدام الآلات والمعدات والماكينات.
- **الموارد البشرية:** وهي العمل أي الجهد البشري المساهم في إشباع الحاجات (يدوي أو ذهني).

ويظهر أن الموارد الاقتصادية محدودة نسبيا ومتعددة الاستخدام من أرض مستخدمة في استخدامات مختلفة (زراعة، محاجر، مصانع).

وموارد قابلة للإحلال مثل الآلات والعمل، لذا يجب تحديد النسب المناسبة لكل عنصر من تلك العناصر في العملية الإنتاجية حتى يتم الإنتاج بأقل تكلفة.

3- خصائص الموارد الاقتصادية:

يمكن إجمال خصائص الموارد الاقتصادية في أربعة خصائص أساسية هي الندرة، النفع، التكامل، والتنافس والقابلية للاستبدال نوضحها كما يلي:[3]

- **الندرة:** فالندرة تمثل الصفة التي تميز بين الأموال (الموارد) الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات والموارد الاقتصادية التي يعنى بها علم الاقتصاد.
- **النفع:** يعبر عن قابلية المورد لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر، ولولا توفر هذه الصفة لما كان الشيء موردا، ويلاحظ هنا أن منفعة المال (المورد) ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد مميزاته الطبيعية، بل صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال، فقد يوجد ذهب مثلا أو نفط في جوف الأرض وع ذلك لا تسمح الظروف الفنية

[1]- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 19.

[2]- بلال صلاح الأنصاري، مرجع سابق، ص 12.

[3]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 61- 62.

السائدة باستغلاله استغلالا اقتصاديا يدر على المستغل (المشروع الخاص أو العام) فائضا، الأمر الذي يرفع صفة المورد عن مثل هذه الثروة الجوفية، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال أن هذه الإمكانيات قد تتحسن نتيجة ابتكار أسلوب جديد للإنتاج، أو لتغيير الأسعار أو لتقدم طرق المواصلات ...الخ، فيصير ذلك الاستغلال نافعا، ويغدو الذهب والفضة في هذه الحالة من الموارد الاقتصادية.

- **التكامل**: من المشاهد أن أغلب الموارد الاقتصادية تكمل بعضها البعض إذ قلما يكون لمورد معين منفعة في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى، وقد يكون مثل هذا التكامل أفقيا كالحال بين السيارة والبنزين، أو القلم والقرطاس مثلا، كما قد يكون رأسيا بمعنى أن موردا معينا يسهم في إيجاد موارد أخرى كالقطن في الغزل والغزل في المنسوجات.
- **التنافس والقابلية للاستبدال**: فهي تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد سواء في ذلك بالنسبة لطلب المستهلكين أو طلب المنتجين فالمنتجات الاستهلاكية، مع تعددها وتنوعها، تتزاحم على دخل المستهلك لتحاول اجتذابه إليها، كذلك موارد الإنتاج فيما يتعلق بعملية الإنتاج، فقد تحل بعض هذه الموارد محل البعض الآخر إحلالا كاملا، ومثال ذلك إحلال الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية في صناعة الملابس، ومادة المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي في تصنيع إطارات وسائل النقل، أو ‘حلالا جزئيا، كالحال عند الاستعاضة عن بعض المبيدات الحشرية الكيماوية بالعمل اليدوي (المقاومة) في مجال الزراعة.

ثالثا- الاختيار:

إذا كانت المشكلة الاقتصادية ترتد في أصل وجودها إلى ظاهرة الندرة والتي تنشأ كما رأينا بسبب تزاحم الحاجات غير المحدودة (فطرية كانت أو مكتسبة) على الموارد المحدودة، فإن ذلك يترتب عليه نتيجة منطقية لا مفر منها، وهي ضرورة التضحية ببعض الحاجات من أجل إشباع البعض الآخر، ولهذا فانه يحتم على كل مجتمع من المجتمعات أن يتخذ الوسائل المناسبة التي تكفل له الاستمرار الاقتصادي وذلك عن طريق تحديد المجتمع- أيا كانت فلسفته الاقتصادية والسياسية التي يأخذ بها- الحاجات التي تعد أولى بالإشباع من غيرها، وتلك التي لا مناص من

بقائها دون إشباع، هذا فضلا عن تعيينه للطريقة التي يستغل وفقا لها ما لديه من موارد محدودة بكفاءة اقتصادية للحصول على اكبر قدر من الإشباع لحاجاته.[1]

III- أركان المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية والاختيار ليست فقط مشكلة تحديد السلع التي يتم إنتاجها بل تحديد كمياتها وكيفية إنتاجها وكيفية توزيعها وتحقيق إشباع حالي للمجتمع وكذا إشباع مستقبلي، بواسطة تحقيق نمو اقتصادي دائم والحفاظ على الموارد الاقتصادية من أجل تنمية اقتصادية حالية ومستقبلية. وهذا ما يثير أمام المجتمع مشكلات أساسية هامة تتمثل في الأسئلة التالية والتي تمثل أركان المشكلة الاقتصادية:

- **ماذا ننتج ؟:**

يتضمن هذا السؤال تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات (كما ونوعا) حسب أهميتها النسبية، ويسمى هذا بسلع التفضيل الجماعي، والذي يتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد الاقتصادية، ذات القدرة النسبية على فروع الإنتاج المختلفة، وتلافي الهدر في الموارد النادرة.[2]

- **كيف ننتج ؟:**

بمعنى اختيار الفن الإنتاجي الأنسب واستخدام أفضل الطرق والأساليب الإنتاجية وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات.[3]

حيث يمكن هنا تعظيم المنفعة وتحقيق الإنتاج بأقل تكلفة، فقد يعتمد المجتمع على أسلوب الإنتاج كثيف العمل وذلك في حالات وفرة الأيدي العاملة به حيث يمكن تحقيق أهداف اقتصادية هامة متعددة منها خفض معدلات البطالة، واستخدام عنصر الإنتاج متوفر وبالتالي

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 64.

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

[3]- المرجع نفسه، ص 22.

تكلفته منخفضة. وقد يعتمد على الأسلوب الإنتاجي كثيف لرأس المال، نظرا لعدم توافر الأيدي العاملة مع توافر رأس المال لشراء الآلات الحديثة في الإنتاج الكبير. ويقوم المجتمع بالاختيار بين أحد الأسلوبين في الإنتاج بما يحقق له اكبر منفعة واقل تكلفة.[1]

وفي ما يلي شرح لمختلف **أنواع الفن الإنتاجي الممكنة:**[2]

أ- **الفن الإنتاجي كثافة في رأس المال وندرة في العمل:** أي استخدام أكبر قدر من رأس المال مقابل قدر أقل من العمل في العملية الإنتاجية لذلك فان إنتاجية عنصر العمل في هذا الفن الإنتاجي تكون اكبر من إنتاجية عنصر رأس المال لأن قيمة الإنتاج على عنصر رأس المال تعطي إنتاجية أقل لرأس المال بسبب كثافة استخدام هذا العنصر الإنتاجي بينما قسمة الإنتاج على عنصر العمل يعطي إنتاجية أكبر للعمل بسبب قلة عدد العمال المستخدمين في العملية الإنتاجية نسبة إلى عنصر رأس المال وبالتالي فإن:

معامل (رأس المال/ العمل) يكون أكبر كما أن نسبة رأس المال/ الإنتاج يكون اكبر أيضا.

ب- **الفن الإنتاجي كثافة في العمل وندرة في رأس المال:** أي استخدام قدر اكبر من العمل مقابل قدر اقل من رأس المال وتكون إنتاجية عنصر رأس المال أكبر من إنتاجية عنصر العمل لان قسمة الإنتاج على عنصر العمل تعطي إنتاجية أقل لعنصر العمل بسبب كثافة استخدام عنصر العمل بينما قسمة الإنتاج على عنصر رأس المال يعطي إنتاجية اكبر لرأس المال بسبب قلة استخدام عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية.

كما أن معامل (رأس المال/ العمل) يكون أقل وكذلك معامل (رأس المال/ الإنتاج) الإنتاجي أي نسبة رأس المال تكون أقل، كما أن نسبة رأس المال تكون أقل هي الأخرى، ومن هنا يظهر بان مؤشرات هذا النوع من الفن الإنتاجي هي عكس ما جاء من مؤشرات في الفن الإنتاجي ذو الكثافة في رأس المال وقدرة العمل.

ت- **الفن الإنتاجي المحايد/ استخدام كمية متماثلة من رأس المال والعمل:**

---

[1]- بلال صلاح الأنصاري، مرجع سابق، ص ص 14- 15.

[2]- فائق جمعة العبيدي، الاقتصاد الإداري المفهوم والتطبيق، ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص ص 111- 112.

وفي هذا النوع من الفن الإنتاجي تستخدم كمية متساوية أو متناسبة من عنصر العمل ورأس المال وبالتالي فإن إنتاجية كل منهما تكون متماثلة ومتناسبة هي الأخرى أي أن معامل (رأس المال/العمل) = 1.

وفي الواقع الفعلي فإن الحالة السائدة هي:

- الفن الإنتاجي والذي يتسع استخدامه في الدول النامية هو الفن الإنتاجي (كثافة في العمل وندرة رأس المال).
- الفن الإنتاجي والذي يستخدم في الدول المتقدمة هو الفن الإنتاجي (كثافة في رأس المال وندرة في عنصر العمل).

- **لمن ننتج ؟:**

على المجتمع اتخاذ القرار الأمثل بآلية توزيع عوائد عناصر الإنتاج على مالكيها بشكل عادل ومنصف، بحيث يضمن استمرار دوران عملية النشاط الاقتصادي، ولقد شغلت مشكلة التوزيع اهتمامات المفكرين، وطرحت العديد من البدائل، فهل يوزع الناتج الإجمالي حسب إنتاجية الفرد أو بالتساوي؟ أم حسب حاجات المجتمع؟ و مازالت هذه المسألة مثار نقاش بين العديد من العلماء والمفكرين في هذا المجال.

- **كيف نضمن النمو الاقتصادي؟:**

يعني ذلك ضمان عملية النمو الاقتصادي وهذا من خلال استمرار العملية الإنتاجية والتي تزداد وتيرتها بسبب تزايد وتيرة النمو الديموغرافي، والتطور الحضاري، مما يستدعي استخدام أمثل الطرق والوسائل والتي تضمن على المدى الطويل نموا مضطردا في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمقابلة حاجات المجتمع المتزايدة.[1]

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص23.

ونشير إلى أن هذه المشكلات واحدة في كل الأنظمة الاقتصادية بغض النظر عن الزمان والمكان، ولكن الحل الذي يقدم لها ليس واحدا، إذ أن هناك حلولا متعددة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية المتبعة.[1]

ويمكن القول أن المشكلات السابقة التي تم طرحها قد قادت إلى عدد من النظريات يمكن توضيحها على النحو الآتي:[2]

- المشكلة الأولى (ماذا ننتج): قادت إلى نشوء نظرية الأسعار.
- المشكلة الثانية (كيف ننتج): قادت إلى تحليل نظرية الإنتاج.
- المشكلة الثالثة (لمن ننتج): قادت إلى ظهور نظرية التوزيع.
- المشكلة الرابعة (كيف نضمن النمو الاقتصادي): تشكل محور نظريات النمو الاقتصادية.

[1]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 37.

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الثاني: المدخل النظري

سعيا منا لإشباع حاجاتنا المتعدد والمتجددة نكون عادة مجبرين لأن نقتصد وعملية الاقتصاد هي محاولة الانتفاع الأقصى من الوسائل النادرة لإشباع حاجاتنا غير المحدودة ولغرض تحقيق هذا الهدف لا بد أن يتوفر قدر من الإنتاج بما يكفي إشباع هذه الحاجات،كما يتوقف مقدار الإنتاج في أي بلد على مدى توفر الموارد الاقتصادية من أرض، عمل، رأس المال، طرق فنية تستخدم للوصول إلى أفضل ناتج ممكن. وتتبع عملية الإنتاج عادة عملية التوزيع والمقصود بها توزيع الدخل القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج التي استخدمت في خلق الناتج القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج التي استخدمت في خلق الناتج القومي، وهذه العناصر هي العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.

وفي المرحلة الثالثة يحدث التبادل بين أفراد المجتمع إذ يتخلى الفرد بموجبه عما في حوزته من سلعة أو خدمة لا يحتاج إليها أو تزيد عن حاجته ليحصل بالمقابل ومن الآخرين على ما يحتاج إليه من سلعة أو خدمة يكون هؤلاء الآخرين في غنى عنها.

وفي المرحلة الأخيرة (الرابعة) يأتي الاستهلاك التي تلبى بواسطتها الحاجات وتشبعها، فالاستهلاك يعني الانتفاع في السلع والخدمات المنتجة لإشباع حاجات الأفراد مثل استعمال الملابس، واستهلاك الأغذية، واستعمال السيارة والراديو...الخ، وفيما يلي شرح لمختلف الأنشطة الاقتصادية.[1]

المحور الأول: نشاط الإنتاج.

تحتل وظيفة الإنتاج في المؤسسة مكانة مميزة، باعتبارها الوظيفة التقنية المسؤولة على إنتاج السلع والخدمات، اللازمة والضرورية لتلبية حاجات ورغبات العملاء، إذ تعد هذه الوظيفة نظاما فرعيا من نظام المؤسسة، له مجموعة من المدخلات تجرى عليها مجموعة من التحويلات لتعطي في الأخير مخرجات تتمثل في السلع والخدمات.

[1]- ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص ص 48- 49.

وإن عملية الإنتاج تعبر عن ذلك الصراع بين الإنسان والطبيعة، وأن الإنسان في هذا الصراع لا يعيش بمفرده و إنما في جماعة، فعملية الإنتاج عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات الاجتماعية للإنتاج تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، فتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية وبين الوحدات الإنتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين الوحدات اعتمادات تسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل، فالوحدة الاقتصادية خلية النشاط الاقتصادي تعتمد في قيامها بنشاطها على الوحدات الأخرى سواء في حصولها على ما هو ضروري للإنتاج، أو في تصريف ما تنتجه، فهذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للإنتاج تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الإنتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل، وكما تحدد نصيب كل فرد في ناتج هذه العملية.[1]

I- مفهوم الإنتاج: قدمت مجموعة من التعاريف لنشاط الإنتاج نذكر منها الأتي:

يشمل الإنتاج في العرف الاقتصادي كل ما يؤدي إلى إيجاد منفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع مادية أو خدمات غير مادية. فتحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة نشاط منتج، ونقل السلع من مكان توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها نشاط منتج، و تخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه نشاط منتج، والوساطة بين البائعين والمشترين نشاط منتج . فالنشاط الأول تنتج عنه منفعة شكلية، والثاني تنتج عنه منفعة مكانية، والثالث تنتج عنه منفعة زمانية، والرابع تنتج عنه منفعة الملكية.[2]

وعرف الإنتاج بأنه: "عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (ارض، عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها"[3].

ويقصد بالإنتاج عملية تحويل المدخلان إلى مخرجات، أي تحويل عوامل الإنتاج التي تشترى من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها، ومن الملاحظ أن التعبيرين

[1]- محمد دويدار، مرجع سابق، ص 276.

[2]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 125.

[3]- رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد الإداري، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص 139.

(المدخلات وعوامل الإنتاج) يحملان معنى واحدا، وفي كثير من الحالات يستخدمان كمرادفين الواحد للآخر، رغم أن المدخلات ذات مفهوم أوسع من مفهوم عوامل الإنتاج، فالمدخلات تشتمل على جميع الأشياء التي تقوم المؤسسة بشرائها، أما عوامل الإنتاج فتشتمل عادة على كل من عنصر العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم.[1]

II- خصائص الإنتاج:

تتمثل خصائص وظيفة الإنتاج في النقاط التالية:[2]

- أنها وظيفة اجتماعية تقوم على العمل الجماعي لأبناء المجتمع في إطار المنظمات الإنتاجية والخدمية.
- أنها وظيفة اقتصادية تقوم على توصيف عناصر الإنتاج واستغلالها من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأبناء المجتمع.
- أنها وظيفة إدارية تقوم على مبادئ وأسس العمل الإداري من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة النظام الإنتاجي.
- أنها وظيفة رئيسية تشتق من المهمة الرئيسية للمنظمة سواء كانت المنظمة صناعية أو خدمية.
- أنها وظيفة محورية بمعنى أن باقي وظائف المنظمة تشتق منها.
- أنها وظيفة فنية فهي تقوم على مبدأ تقسيم العمل وتحقيق التخصص في النظام الإنتاجي.

III- أشكال المنافع الاقتصادية لعملية الإنتاج: يمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:[3]

[1]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 145.

[2]- محمد الصيرفي، وظائف منظمات الأعمال، ط 01، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص ص 59-60.

[3]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 51- 52.

- **المنفعة الشكلية:** وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منه من خلال الحصول عليه بأي وسيلة ممكنة فمثلا تحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث تستعمله الأسر المختلفة.
- **المنفعة المكانية:** وتتمثل هذه العملية في نقل المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن استهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين، كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكانية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.
- **المنفعة الزمانية:** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه وتتم هذه العملية خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع، فمثلا تخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير ما يحتاجه المواطن من مواد قد يحتاجها للحفاظ على الاستمرار في حياة طبيعية.
- **المنفعة المتبادلة:** وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم.

IV- عوامل الإنتاج:

عوامل الإنتاج هي مجموعة من العناصر التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية، فهي الموارد الاقتصادية التي تستخدم في عمليات إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج،[1] ويمكن إجمالها في أربعة عوامل هي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وقد أضيف العامل الرابع إلى القائمة الإجمالية لعوامل الإنتاج لإبراز أهمية دور

[1]- رائد محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 140.

المنظم في العمليات الإنتاجية باعتباره الشخص الذي يقوم بدراسة جدوى المشروعات وتنفيذها على مسئوليته بما له من صفات خاصة. مع تحمل مخاطرها والمتمثلة في إنفاقه الفعلي وعدم تأكده من حصوله على ربح أو على الأقل عدم تأكده من استرداد ما أنفقه أو بذله من أموال .[1]

1- الأرض:

يطلق لفظ الأرض أو الطبيعة على كل مستلزمات الإنتاج التي أمدتنا بها الطبيعة وهذه تشمل الصفات الطبيعية والكيماوية والحيوية والتضاريسية للأرض بالإضافة إلى ما يحتويه باطنها من مناجم وبترول أو مياه جوفية، كما يشمل هذا المعنى العوامل والظروف المناخية التي تحيط بنا.[2]

وللأرض كعنصر إنتاجي عائد يسمى الريع، ولها مميزات تميزها عن العناصر الإنتاجية الأخرى نذكرها كما يلي:

- **محدودية الأرض:** فالأرض بصفة عامة يتميز العرض فيها بكمية محدودة، وذلك لأن جهد الإنسان في التأثير على المعروض منها قليل جدا، رغم انه أصبح بالإمكان توسيع الكمية المعروضة من الأرض بسبب التطور العلمي والتكنولوجي وتجفيف مياه الأنهار في مصباتها، ومياه البحيرات، وعوامل التعرية، واستصلاح الأراضي، إلا أن ذلك وما يسببه من زيادة في الأرض فانه يبقى محدودا مقارنة بالمساحة المستغلة من الأرض.
- **الأرض ليس لها نفقات إنتاج:** فالأرض هبة ربانية لم يتدخل الإنسان في تكوينها أو إيجادها، لذا فان استخدام الأرض في الإنتاج لا يكلف المجتمع أي نفقات، في الوقت الذي تدر فيه عائدا من الاستخدام يسمى الريع، ومن هنا ينظر إلى ما يدفع لمالك الأرض لقاء استخدامها على أنه مدفوعات تحويلية بين أفراد المجتمع.[3]

---

[1]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 125.

[2]- رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 90.

[3]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص ص 47- 48.

- **الأرض الدائمة:** أي أن إنتاجية الأرض تتميز بالتجدد، فعلى الرغم مما قد يصيب الأرض من كوارث تؤدي إلى تعطل الحصول على الموارد المتوفرة فيها وعليها إلا أنه قد تتوفر القدرة على إعادة استغلالها مرة أخرى من خلال المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الأرض.
- **الأرض غير متجانسة:** من الصعب القول أنه يوجد تجانس بين مساحات الأراضي المختلفة، فلكل قطعة أرض لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو احتوائها على كميات مختلفة من المعادن، فكل مساحة من الأراضي يمكن أن تحتوي على عناصر مفيدة للبشرية لا توجد في أي مكان آخر حتى لو استخدمت أكثر الأساليب تقدما في سبيل الحصول عليها.
- **الأرض غير قابلة للنقل:** من المستحيل نقل قطعة أرض من مكان إلى آخر مما نشأ عنه اختلاف عائد هذا العنصر أي الريع من أرض إلى أخرى بسبب اختلافات مواصفات كل مساحة عن أخرى.[1]

2- **العمل:**

العمل هو العنصر الذي ينطوي على ما يبذله الإنسان من جهود في سبيل الإنتاج، أو بالأحرى في سبيل خلق المنافع أو زيادتها، سواء كانت هذه الجهود ذهنية أو يدوية.[2]

وعنصر العمل يعتبر من العوامل الرئيسية والمؤثرة في عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فبدون توفر العمل والأيدي العاملة فانه من الصعب جدا الحصول على خيرات الطبيعة واستغلال رأس المال، بالإضافة انه لا بد من ذكر أن كل ما يحصل عليه الفرد مقابل القيام بعمل محدد يعتبر عائدا لهذا العنصر وهو الأجر الذي يعتبر حاصل نشاط الفرد الذهني أو الجسدي في العملية الإنتاجية.[3]

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 53- 54.

[2]- حسين عمر، مرجع سابق، ص 31.

[3]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 54.

وعند دراسة عنصر العمل يؤخذ في الاعتبار ناحيتين هما:[1]

- **الناحية النوعية:** والتي تتمثل باختلاف درجة مهارة القوى العاملة وإنتاجيتهم والتي تتوقف بدورها على عوامل كثيرة قد تكون وراثية أو مكتسبة وكذلك على درجة الثقافة وحرية اختيار المهنة وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على كفاءة العامل والتي تنعكس أخيرا على الكفاءة الإنتاجية.
- **الناحية الكمية:** وهي تتمثل بحجم و أعداد القوى العاملة أو عدد المشتغلين في سوق العمل والتي تتحد بعدد السكان وطبيعة توزيعهم حسب درجة العمر والجنس.

حيث يعتبر حجم السكان في أي دولة المصدر الرئيسي لقوة العمل، لذا فان التوزيع العمري للسكان حسب الجنس، ومستوى التعليم من العوامل المهمة في تحديد حجم قوة العمل، أما كفاءة العمل فهي تختلف وفقا للعوامل المؤثرة عليها مثل التعليم والتدريب والظروف الحياتية والمعيشية للعامل، وظروف العمل ونظم الإدارة المتبعة، وحوافز الإنتاج وغيرها الكثير. فالتعليم والتدريب يحددان مستوى مهارة العامل وقدرته على استخدام التكنولوجيا الإنتاجية، وبالرغم من التطور الحاصل في أساليب الإنتاج الحديثة وتحديد دور العامل في النشاط الإنتاجي في المنظمات، فان ذلك لا يقلل من أهمية العامل وثقافته الإنتاجية في الإدارة والإشراف والمشاركة في عملية الإنتاج.[2]

3- **رأس المال:**

أ- **مفهوم رأس المال:** هناك من عرف رأس المال من وجهة قانونية، محاسبية، واقتصادية كما يلي:[3]

- **المفهوم القانوني:** رأس المال في العرف القانوني هو مجموعة الحقوق التي تكون لشخص على مجموعة من الأموال، كحق الدائنية أو حق الملكية أو حق المساهم في شركة المساهمة فكل مساهم يملك جزءاً من رأس المال وجزءاً من الأرباح.

[1]- فائق جمعة العبيدي، مرجع سابق، ص 88.

[2]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 48.

[3]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص ص 144- 145.

ويتضح من ذلك أن رأس المال القانوني يستمد وجوده من تنظيم قانوني يسمح بقيام الحقوق على الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر . ويسمح رأس المال القانوني لصاحبه بالحصول على دخل بدون عمل.

- **المفهوم المحاسبي:** رأس المال في العرف المحاسبي هو مجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحاً منها حقوق الغير على هذه الأصول.
- **المفهوم الفني أو الاقتصادي:** رأس المال في العرف الاقتصادي فهو عبارة عن مجموعة الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، أو هو الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويعبر عن هذه الثروة بمجموع السلع الموجودة في المجتمع في لحظة معينة.

أيضا عرف رأس المال بأنه العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في عملية الإنتاج ويشمل الآلات والمعدات والمواد التي يصنعها الإنسان لتزيد قدرته على الإنتاج، ويلاحظ أن النقود أو رأس المال النقدي هو مجرد وسيلة للحصول على رأس المال العيني أو الحقيقي والمتمثل في الآلات والمعدات والمواد اللازمة للإنتاج.[1]

ب- خصائص رأس المال:

يتكون رأس المال من مجموع المواد التي يستخدمها المجتمع في الإنتاج ،وهذه المواد لا تصلح لإشباع حاجات الإنسان بشكل مباشر وإنما تُمكن من الحصول على السلع الاستهلاكية، ويتميز رأس المال بالخصائص الآتية:[2]

- يتكون رأس المال من مجموعة موارد غير متجانسة، فهو يشمل الأصول الإنتاجية والمواد الخام والمنتجات الوسيطة، كما يشمل السلع الاستهلاكية اللازمة للعمال خلال فترة الإنتاج.

[1]- رائد محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 142.

[2]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص ص 147- 148.

- يمثل رأس المال موارد غير مباشرة ترفع إنتاجية العمل الإنساني، فأموال الإنتاج لا تشبع حاجات الإنسان بشكل مباشر وإنما تستخدم في إنتاج أموال الاستهلاك.
- بعض عناصر رأس المال لا تفنى بمجرد استخدامها لمرة واحدة لأنها تمثل بطبيعتها عناصر ذات استخدام طويل الأجل. ولكن هذه العناصر لا تبقى بنفس طاقتها الإنتاجية خلال أجل استخدامها، فهذه الطاقة تضعف مع الزمن، وتنتهي بانتهاء الأجل الافتراضي لهذه العناصر ، وتضمن عمليات الاستهلاك أو الإحلال المحافظة على رأس المال سليما، كما تضمن عمليات الصيانة الدورية المحافظة على الطاقة الإنتاجية للأصل خلال مدة استخدامه.

ت- **أنواع رأس المال:** يصنف رأس المال إلى مجموعة من الأصناف موضحة كما يلي:[1]

- **رأس المال النقدي ورأس المال العيني:** يشمل رأس المال العيني الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية وبسبب حاجات المؤسسات إلى تقييم رأس المال بصورة نقدية فقد نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة (كالأسهم والسندات).
- **رأس المال المنتج ورأس المال الإيرادي:** رأس المال المنتج يستخدم في العملية الإنتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة أما رأس المال الايرادي فهو الذي يعطي دخلا دون أن يستخدم في العملية الإنتاجية (كالأسهم والسندات).
- **رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:** رأس المال الثابت هو الذي لا تنتهي منفعته من مجرد استخدامه مرة واحدة ويمكن استخدامه حتى يصل إلى مرحلة الامتلاك (المباني، الآلات)، أما رأس المال المتغير فهو الذي يستخدم مرة واحدة فقط في العملية الإنتاجية مثل المواد الخام والوقود.

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 61- 62.

- **رأس مال مادي ورأس مال غير مادي:** رأس المال المادي هو الذي يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات مثل الآلات والمواد الخام أما رأس المال الغير مادي فهو مساهمة الأفراد من ابتكارات وإبداعات في مجال البحث العلمي.
- **رأس مال عام ورأس مال خاص:** رأس المال العام يعتبر من ممتلكات الدولة والقطاع الحكومي أما رأس المال الخاص فيعتبر من ممتلكات الأفراد والقطاعات الخاصة.
- **رأس مال وطني ورأس مال أجنبي:** رأس المال الوطني تمتلكه الدولة ومواطنيها بينما رأس المال الأجنبي هو الأتي من مصادر خارجية يعمل في اقتصاديات الدول المختلفة.

ث- **تكوين رأس المال:** نوضح هذا العنصر كما يلي:[1]

يعد رأس المال ركيزة أساسية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التقدم الاقتصادي، فقوة الأمم في العصر الحديث تقاس بما لديها من إمكانيات إنتاجية، وقد أدت الاختراعات إلى تعقد طرق الإنتاج والاستغناء عن الطرق البدائية. فالصناعة في الدول المتقدمة تقوم على جهاز إنتاجي متطور يعتمد بصفة أساسية على الآلات الكبيرة .

ورأس المال عبارة عن سلع ينتجها الأفراد ولا يقومون باستهلاكها مباشرة، بل يحتفظون بها لاستخدامها في إنتاج مزيد من السلع .

ولو أن الأفراد الذين يقومون بإنتاج السلع الاستهلاكية يستهلكون كل ما ينتجون، لما أمكن لأفراد آخرين أن يتخصصوا في إنتاج السلع الإنتاجية حيث لا يتبقى لهم من سلع الاستهلاك ما يشبع حاجاتهم المباشرة.

ومن ذلك يتضح أن تكوين رأس المال يتطلب الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج وتحويله إلى أصول رأسمالية، فالدخل القومي ينقسم إلى قسمين: قسم يوجه إلى الاستهلاك، وقسم يضاف إلى رأس المال الثابت والمتداول، والادخار هو مصدر رأس المال. وينقسم إلى نوعين لكل منه أهميته الخاصة وهما:

4- عنصر التنظيم:

[1]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص ص 148- 149.

يتمثل التنظيم في التصور والخلق والإبداع والتنظيم والتصرف، وتقوم بالتنظيم فئة معينة من الأفراد لها من التكوين والكفاءة ما يؤهلها للقيام بهذه المهمة مثل المهندس والتقني والإطار وصاحب المؤسسة، وحتى فترة قريبة كانت هذه المهمة محدودة جدا بحيث لم يكن بالإمكان فصلها عن العمل ككل، ولكن تطور التقنيات منذ عقود محدودة أعطى لهذا العنصر مكانة بالغة الأهمية مما حدا بالعديد من علماء الاقتصاد إلى فصله عن العمل واعتباره عنصرا إنتاجيا مستقلا وقائما بذاته.[1]

فبعد تحديد الأهداف المراد الوصول إليها وطرق العمل من طرف الإدارة يأتي دور التنظيم لتحديد البنية الهيكلية والمهام المطلوب تأديتها أو المواصفات المرتبطة بها، وتحديد العلاقات الرأسية والأفقية، بين الأقسام والإدارات والأفراد ورسم خطوط السلطة وقنوات الاتصال، حتى ينساب العمل في دورته المستمرة من المدخلات إلى المخرجات، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.[2]

كما أن التنظيم هو ذلك العنصر الذي يتولى إدارة العملية الإنتاجية ويتخذ القرارات ويتحمل المخاطرة، ولذا فان عمل المنظم هو تجميع عناصر الإنتاج الأخرى لاستخدامها في عملية إنتاجية واحدة، ويتخذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها.[3]

فالمنظم عادة يتحمل مخاطر الفشل أو مكافأة لنجاح ولضمان مشاركته في العملية الإنتاجية فإنه يحصل على حد معين من العائد والذي عادة يطلق عليه اسم الربح، وللمنظم عدد من الوظائف الهامة يمكن إبرازها على النحو التالي:

- تنسيق وتنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع.
- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع والمقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك.
- التجديد والابتكار في العملية الإنتاجية من خلال:

[1]- سمير خليل، إدارة الإنتاج والعمليات، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص 24.

[2]- بن عنتر عبد الرحمن، إدارة الإنتاج في المنشآت الخدمية والصناعية (مدخل تحليلي)، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص 75.

[3]- السيد محمد أحمد السريتى، النظرية الاقتصادية المتقدمة (جزئية وكلية)، ط 01، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2011، ص ص 151- 152.

- ✓ إدخال طرق جديدة للإنتاج وتطوير السابقة منها.
- ✓ إدخال سلع جديدة للأسواق.
- ✓ اكتشاف أسواق جديدة.
- ✓ اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق والتمويل والعلاقات الإنسانية.
- ✓ اكتشاف موارد جديدة لسلع نهائية.

– تحديد كمية ونوعية الإنتاج.[1]

٧- استراتجيات الإنتاج: تقع إستراتيجية الإنتاج ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث تخضع في توجهاتها إلى الإطار العام الإستراتيجي المحدد لتوجهات المؤسسة. وتتمثل، عموما، إستراتيجيات الإنتاج في ما يلي: [2]

– **إستراتيجية تخفيض التكلفة:** ترتكز هذه الإستراتيجية على فكرة مفادها أن خفض تكلفة الإنتاج يمكن أن يؤدي إلى المنافسة على أساس سعري، حيث يتم استخدام أسلوب تحليل القيمة لمعرفة سعر التكلفة (تحليل قيمة تكلفة الموارد الداخلة في إنتاج المنتج)، وذلك من أجل التحكم في تكاليف التوريد والتسويق حتى الوصول إلى المستهلك النهائي (الاندماج الخلفي والأمامي).

– **إستراتيجية التمايز السلعي:** تعمل المؤسسات وفق هذه الإستراتيجية على إنتاج منتجات تتميز بخاصية أو أكثر مقارنة بما تنتجه المنافسة، من أجل جذب الزبائن لاستهلاك منتجاتها، مثل أن تتميز بالتصميم الجيد، الصلابة، سهولة الاستخدام...

– **إستراتيجية جودة المنتج:** تسعى المؤسسات وفق هذه الإستراتيجية إلى التحكم في جودة منتجاتها، حيث تسعى إلى إنتاج منتجات ذات مواصفات عالية وفق معايير الجودة العالمية.

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

[2]- محمود أحمد فياض، عيسى يوسف قدادة، إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل نظمي، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص ص 58- 60.

- **إستراتيجية استغلال الوقت:** تسعى المؤسسات من خلال هذه الإستراتيجية إلى استغلال الوقت على درجة ممكنة من الكفاءة عن طريق التنفيذ الفعال للمهام الإنتاجية بأقل وقت ممكن، مما يسمح للمؤسسة بتحقيق فوائد عديدة منها: تخفيض التكلفة الزمنية، مرونة الاستجابة لطلبات الزبائن، ابتكار منتجات جديدة في الوقت اللازم.

VI- **إدارة الإنتاج:** خصص هذا العنصر للتطرق لإدارة الإنتاج من خلال التعريف بها، وذكر أهم خصائصها، أهدافها ومهامها كما يلي:

1- مفهوم إدارة الإنتاج:

- إدارة الإنتاج تهتم بالدرجة الأولى بتصنيع منتج معين (أو خدمة معينة) بالكمية المناسبة، وفي الوقت المناسب وبالجودة المضبوطة.[1]
- إن إدارة الإنتاج هي الإدارة المسؤولة عن تصميم وتشغيل والرقابة على أنشطة النظم الإنتاجية وذلك عن طريق القيام بمجموعة من الأنشطة الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنمية الكفاءات البشرية ورقابة لجميع أنشطة النظم الإنتاجية.[2]
- والمفهوم الحديث لإدارة الإنتاج يمكن أن يتسم بالصفة التالية: هي الإدارة المعنية بتصنيع المنتجات المطلوبة في السوق بما يتطابق مع المواصفات والأساليب التي حددتها إدارة هندسة الإنتاج، ومع البرامج التي رسمتها دائرة تخطيط ومراقبة الإنتاج.[3]

2- **خصائص إدارة الإنتاج:** تتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية:[4]

- تطبيق مبدأ التخصص وذلك بهدف خفض تكاليف الإنتاج وارتفاع مستوى جودته.
- التوسع في استخدام الآلات أي استخدام اكبر قدر ممكن من القوة الآلية مقارنة بالقوة البشرية.

---

[1]- بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 38.

[2]- محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 60.

[3]- بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 40.

[4]- محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 61.

- استخدام بحوث العمليات في المجال الصناعي بما يحقق:
  - ✓ جدولة سير المواد من قسم لآخر.
  - ✓ تقليل مقدار الوقت الضائع من العمليات الإنتاجية.
  - ✓ تخطيط الإنتاج بما يسهم في خفض التكاليف.

3- أهداف إدارة الإنتاج:

تسعى كل مؤسسة من خلال إدارة الإنتاج إلى إنتاج المنتوجات اللازمة بالكمية اللازمة والنوعية المطلوبة وبالجودة المطلوبة، وبأمثل التكاليف الممكنة وفي الآجال المحددة، أخذا بعين الاعتبار التغيرات التي يمكن أن تحدث في محيطها الداخلي والخارجي، وهذا من أجل تلبية الحاجات والرغبات المعبر عنها من قبل أفراد المجتمع، وعليه تهدف المؤسسة من خلال إدارة الإنتاج إلى:

- تحديد خصائص المنتج (سلعة أو خدمة).
- تحديد خصائص العمليات.
- إيصال المنتجات المطلوبة للعملاء وذلك من خلال:
  - ✓ الإنتاج بكميات تتناسب مع الطلب المتوقع.
  - ✓ تقديم المنتجات المطلوبة في الوقت المناسب للعميل.
  - ✓ إنتاج المنتجات(سلعة أو خدمة) بمستوى الجودة المرغوب به من قبل العملاء.[1]
- التحكم في التكلفة، حيث تسعى إدارة الإنتاج والعمليات إلى تحقيق المثالية في التكاليف.
- آجال التسليم المحددة، فعامل الزمن مهم جدا في العملية الإنتاجية، فاحترامه يسمح للمؤسسة باحترام التزاماتها اتجاه عملائها، وبالأسبقية في طرح منتوجاتها.
- الاعتماد على المرونة التي تمكنها من الاستجابة للتغيرات التي يمكن أن تحصل في بيئتها الداخلية والخارجية.

[1]- سليمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2011، ص 20.

- زيادة إنتاجية المؤسسة، وهو مؤشر مهم على قدرة المؤسسة على تحويل المدخلات إلى مخرجات.[1]

وكخلاصة يمكننا القول أن الهدف الأساسي من الإدارة هو تنظيم العمل داخل الوحدة وحل المشاكل المرتبطة به حتى يمكن تحقيق الأهداف الموضوعية، أو يتمثل هدف إدارة الإنتاج في "تحقيق أقصى كفاءة ممكنة باستخدام الموارد لخلق السلع والخدمات ويتطلب ذلك تصميم نظام الإنتاج من ناحية وتشغيله من ناحية أخرى".[2]

4- مهام إدارة الإنتاج:

تتمثل مهام إدارة الإنتاج في النقاط التالية:[3]

- **التخطيط والتصميم:** تحديد موقع وتجهيزات المؤسسة، وتصميم المخطط الداخلي وتحديد مواقع التجهيزات، وتصميم المخازن، وتحديد معدات ومسارات مناولة المواد، وتخطيط وتصميم المنتج، وتصميم عمليات وتقنيات الإنتاج، وتحديد الطاقة الإنتاجية، وتحديد الاحتياجات من موارد الإنتاج، وجدولة الإنتاج وتحديد الأعمال، وموازنة خطوط الإنتاج، وتخطيط أعمال الصيانة.
- **التنظيم والتنسيق:** تحديد مستوى المركزية، والتنسيق مع الإدارة العليا والإدارات الأخرى مثل التسويق ولمالية والمشتريات.
- **التحكم:** التحكم بمستويات لمخزون والجودة وبأنظمة المعلومات.
- **القيادة:** إدارة وتوجيه الأفراد.

VII- الإنتاجية:

خصص هذا العنصر للتطرق لمفهوم الإنتاجية وكيفية قياسها كما يلي:

---

[1]- مريزق عدمان، تسيير الإنتاج والعمليات: مدخل نظري وتطبيقي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 19.

[2]- بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 43.

[3]- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، إدارة الإنتاج، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 02.

أ- **مفهوم الإنتاجية:** يمكن تعريف الإنتاجية على أنها طريقة لقياس فاعلية استخدام المصادر من قبل الأفراد والمكائن والمنظمات والمجتمعات، وعلى كل من هذه العناصر أن يحدد وبشكل دوري الوسائل أو المصادر اللازمة لتحسين الإنتاجية.[1]

كما تعرف الإنتاجية بأنها "علاقة بين الكمية المنتجة من نظام معين خلال فترة زمنية معينة وكمية الموارد المستخدمة لإنتاج هذه الكمية من المنتجات في نفس الفترة".[2]

ولقد عرفها james و آخرون بأنها: " المقياس لكيفية تخصيص الموارد المستخدمة لانجاز الأهداف المحددة في الوقت المناسب وفقا للكميات والجودة المناسبة".[3]

"إن الإنتاجية هي مقياس يستخدم لقياس حجم المدخلات المطلوب لتحقيق حجم معين من المخرجات وهي تركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي أنها: الإنتاجية = المخرجات/المدخلات".[4]

كما يقصد بالإنتاجية" بأنها تعبر عن العلاقة بين الفعالية التي يتم بها تحصيل نتائج أو مخرجات معينة والكفاءة التي يتم بها تشغيل المواد المختلفة التي تساهم في تحقيق هذه النتائج، فالإنتاجية هي نتاج لكل من الفعالية والكفاءة، فهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف باستخدام أقل موارد ممكنة".[5]

ب- قياس الإنتاجية:

إن قياس الإنتاجية يمثل الطريقة الممتازة لتقييم قدرة بلد ما على تحسين أوضاع سكانه المعيشية، ذلك انه ومن خلال زيادة الإنتاجية فقط يمكن تحسين مستوى المعيشة، إضافة لذلك فان العوائد والأجور العالية لا يمكن أن تتحقق للإدارة والعاملين ولرأس المال دون زيادة في الإنتاجية، ويمكن قياس الإنتاجية الكلية كما يأتي:[6]

---

[1]- سليمان خالد عبيدات، مرجع سابق، ص 30.

[2]- بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 202.

[3] - Jemes Riggs and Glenn H.Felir, Productivity by objective results oriented solutions to the productivity puzzle , N.J :Hail.lnC ?England cliffs, 1983, P 04.

[4]- بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 37.

[5]- بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 208.

[6]- سليمان خالد عبيدات، مرجع سابق، ص ص 30- 31.

الإنتاجية الكلية = المخرجات / المدخلات

= المخرجات / (رأس المال + العمل + المواد + الطاقة)

أي أن الإنتاجية تعود إلى الكمية من السلع أو الخدمات التي أنتجت مقارنة مع كمية المدخلات التي استهلكت أو استخدمت لإنتاجها.

أما الإنتاجية الجزئية فيمكن قياسها بالمعادلات التالية:

إنتاجية العمل = قيمة / كمية الإنتاج

عدد العاملين

إنتاجية ساعة العمل = قيمة / كمية الإنتاج

عدد ساعات العمل

إنتاجية الدينارمن الأجور = قيمة / كمية الإنتاج

إجمالي الأجور

عائد النوعية = الوحدات المنتجة – الوحدات المرفوضة

الوحدات المنتجة

نسبة الوقت الضائع = وقت الإنتاج الضائع بسبب الحوادث

وقت الإنتاج الكلي

دوران المخزون = كلفة المبيعات

قيمة معدل المخزون

الخدمات المقدمة = الخدمات المقدمة (عدد العاملات أو الحالات) بشكل صحيح

عدد ساعات العمل

إنتاجية الطاقة: وتشير إلى عدد الوحدات المنتجة لكل كيلو واط بالساعة.

إنتاجية الآلات: وتشير إلى عدد الوحدات المنتجة بواسطة الآلة في الساعة.

المحور الثاني: نشاط التوزيــع.

تحتل نظرية التوزيع سواء من خلال الفكر أو الواقع مركزا رئيسيا في النظرية الاقتصادية، لأنها تعالج المشكلة الاقتصادية، من خلال العلاقة بين الإنسان والإنسان، عند نقطة حرجة في النشاط الاقتصادي، وهي مرحلة اقتسام هذا النشاط بعد انجازه، وهي بذلك لا تقل أهمية عن مشكلة الندرة أو كفاءة النظام، كما أنها ترتبط بالظواهر الاقتصادية الأساسية من القيمة والأثمان والإنتاج والاستهلاك والرفاهية والنمو.

وإذا كانت نظرية التوزيع لها جوانب موضوعية تتعلق بقواعد التوزيع في السوق (التوزيع الوظيفي)، فهي لها جوانب غائية تتعلق بما ينبغي أن تكون عليه توزيع ثمرات النمو بين العناصر المشاركة في وغير المشاركة في العملية الإنتاجية، كما أن لها جوانب تنظيمية تتعلق بفلسفة النظام الاقتصادي وطرقه في توزيع الدخل، ومعايير وأولويات التوزيع، وأخيرا لها الجوانب الاجتماعية، التي تتعلق بالعدالة والمساواة وحقوق الإنسان الاقتصادية (التوزيع الشخصي أو الاجتماعي).

وعليه سيتم في هذا المحور التطرق إلى العناصر التالية: مفهوم توزيع الدخل، أبعاد مشكلة التوزيع، أنواع التوزيع، التوزيع في الأنظمة الاقتصادية:

I- مفهوم توزيع الدخل:

- ✓ يعرف البعض التوزيع بأنه "توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع"[1].
- ✓ ويعرفه البعض كذلك بأنه "تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".[2]
- ✓
- ✓ أيضا التوزيع هو تقسيم الدخل الناتج من عملية الإنتاج على العناصر التي اشتركت فيه، الأمر الذي يترتب على هذه المشاركة ضرورة التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الناتج الاجتماعي على العناصر المشاركة في النشاط الاقتصادي.[3]

[1] - هاشم إسماعيل محمد، الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1970، ص 349.

[2] - شيحة مصطفي رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص 613.

[3]- عزت قناوى، نيرة سليمان، مرجع سابق، ص30.

✓ ويقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي توزيع القدرة الشرائية (الدخل) بين أولئك الذين أسهموا في الإنتاج وأن هذا التوزيع يكون بشكل مدفوعات: فالعمل يستحق الأجور، والأرض تستحق الريع، ورأس المال يستحق الفائدة وأخيرا المنظم يستحق الربح، وهذه العملية تدعى "بالتوزيع الوظيفي" لان توزيع الدخل على العامل الإنتاجي يكون حسب وظيفته أو حسب نسبة إسهام ذلك العامل في الإنتاج الكلي.[1]

وعليه يمكن تعريف التوزيع بأنه الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته، تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد وفي ظل القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

II- أبعاد مشكلة التوزيع:

تتمثل مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والأخلاقية المتداخلة، ويكمن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن الأخرى، وسنلخص الأبعاد التي تقوم عليها كل طريقة فيما يلي:[2]

أ- **المساواة في توزيع الثروة والدخل:** تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية.

ب- **التفاوت في توزيع الثروة والدخل:** وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش

[1]- ثامر علوان المصباح، مرجع سابق، ص 50.

[2]- الدباغ أيمن مصطفى حسين، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003، ص ص 20- 22.

واتساع، على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الإنتاجية أن تقر التفاوت و إلا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل.

ت- **البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة**: إن تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الإنتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع يخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من الاتزان بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

III- أنواع التوزيع:

لقد تباينت نظرة الاقتصاديين نحو أبعاد مشكلة التوزيع إلا أنهم استطاعوا أن يقسموا أنواع التوزيع إلى نوعين:

أ. **التوزيع الوظيفي:** إن المقياس الأول الذي يعتمده الاقتصاديين لقياس توزيع الدخل هو التوزيع الوظيفي، والذي يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية تبعا لمقدار ما يملكه وأهمية مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر إلى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية.[1]

ب. **التوزيع الشخصي:** يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياسا للتوزيع شائعا لدى الاقتصاديين، فهو يوضح تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، ولا يهم هنا مصدر دخل الأفراد، ويتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، ويقومون كذلك بتقسيم المجتمع إلى مجموعات وأحجام متميزة

[1] - بن جليلي رياض، منهجية دالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 47.

حسب الدخل، ثم يتم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة دخلية.[1]

ففي هذا النوع يتم توزيع الدخل على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجية، فهو توزيع ذو طابع جماعي واجتماعي.

IV- إعادة توزيع الدخل :

تقوم الحكومة بعملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال بعض الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع و إشباع قدر أكبر من الحاجات البشرية، والمصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الحكومة في عملية إعادة توزيع الدخل هو تحصيل الضرائب وتحويلها إلى نفقات بأشكال متعددة، منها النفقات الاجتماعية، وهدف الدولة من هذه النفقات الاجتماعية هو توفير حد أدنى من الحاجات البشرية وإعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق اكبر من العدالة. لذلك فعندما تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب المقررة عليك، فإنك بطريقة غير مباشرة تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق أكبر قدر من العدالة.[2]

V- التوزيع في الأنظمة الاقتصادية:

اختلفت الأنظمة الاقتصادية في تحديد طرق توزيع الثروة والدخل، تبعا لاختلاف إيديولوجية كل نظام والمبادئ التي يقوم عليها، وفيما يلي سنتعرض إليها بإيجاز:

أ. التوزيع في النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد

[1] - تودارو ميشيل، ترجمة حسني ومحمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 200.

[2]- عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، ط 01، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص 78.

عوامل الإنتاج، وتبنى بذلك النظام الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الإنتاج الأربعة في العملية الإنتاجية.

ب. **التوزيع في النظام الاشتراكي**:

على اعتبار أن النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

VI- توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسيكيون "نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية" نظرية أثمان عناصر الإنتاج".[1]

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم، وسنبين مدلول كل نوع فيما يأتي:

أولا : الريع .

لقد كان ريع الأرض الزراعية هو الموضوع التقليدي الذي شغل الاقتصاديين الكلاسيك في هذا الشأن وقد قصر هؤلاء الاقتصاديون الريع على الأرض دون غيرها من عوامل الإنتاج الأخرى عرضها مرن، وفي نظر هؤلاء الاقتصاديين الريع فائض يحصل عليه مالك الأرض الزراعية ليس مقابل مجهود أو نشاط قام به إنما لمجرد ملكيته للأرض وقد قال "آدم سميث" في هذا الصدد إن الملاك كغيرهم من الناس يحبون أن يجنوا دون أن يبذلوا. وان كان "آدم

[1] - الدباغ أيمن مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 38.

سميث" لم يشرح الأسباب التي من أجلها يحصل الملاك على ريع إلا أن الاقتصادي "دافيد ريكاردو" قدم تفسير الريع الأرض الزراعية في مجموعها أي بالنسبة للاقتصاد القومي كوحدة.[1]

"والريع عند رجال الاقتصاد ذو مدلول خاص بالعائد الذي تحصل عليه الأرض مقابل مساهمتها في الإنتاج، وهو عائد على شكل أجرة مدفوعة أو مقدرة إذا كانت الأرض مملوكة للمنظم".[2]

وبالنسبة لريكاردو الريع هو ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها نظير استخدام قواها الطبيعية الأصلية التي لا تهلك كما أن الارتفاع الذي يحدث في ريع الأرض يعد دليلا على صفة الندرة في الطبيعة فبينما تعتبر إنتاجية الأرض مظهرا لسخاء الطبيعة إلا أن قصور العرض الكلي للأرض الصالحة للزراعة عن الطلب عليها يعتبر مظهرا لشح الطبيعة.[3]

ثانيا: الأجر.

يختلف مفهوم وطبيعة الأجر بين النظامين الرأسمالي و الاشتراكي، وذلك لكون الأجور تشكل جزءاً هاما في نظرية التوزيع المرتبطة بملكية عناصر الإنتاج المختلفة المرتكزة على الملكية الفردية في النظام الرأسمالي فيما تبرز الملكية العامة في النظام الاشتراكي، ومن ثم كان لابد من وجود اختلاف في مفهوم الأجر.

فقد عرف الأجر بأنه "ثمن العمل أو المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا العامل، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل".[4]

كما عرف بأنه" نصيب الفرد في الدخل القومي، ويتحدد بما يضمن مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضاري للمجتمع، ويتفاوت بين الأفراد بما يسهم به كل فرد في تكوين الدخل القومي".[1]

---

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي المعاصر، ط 01، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص 269.

[2]- الدباغ أيمن مصطفى حسين، مرجع سابق،ص 90.

[3]- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 269.

[4] - عبد الباقي صلاح، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 359.

والتطرق إلى مفهوم الأجر لا يكتمل دون التعرض لأشكاله، فنفرق بين **الأجر النقدي** وهو المقابل النقدي لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد، و**الأجر العيني** وهو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات يقدمها صاحب العمل للعامل كالمواصلات والرعاية الطبية وغيرها، **والأجر الشخصي** ويتخذ ثلاث أشكال (أجر الزمن، أجر الوحدات وأجر المكافأة).[2]

ثالثا: الفائدة.

تعددت آراء وكتابات رجال الاقتصاد حول تحديد دقيق لمفهوم للفائدة، وبالرغم من تعدد هذه الآراء إلا أن جوهرها ذا مضمون واحد.

فقد عرفها" آدم سميث "بأنها " ثمن لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (ادخارية) حقيقية".[3]

والفائدة عند "كينز "هي: "ثمن التنازل عن السيولة، أو ثمن عدم الاكتناز، فهي الثمن الذي يجب دفعه لحاملي الأموال للتنازل عن الأصول السائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر".[4] أما الفائدة في "معناها الجاري هي المبلغ الذي يدفعه المقترض إلى المقرض نظير إقراضه مبلغا من النقود لفترة زمنية معينة، وهذا المبلغ ينسب عادة إلى قيمة القرض خلال هذه الفترة الزمنية التي تكون عادة سنة".[5]

رابعا- الربح: قيل أن الربح هو" تغير في الثروة، يعتمد في قياسه على مقارنة المركز المالي للمشروع في بداية الفترة ونهايتها".[6]

عرف عند رجال الاقتصاد بأنه: "عائد التنظيم من ناتج المشروع التجاري، أو الصناعي، أو الزراعي، أو المشترك، وهو ذلك التنظيم الذي قام به الإنسان في مال نفسه، أو في مال غيره".[1]

---

[1] - الشطا حماد محمد، النظرية العامة للأجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 14.

[2] - البراوي راشد، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص 18.

[3] - حربي محمد، عريقات موسى، مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 110.

[4] - البلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 145.

[5]- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 293.

[6]- محمود السيد محمد الفقي، دراسة مقارنة لمفهوم الربح في الإسلام، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة- مصر، 1975، ص 07.

والربح عند الاقتصاديين هو العائد الذي يحصل عليه المنظم من المشروع باعتباره أحد عوامل الإنتاج، وذلك بعد اقتطاعه لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى، ويلاحظ أن الربح يختلف عن باقي أثمان خدمات عوامل الإنتاج. ومنها أن الربح غير ثابت بل يتعرض لتقلبات كثيرة ترجع إلى ظروف إنتاج السلع وتكلفتها وظروف العرض والطلب وظروف الأسواق. والربح هو الفرق بين الإيراد الكلي (أو قيمة المبيعات) والتكاليف الكلية للإنتاج، أي أن الربح = الإيراد الكلي- التكاليف الكلية.[2]

المحور الثالث: الاستهلاك.

يشكل الاستهلاك واحدا من أهم جوانب النشاط الاقتصادي على الإطلاق لأنه يتصل مباشرة بعملية إشباع الحاجات، كما يشكل المحور الرئيسي الذي يوجه جوانب النشاط الاقتصادي الأخرى.

I- مفهوم الاستهلاك:

يعرف الاستهلاك في أبجديات علم الاقتصاد بأنه " استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات الإنسانية".[3]

ويقصد بالاستهلاك عموما الحصول على السلع لاستخدامها في تحقيق إشباع الحاجات المختلفة، وعلى ذلك فكل عملية شراء يقصد بها الرغبة في إشباع الحاجات تعتبر عملية استهلاكية.[4]

أيضا الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات بواسطة أفراد المجتمع بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إلى أقصى درجة من الانتفاع بالسلع المنتجة، والاستهلاك يعتبر الهدف

---

[1]- عبد الله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1981، ص193.

[2]- رائد محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 140.

[3]- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي- دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، ط 01، دار النفائس، الأردن، 2010، ص 69.

[4]- محمد مروان السمان و آخرون، مرجع سابق، ص 119.

النهائي من النشاط الاقتصادي فالسلع يتم إنتاجها ثم يتم توزيعها بغرض الاستهلاك أو يمكن استخدامها في إنتاج سلع أخرى.[1]

كما أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي.[2]

والاستهلاك هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي المتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية، فالطلب على سلعة معينة أو خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها لإشباع حاجات الأفراد، إن الحاجة لوحدها لا تحفز على النشاط الاقتصادي إنما المحرك الرئيسي لهذا النشاط هو طلب المستهلك، فهذا الطلب هو الحاجة معبرا عنها تعبيرا نقديا، إن المستهلكين لديهم حاجات متعددة ولكن هذه الحاجات ذات تأثير قليل في النشاط الاقتصادي ما لم يكن الأفراد راغبين وقادرين على دعم هذه الحاجات بقدرة شرائية (نقود)، فالرغبة لا تحفز المنتجين على الإنتاج ولكن الدفع النقدي مقرونا بالاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجة طلبا بالمعنى الاقتصادي.[3]

II- العوامل التي تسيطر على الميل للاستهلاك: تسيطر على الميل للاستهلاك عوامل موضوعية وعوامل ذاتية كما يلي:[4]

أ- **العوامل الموضوعية:** تتمثل أهم العوامل الموضوعية التي تؤثر على الميل للاستهلاك فيما يلي:

- توزيع الدخل القومي .
- التغيير في سعر الفائدة.
- التغيير في السياسة المالية للدولة .

[1]- عزت قناوى، نيرة سليمان، مرجع سابق، ص 29.

[2]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 201.

[3]- ثامر علوان المصباح، مرجع سابق، ص 51.

[4]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص ص 114- 116.

- التغيرات المفاجئة في دخول الأفراد.
- **توزيع الدخل القومي:** يتأثر الميل للاستهلاك بكيفية توزيع الدخل القومي، فلكما ازداد التفاوت في توزيع الدخل قل الميل للاستهلاك، وكلما كان توزيع الدخل القومي أقرب إلى العدالة ازداد الميل للاستهلاك، فالطبقات ذات الدخول العالية قادرة على أن تشبع حاجاتها بجزء من دخلها، وهى بذلك تدخر الجزء الأكبر من الزيادة التي تطرأ على دخلها. أما الطبقات محدودة الدخل، فهي لا تستطيع أن تشبع إلا القليل من حاجاتها، فتميل إلى إنفاق الجزء الأكبر من الزيادة في دخولها على شراء السلع الاستهلاكية اللازمة لتكملة الإشباع.
- **التغيير في سعر الفائدة:** يرى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة له أثر مباشر على مقدار المدخرات، فتزداد المدخرات بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاض الفائدة، ولما كان الادخار هو الجزء الذي لا يستهلك من الدخل، فإن الاستهلاك يزداد بانخفاض سعر الفائدة ويقل بارتفاعه.
- **التغيير في السياسة المالية للدولة:** فدافع الأفراد على تقليل الاستهلاك، وزيادة الادخار يتوقف كثيراً على العائد الذي ينتظرونه من مدخراتهم، وهذا العائد لا يتوقف على سعر الفائدة في السوق وحده، وإنما يتوقف أيضاً على السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، فزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل تؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك، وقلة الميل للادخار من ناحيتين:
  - ✓ فمن ناحية تؤدى الضرائب التصاعدية إلى تقليل ميل الطبقات الغنية للادخار بعد حد معين، لأن الضرائب ستبتلع العائد إليهم أو الجزء الأكبر من هذا العائد.
  - ✓ ومن ناحية أخرى تعيد الضرائب التصاعدية توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة، وهى طبقات أكثر ميلا للاستهلاك من الطبقات الغنية، حيث مازالت لدى الفقراء حاجات ضرورية غير مشبعة .

- **التغيرات المفاجئة في دخول الأفراد:** فالزيادة الطارئة في دخول الأفراد نتيجة لربح رأسمالي أو الفوز مثلا في "يانصيب" تؤدى إلى زيادة ميلهم للاستهلاك، كما يؤدى النقص غير المتوقع في دخولهم إلى نقص الميل للاستهلاك .

ب- **العوامل الذاتية :** تتمثل أهم العوامل الذاتية التي تؤثر في الميل للاستهلاك لدى الأفراد فيما يلي:

- الحصول على الدخل الذي يمكن الفرد من القيام بأعبائه العائلية المستقبلية، كالإنفاق على أولاده، أو التمتع بشيخوخته.
- الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ.
- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة في المستقبل.
- تكوين بعض المال لانتظار فرصة استثماره في مشروع.
- رغبة الفرد في تحقيق ذاته والاعتماد على نفسه.
- حب الظهور بإكرام من يحبهم بالعطايا والهبات.
- إشباع غريزة البخلاء في تجميع ثروة.
- ويمكن أن نجد عوامل ذاتية متشابهة بالنسبة للشركات والهيئات، وأهم هذه العوامل ما يلي:

✓ تكوين احتياطي لزيادة الاستثمارات في المستقبل دون الالتجاء إلى الأسواق المالية بطرح أسهم أو سندات جديدة.

✓ الرغبة في الاحتفاظ بقدر من السيولة النقدية لمواجهة الطوارئ وحالات الكساد.

✓ الرغبة في زيادة الدخل بتنويع أوجه توظيف الأموال .

✓ مواجهة التغير في الفنون الإنتاجية التي تؤدى إلى تقادم الآلات .

وإذا كانت العوامل الذاتية السابقة من العوامل التي تؤدى إلى زيادة الادخار فليس معنى ذلك أن لا علاقة لها بالاستهلاك، لأن الدخل يوزع بين الاستهلاك والادخار فزيادة الجزء المدخر

(الذي لم يستهلك من الدخل) تعنى نقص الجزء المستهلك، و زيادة الجزء المستهلك تعنى نقص الجزء المدخر ، والعوامل التي تؤثر في الميل للاستهلاك هي بذاتها العوامل التي تؤثر في الميل للادخار.

المحور الرابع: الادخار.

خصص هذا المحور للتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالادخار كما يلي:

I- مفهوم الادخار:

- الادخار هو جزء من الدخل الذي لم يستهلك، والهدف من الادخار هو القيام بالاستهلاك ليس في الوقت الحاضر وإنما في المستقبل.[1]
- ويمثل الادخار تسربا من نموذج التدفق الدائري للدخل القومي، وللادخار في الواقع الفعلي دور مهم لأنه(يمول) الاستثمار.[2]

II- دور الدولة في تكوين الادخار:

قد يكون الادخار اختياريا يقوم به الأفراد من تلقاء أنفسهم، وقد يكون إجباريا تقوم به الدولة ومؤسساتها العامة، وقد زادت أهمية الادخار الإجباري في الوقت الحاضر بعد تعدد وظائف الدولة واتساع نشاطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن للدولة باعتبارها السلطة العامة أن تحقق ادخارا إجباريا بعدة طرق منها:[3]

- **فائض الميزانية والأرباح المحجوزة :** ويمثل فائض الميزانية العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فزيادة حصيلة الإيرادات العامة عما يلزم لتغطية النفقات العامة الجارية تؤدى إلى وجود فائض وهذا الفائض يعد ادخارا إجباريا، أما الأرباح المحجوزة فهي الأرباح التي تقرر المشروعات العامة عدم توزيعها في صورة دخول للأفراد. وهذا البند من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول التي يحتل فيها القطاع العام أهمية متزايدة .

---

[1]- بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط 01، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2010، ص 15.

[2]- المرجع نفسه، ص 16.

[3]- مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص 150.

- **إعادة توزيع الدخل:** تمثل الطبقة الغنية أهم مصدر للادخار لانخفاض ميلها للاستهلاك، ولذلك تزداد المدخرات في حالة وجود طبقة غنية تتحكم في جزء كبير من الدخل القومي، وتعمل الدولة في العصر الحديث على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق الضرائب التصاعدية. وتعتبر الضرائب التصاعدية صورة من صور الادخار الإجباري .
- **الاقتطاع من دخول الأفراد:** يمكن للدولة أن تجبر الأفراد على ادخار جزء من دخولهم بحملهم على تقليل الاستهلاك، وتلجأ الدولة في ذلك إلى عدة طريق منها: اقتطاع جزء من الدخول الدورية للعاملين في صورة أقساط تأمين أو لدفع معاشات لهم في المستقبل، وإصدار قروض عامة تحيطها الدولة بإجراءات تجبر المواطنين على الاكتتاب فيها، وفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والإصدار النقدي الجديد الذي يؤدى إلى رفع الأسعار فتنخفض القوة الشرائية للنقود وينخفض الدخل الحقيقي للأفراد بمقدار الزيادة في الأسعار .
- **تشجيع الادخار الاختياري:** وتتدخل الدولة في تكوين الادخار بتشجيع المواطنين عليه، وذلك بتطوير الأوعية الادخارية والأجهزة المصرفية، ورفع سعر الفائدة.

المحور الخامس: الاستثمار.

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير. وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري و توفير الظروف المناسبة له و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين)، أي وضع سياسة استثمارية رشيدة.

I- مفهوم الاستثمار:

يقصد بالاستثمار في اللغة مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، واصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد، حيث يقال: الولد ثمرة القلب، ومنها أنواع المال.[1]

كما يعني الاستثمار لغة : "ثمر والثمر هو الزيادة والنماء، فيستثمر معناه ينمي أي يزيد، والنماء عادة يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية، أو في شكل عقارات أو منقولات".[2]

وإن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه".[3]

أما الاستثمار في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.[4]

كما أن الاستثمار هو كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتوج أو استهلاكه.[5]

ويعرف أيضا الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي."[6]

ويرى البعض أن الاستثمار هو: "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة." [7]

---

[1]- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص 29.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،ندوة " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية " الحمامات تونس، 24- 25 مارس 1997، ص 177.

[3]- محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، ط01، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر، 2009، ص 23.

[4]- قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 29.

[5]- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص2 .

[6] - Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979, P35.

[7]- مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.

ويقصد بالاستثمار توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم. أو هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشان العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته.[1]

فالاستثمار هو:"مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة" .[2]

وعلى العموم، فإن مفهوم الاستثمار يعنى توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب فيه، بأقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فان أي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة وتبعا لهذا التباين يكون العائد متباينا أيضا،أي أن العلاقة بين العائد والمخاطرة طردية وتبادلية إذ يزداد العائد كلما ازدادت المخاطرة ويقل بانخفاضها.

II- مبادئ الاستثمار:

على المستثمر أن يراعي في نشاطه هذا مجموعة من المبادئ والأسس قبل اتخاذه لقرار الاستثمار، ومن بين أهم مبادئ الاستثمار ما يلي:[3]

- معرفة البدائل المتاحة لم من حيث تكاليفها وعوائدها المتوقعة ومخاطرها، ويعني ذلك أن على المستثمر أن يجري مسحا كاملا عن فرص الاستثمار المتاحة له.
- تحديد الفترة الزمنية للاستثمار، أي هل يريد المستثمر استثمار أمواله استثمارا قصير الأجل أم طويل الأجل، اعتمادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية.

[1]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص 12.

[2]- صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان - الأردن، 1997، ص 19.

[3]- قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص ص 34- 35.

- تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها، أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل.
- ضرورة تنويع الاستثمار، أي توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات، من خلال توزيع الاستثمارات ما بين الأسهم والسندات وغيرها بهدف تحقيق هدف استثماري محدد.
- ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لديها الخبرة والدراية الكافية في هذا المجال، والتي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات وتهيئتها بالشكل الذي تمكنه من اتخاذ القرار السليم.

III- **أهمية ودور الاستثمار:** يعتبر الاستثمار المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني للنهوض بعجلة التنمية حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها، وهناك ثلاثة أسباب رئيسة تعطي الاستثمار دورا هاما في الحياة الاقتصادية:[1]

- **أولا:** الإنفاق الاستثماري يؤثر على الطاقة الإنتاجية حيث يهدف إلى توفير السلع الرأسمالية التي تعتبر العنصر المنتج للمزيد من السلع والخدمات، وله تأثير يتجاوز الحاضر وبذلك يعتبر عاملا حيويا في النمو الاقتصادي المعتمد إلى حد كبير على توسيع الطاقة الإنتاجية التي تنمو بدورها من خلال تراكم رأس المال، والتوسع الكمي والنوعي في القوى العاملة والتطورات التقنية وفي أساليب الإنتاج، وحيث أن تراكم رأس المال الحقيقي يحدث فقط من خلال الاستثمار، لذلك فإنه يعتبر محددا رئيسا للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- **ثانيا:** الطلب على السلع الاستثمارية يشكل جزءا كبيرا وهاما من الطلب الكلي ولهذا فإن الإنفاق الاستثماري يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد لأن التقلبات في الدخل

[1]- غدار رفيق، نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 01، 2016- 2017، ص ص 22- 23.

والعمالة تنتج غالبا من التغيرات في الإنفاق الاستثماري لا عن التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي.

- **ثالثا:** الإنفاق الاستثماري يعتبر شديد التقلب، فالتقلبات التي تطرأ على قطاع إنتاج السلع الرأسمالية أكبر من التغيرات في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، وذلك لأنه يتوقف على عوامل في المدى القصير (كالربحية والتكلفة) بعكس الإنفاق الاستهلاكي الذي يتوقف على عوامل تتغير في المدى الطويل (كمستوى الدخل والأذواق والعادات).

كما يتجلى دور الاستثمار في:[1]

- **زيادة الإيرادات وتنمية الأرباح:** يعمل الاستثمار على إضافة أو توفير أنواع جديدة من السلع، هذه الأخيرة تمكن المؤسسة من رفع إيراداتها وخلق أسواق جديدة لمنتجاتها، مع تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة، وبالتالي زيادة الأرباح.
- **تخفيض معدل البطالة:** مع تزايد عدد السكان يتزايد تبعا لذلك الطلب على الشغل، لذا تنتهج الدول سياسات جذب الاستثمارات وخلق مناصب الشغل وزيادة الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية.
- **تمويل الخزينة العمومية:** يساعد الاستثمار إلى حد كبير في تمويل الخزينة العمومية وذلك عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على مختلف المشاريع الاستثمارية.
- **المساهمة في التنمية:** إن الاستثمار الفعال والناجح يعمل على تشغيل الطاقات الكامنة، من خلال خلق استثمارات جديدة أو توسيع الاستثمارات القديمة، وهو الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية.

[1]- غدار رفيق، مرجع سابق، ص 23.

- **الاستثمار والاختراع:** الاختراع هو تصميم آليات جديدة لزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال والعمل في مجال الإنتاج أو اكتشاف أسلوب فني جديد يساهم بشكل كبير في إشباع رغبات الأفراد وتحسينها باستمرار.

والاستثمار ذو بعد مستقبلي وله منفعة شبه دائمة، مع أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الكامنة للنشاط، وهو مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي كما أنه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

IV- **محددات الاستثمار:** نوضحها في الآتي ذكره:[1]

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار)
- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر)
- التقدم العلمي والتكنولوجي
- درجة المخاطرة
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

V- **أنواع الاستثمار:** تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها ...الخ، وفيما يلي البعض من هذه التصنيفات.

ويمكن تقسيم الاستثمار إلى استثمار إجمالي واستثمار صافي:[2]

[1] - ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 14.

[2]- بسام الحجار، مرجع سابق، ص 17.

- **الاستثمار الإجمالي**: هو مقدار الاستثمار الكلي في الاقتصاد في فترة محددة من الزمن (عادة السنة).
- **الاستثمار الصافي:** هو الاستثمار الإجمالي مطروحا منه استثمار الإحلال والتجديد أو الاستهلاك الرأسمالي.

وينقسم الاستثمار من حيث وسائله إلى:[1]

- **استثمار مباشر:** وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.
- **استثمار غير مباشر:** وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

حسب نوعية الاستثمار: يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وهي:[2]

- **استثمارات اقتصادية** تهدف مباشرة إنتاج سلع و/أو خدمات تخصص للاستهلاك و/أو للاستثمار، كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية ...الخ.
- **استثمارات اجتماعية** تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية والثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.
- **استثمارات إدارية** تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.
- **استثمارات في الموارد البشرية** تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

---

[1]- ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 22.

[2]- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص 35.

من حيث دوافعه الاقتصادية على أطراف الاستثمار الرئيسية فينقسم إلى:[1]

- **الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة):** وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها.
- **الاستثمار الخاص:** وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

وإزاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، الذي حول العالم إلى قرية، بقي استثمار القطاع الخاص محدودا إزاء الاستثمار الأجنبي.

- **الاستثمار الأجنبي:** هو من الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، فقد تميز عقد التسعينات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرأس المال، فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية.

حسب مدة الاستثمار حيث تصنف الاستثمارات في هذا المجال إلى:[2]

- **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز لقصر نسبيًا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ولهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أنه أكثر انتشارًا في الاستثمارات المالية، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.
- **استثمارات متوسطة الأجل:** حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث أن هذه الفئة هي الأكثر انتشارًا، مثل: مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات...الخ.

[1]- ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص ص 22- 23.

[2]- غدار رفيق، مرجع سابق، ص 26.

- **استثمارات طويلة الأجل:** هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازه في مدة عمومًا تفوق سبع سنوات، وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيًا كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع: عقارات للكراء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلا : مبنى الإدارة، مبنى المخزن....

حسب معيار التعدد و عدم التعدد: ونوضح هذه الأنواع وفق هذا المعيار كما يلي:[1]

يقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي و/أو المالي، أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر، لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

- **استثمار متعدد:** و يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت.
- **استثمار غير متعدد (وحيد):** وهو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي، و هذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد. كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة.

فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، و لكنه يكون متعددا (محفظة) و لو ضم استثمارين فقط من نوعين مختلفين.

VI- مخاطر الاستثمار: هناك مجموعة من المخاطر يمكن إيجازها في العناصر التالية:[2]

العوامل غير الدخلية المؤثرة في الاستهلاك:

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 37.

[2]- نعيمة أوعيل، الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي- بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- مصر، 2016، ص ص 51- 55.

- **مستوى الأسعار:** يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة و بصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو ولا يتغير.
- **توقعات الأسعار:** إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك.
- **التقليد والمحاكاة:** يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاجون إليها أو لم يعتادوا على استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة بعض الأصدقاء والجيران. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.
- **النظرة إلى الادخار:** إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر بشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية . فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

- **العوامل الاجتماعية:** هناك عوامل اجتماعية كالعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي والثقافي، والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك.
- **الأذواق:** تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل، ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وغيرها. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها، والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى.
- **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:** تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفضاً نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها.

الفصل الثالث: المدخل النظامي

تعد دراسة الأنظمة الاقتصادية واحدة من اعقد التخصصات في العلوم الاقتصادية، ذلك أنها تعنى بأهم و أوسع المواضيع في هذا الميدان؛ وما دراستنا هذه إلا جزء يسير من هذا الموضوع المتشعب.

المحور الأول: الأنظمة الاقتصادية.

يأتي هذا العنصر ليقدم لنا مفهوم النظام الاقتصادي، ويزيل الإبهام و الغموض عنه. وذلك أن جل باحثي العلوم الاقتصادية يملكون مفهوم يتصف بالعموم وبشيء من عدم الدقة لذا حاولنا حصر هذا المفهوم في بعض التعاريف التي جاء بها بعض المتخصصين في هذا الميدان، كما حاولنا تقديم وباختصار أهم الميزات أو الخواص التي تفرق بين الأنظمة، والتي اختلاف نمطها يطرح أنظمة مختلفة.

I- مفهوم النظام:

النظام هو مجموعة من الأشياء متصلة بعضها البعض بحيث تتكون منها وحدة مركبة.[1] وهو بشكل عام هو مجموعة من العناصر منسقة ضمن علاقات متشابكة فيما بينها وبين هذا الكل والخارج (خارج النظام) دائمة الحركة والتطور ومنظمة الخدمة هدف معين ولا تتغير طبيعة النظام إن كان فردا أو أفراد مؤسسة أو مؤسسات، دولة أو دول ...إلخ.[2]

فالنظام يعني الانتظام ضمن ترتيب وآلية معينة من خصائصها التنظيم والتوازن والنزوع نخو الاستقرار، ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن مفهوم النظام يعني ذلك الكل المركب من علاقات تتم بالترابط والاستمرارية بين عد أجزاء، ويخدم تحقيق هدف معين من خلال إتباع قواعد أساسية معينة، ومما سبق يتضح:

- أن الخاصية المميزة للنظام هي وجود مجموعة محددة من العلاقات بين عدة أجزاء.
- أن بلوغ هذا الهدف يتم من خلال مجموعة من القواعد الأساسية.

---

[1]- نعيم إبراهيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، ط 01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، 2015،ص10.

[2]- ثامر علوان المصلح، مرجع سابق، ص 34.

- أن العلاقات بين الأجزاء تتسم بأنها علاقات ترابط.
- هذه العلاقات تتسم بالاستمرارية عبر الزمن وإن كانت نسبية وتطورية في آن واحد.[1]

II- مميزات أو خصائص النظام:

نجد أن النظام الاقتصادي هو واحد من أكثر النظم تعقيدا التي قام علماء الاقتصاد بدراستها. وككل النظم يمكن تصنيف النظام الاقتصادي بناءا على هيكله أو المبادئ التي اعتمد عليها في وضعه.

كما أن ميزات أو خواص النظام تستعمل للتفرقة والتعرف على نوع أو شكل النظام. حيث نجد أربعة هي:

- تنظيم ترتيبات القرار.
- آليات لتوفير المعلومات والتنسيق: السوق والخطة.
- حقوق الملكية: تحكم ودخل.
- آليات لوضع الأهداف ولتحفيز الأفراد للعمل (حوافز).

ومنه انطلاقا من هذه الميزات يمكن تركيب وخلق أنظمة بحتة تجريدية "نماذج اقتصادية" (ليس لها علاقة مع الواقع) وذلك للتمكن من إسقاط هذه الأنظمة على الواقع بهدف المقارنة بين الأنظمة المجردة وما هو في دنيا الواقع.[2]

III- مفهوم النظام الاقتصادي:

إن تاريخ البشرية يشير إلى أن الإنسان منذ أن واجه المشكلة الاقتصادية وهو دائم السعي إلى إيجاد طريقة يتم من خلالها استخدام موارده المحدودة في إشباع حاجاته المتعددة

[1]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 37.

[2]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات)، الإصدار الأول، دار إحياء للنشر الرقمي، غ م، 2014، ص 29.

والمتجددة، وبالتالي يمكننا استنتاج أن الطريقة أو الآلية المتبعة في علاج المشكلة الاقتصادية تسمى في علم الاقتصاد بـ "النظام الاقتصادي".[1]

ويقصد بالنظام الاقتصادي مجموعة العلاقات الاجتماعية والقانونية والمؤسسات الاقتصادية، المتعلقة بمحاولة المجتمع مواجهة مشكلاته الاقتصادية بغية تحقيق أهداف أو فلسفة معينة تحقق التوازن الاقتصادي للمجتمع.[2]

أما تعريف "آسار ليندباك - ASSAR. LINDBECK" اقتصادي سويدي، فإن النظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة من آليات ومؤسسات لصنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة.[3]

كما عرف النظام الاقتصادي بأنه "مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد ومؤسسات المجتمع والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي وتحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.[4]

كما يمكن القول أن النظام الاقتصادي هو "طبيعة الحياة الاقتصادية في صورتها الشاملة، سواء أكانت طبيعية واقعية أو مرسومة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتملك الأصول واستخدامها، وطرق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي".[5]

ومن المهم أن ندرك أن النظام الاقتصادي من وضع الجماعة الإنسانية، فهي التي تحدد إطاره وفي ضوء القوانين والتشريعات التي ترتضيها هذه الجماعة. ومن ثم فإن القانون يضع إطار التنظيم الاقتصادي للمجتمع، ويحدد أشكال المنظمات التي يضمنها. وعلى ذلك فالنظم الاقتصادية تتسم بالمرونة،لأنها تقوم وتعدل، أو تلغي وتحل محلها نظم أخرى.[6]

---

[1]- بوشناقة احمد، لعلمي فاطمة، مدخل إلى الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 57.

[2]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط 01، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2016، ص 84.

[3]- جريجوريو آخرون، مرجع سابق، 1994، ص 33.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة- مصر، 2000، ص 55.

[5]- صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية- مصر، 1961، ص 64.

[6]- خبابه عبد لله، محاضرات في الاقتصاد العام ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018-2019، ص 66.

IV- **وظائف النظام الاقتصادي :** من الممكن تقسيم مهمة النظام الاقتصادي إلى ثلاث وظائف هي : تقرير الأهداف الإنتاجية، تخصيص الموارد النادرة لتحقيق هذه الأهداف، وتوزيع قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات فيما بين أصحاب الموارد وفيما يلي توضيح لهذه الوظائف:[1]

- **تقرير الأهداف الإنتاجية:** لابد للمجتمع الاقتصادي -بادئ ذي بدء- أن يقرر الأهداف الإنتاجية التي ينبغي تحقيقها. وهذه المهمة ذات شقين : تحديد السلع التي يرغب المجتمع في إنتاجها، وتحديد كمية كل سلعة من هذه السلع، ولا تنطوي صعوبة هذه المهمة على أن ثمة آلافا من السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع الحديث، وتدور حولها عجلته الإنتاجية، بل إن ثمة علاقات تبادلية معقدة بين كثير من السلع، وعلى سبيل المثال، لا بد أن تكون منتجات الحديد الزهر متناسبة في كمياتها مع منتجات الصلب، إذ أن منتجات الحديد هي المادة الخام لمنتجات الصلب.
- **تخصيص الموارد النادرة بين المنتجات المختلفة والمنشآت المختلفة:** ولابد للمجتمع الاقتصادي أن يخصص موارده الإنتاجية المحدودة بين المنتجات المختلفة وكذلك بين المنشآت المختلفة، بالطريقة التي يتسنى معها الحصول على أكبر كمية من المنتجات التي يرغب فيها المجتمع، وذلك مع أخذ مستوى المعرفة الفنية في الاعتبار. ويجب ألا يغيب عن البال أن تخصيص الموارد ليس في أساسه مسألة فنية، إذ أن هناك طرقا فنية كثيرة لإنتاج أي سلعة، بل انه عملية اقتصادية لان الاقتصادي يتخير من بين الطرق الفنية المتعددة لإنتاج السلعة تلك الطريقة التي تحقق أقصى قدر من الكفاءة في الإنتاج، بمعنى أنها تنتج ناتجا معينا من السلعة بأقل تكلفة ممكنة.
- **توزيع قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات فيما بين أصحاب الموارد النادرة:** لابد في النظام الاقتصادي من أن يتم توزيع قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع الذين أسهموا في إنتاجه من خلال ما يقدمونه من خدمات الموارد

[1]- حسين عمر، مرجع سابق، ص ص 77- 78.

النادرة (وسائل الإشباع) التي يملكونها (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، و يتخذ هذا التوزيع شكل الأنصبة النقدية الموزعة، مثل الأجور التي يتقاضاها العمال الأجراء أصحاب مورد العمل، والريع الذي يتقاضاه ملاك الأرض أصحاب مورد الأرض، والفوائد التي يتقاضاها الرأسماليون أصحاب مورد رأس المال، والأرباح التي يحصل عليها المنظمون أصحاب مورد التنظيم، وهؤلاء المنظمون هم "رجال الأعمال" الذين يحصلون على الأرباح مقابل تحملهم عبء المخاطرة برؤوس الأموال، المملوكة لهم ولغيرهم، والمستثمرة في المشروعات، وتعرضهم للربح أو الخسارة في غمرة نشاطهم الإنتاجي.

واقع الأمر أن هذه الموارد (وسائل الإشباع) النادرة (مورد الأرض، مورد العمل، مورد رأس المال، مورد التنظيم) التي يملكها أصحابها من عمال أجراء وملاك للأرض وأصحاب لرؤوس الأموال ورجال أعمال (منظمين)، هي بعينها عناصر الإنتاج الأربعة (عنصر الأرض، عنصر العمل، عنصر رأس المال، عنصر التنظيم) التي لا غنى عنها في إنتاج أية سلعة أو خدمة يرغب المجتمع في إنتاجها لإشباع أية رغبة من الرغبات الإنسانية المتعددة والمتنافسة.

أما عندما نتطرق إلى تركيبية السلع والخدمات التي تدخل في نصيب، كل فرد يسهم في النشاط الإنتاجي بخدمة مورد أو عنصر إنتاجي يملكه ويحصل في المقابل على عائد نقدي يوجهه للإنفاق، كلا أو جزءا، على شراء السلع والخدمات، فإن مرد الأمر إلى تفضيلات كل فرد يحصل على نصيبه من الناتج الكلي في صورة عائد نقدي (أجر، أو ريع، أو فائدة، أو ربح)، هذا العائد النقدي هو في الحقيقة قوة شرائية عامة، يمكن أن يوجهها لشراء أكثر السلع رغبة لديه حسب سلم تفضيله، هذا هو الاقتصاد النقدي كما نعرفه في المجتمع الحديث، أما في الاقتصاد الطبيعي الذي يسود في المجتمعات البدائية، التي لا تستخدم فيه النقود كأداة في تحديد القيم النسبية للسلع والخدمات، فلا تتخذ الأنصبة الموزعة من الناتج الكلي صورة العوائد النقدية بطبيعة

الحال، بل تتخذ شكل مقادير محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع البدائي.

٧- عناصر النظام الاقتصادي.

العناصر الرئيسية لأي نظام اقتصادي ،تتمثل في الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وهي ثلاثة عناصر رئيسية تتجسد في: أهداف معينة للنشاط الاقتصادي، ومستوى معين من الفن الإنتاجي، وتنظيم سياسي واجتماعي وإطار قانوني معين. وهي موضحة كما يلي:[1]

- **أهداف النشاط الاقتصادي :** تتمثل في الدوافع المسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هو الحصول على أقصى قدر من الربح، أو على أكبر دخل نقدي ممكن، كما هو الحال في النظام الرأسمالي. وقد يكون الدافع إلى النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات الجماعة، كما هو الحال في النظم الأخرى المخططة مركزيا.
- **مستوى معين من الفن الإنتاجي :**نعني بذلك الطرق الفنية في الإنتاج، فقد يكون هذا الفن الإنتاجي راكدا أو متطورا، وقد يعتمد النظام الاقتصادي على استخدام الأدوات اليدوية الصغيرة في العمليات الإنتاج، وفي حين أن نظاما آخر قد يستخدم الآلات الضخمة التي تديرها القوى المحركة.هذا وقد يتضمن الفن الإنتاجي مبلغ ما وصل إليه تقسيم العمل، فقد يقف عند حد التقسيم المهني، وقد يصل إلى حد تقسيم العمل الواحد إلى عدة عمليات فنية صغيرة.
- **تنظيم سياسي واجتماعي وإطارقانوني معين:** ومن الواضح أن هذا التنظيم السياسي والاجتماعي والقانوني يهيئ الجو المناسب لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق أساليب فنية معينة من إنتاج السلع والخدمات. ويتضمن التنظيم نوع الملكية ونوع المبادلات، ونوع المشروعات، ونوع القوى المحددة للأسعار، ونوع السلطة التي تصدر القرارات لموارد المجتمع.

[1]- خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص ص 67- 68.

VI- أهمية دراسة النظم الاقتصادية: تعزى أهمية دراسة النظم الاقتصادية المختلفة إلى الأسباب التالية:[1]

- إتاحة الفرصة لأطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع لمعرفة أبعاد وأهداف النظام الاقتصادي الذي يتبعونه، الأمر الذي يتيح لكل منهم القدرة على استيعابه وتحديد الأدوار المطلوبة من كل منهم لإنجاحه ومعاونته في تحقيق أهدافه.
- إمكانية إجراء المقارنات العلمية بين النظام الاقتصادي المتبع وتلك النظم الاقتصادية التي تتبعها الدول الأخرى للوقوف على أي الأنظمة أولى بالإتباع في ضوء ظروف المجتمع المكانية والزمانية.
- إتاحة الفرصة أمام الشعوب التي تبحث عن نظام اقتصادي جديد لتجنب الوقوع في نظم اقتصادية وفلسفات قد حكم عليها الواقع بالفشل والفساد.
- تلمس أسباب نجاح النظم الاقتصادية المتعددة وأسباب إخفاقها للتمسك بالأولى وتجنب الثانية.
- الاستفادة من تجارب النظم الاقتصادية المختلفة في مواجهة المشاكل التي تعترضها وسبل مواجهتها عمليا و تاريخيا.

المحور الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي وعلاجه للمشكلة الاقتصادية.

بعد انهيار النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى، وتزايد انتشار فكرة القومية، عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية، كان على الفكر الاقتصادي- في ذلك الوقت- أن يقوم (بتنظير Theorising)، فلسفلة اقتصادية تتمشى مع ذات الفكر السياسي، وهكذا عرف العالم (الرأسمالية أو النظام الرأسمالي).

I- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي: لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد للنظام الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أن الرأسمالية كنظام سياسي وكنظرية اقتصادية تعرضت للعديد من التغيرات اختلف من مجتمع إلى آخر، خاصة في المجتمعات

[1]- محمد إبراهيم أبو شادي، النظم الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 ، ص ص17- 18.

التي كانت مستعمرة من الدول الأوروبية، والتي اتسم اقتصادها بالطابع الزراعي ولم تصل إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية الاستعمارية.

ومن هذا المنطلق اختلفت التعاريف المتعلقة بالرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي دائم التغيير والتطور، ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، طبقة مالكي وسائل الإنتاج سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأنه ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.[1]

وذهب "موريس دوب" إلى أن الرأسمالية هي نظام المشروع الفردي الخاص حيث تسود المنافسة الحرة بين الأفراد لكسب رزقهم. [2]

والنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر هو ذلك النظام الذي يقوم على فلسفة معينة تسمى بالفلسفة الفردية، وقد ساد هذا النظام منذ أواخر القرن الثامن عشر، وحتى أوائل القرن العشرين، ويقوم هذا النظام على المذهب الفردي الحر، ومنه تنبثق مبادئ وأفكار وأصول هذا النظام، وأهمها الحرية الاقتصادية الفردية، والملكية الخاصة، والمنافسة الكاملة في كافة أسواق السلع والخدمات، وأسواق خدمات عناصر الإنتاج، والمصلحة الخاصة متمثلة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع، وأقصى إشباع ممكن للمستهلك.[3]

كما عرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق.[4]

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1990، ص 789.

[2]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 100.

[3]- السيد محمد أحمد السريتى، مرجع سابق، ص 19.

[4]- أشرف محمد دوابه، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، ط01، دار السلام، القاهرة- مصر، 2010، ص35.

II- أشكال الرأسمالية: تتخذ الرأسمالية أشكالا مختلفة فليس هناك رأسمالية واحدة بل توجد رأسماليات، الرأسمالية لها أشكال تختلف باختلاف العصور فتكتسب في كل عصر طابعا معينا وقد اعتاد الاقتصاديون أن يقسموا الرأسمالية إلى مراحل تاريخية فقسمها سومبارت إلى ثلاث مراحل: مرحلة الشباب ومرحلة الاكتمال والازدهار ومرحلة الانحلال وقسمها آخرون إلى رأسمالية تجارية ورأسمالية صناعية تنافسية ورأسمالية المجموعات ذات الاتجاه الاحتكاري وقسمها غيرهم إلى تجارية وصناعية ومالية كما يمكن تقسيم الرأسمالية إلى رأسمالية مرتكزة على المنافسة ورأسمالية مرتكزة على الاحتكار أو تقسيمها إلى رأسمالية الوحدات الصغيرة ورأسمالية الوحدات الكبيرة.[1]

III- نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يكشف التطور التاريخي للنظام الرأسمالي بأنه من أقدم النظم الاقتصادية الوضعية ظهورا، وقد مر بمراحل متعددة يمكن أن نبرزها في مرحلتين أساسيتين كما يلي:[2]

أ- المرحلة الأولى: مرحلة الرأسمالية التجارية.

ظهرت من بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وقد ساعد على ظهورها عدة عوامل:

- **انهيار النظام الإقطاعي:** بسبب هروب رقيق الأرض من الريف إلى المدن لأنهم لم يستطيعوا تحمل الطلبات المتزايدة من قبل أسياد الإقطاع.
- **الاكتشافات الجغرافية الكبرى:** مثل اكتشاف القارة الأمريكية وما أسفر عنه من اكتشاف مناجم الذهب الغنية وكذلك اكتشاف طريق رأس رجاء الصالح إلى الهند وما أسفر عنه من فتح طريق للتجارة الخارجية الأمر الذي زاد من ثراء طبقة التجار الرأسماليين.
- **الاحتكاك بالحضارة الإسلامية أثناء الحملات الصليبية:** حيث أتاحت هذه الحملات الفرصة لمعرفة ثروات العالم الإسلامي وإمكانياته الاقتصادية.

---

[1]- رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص ص 57- 58.

[2]- بلال صلاح الأنصاري، مرجع سابق، ص ص 33- 35.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة الرأسمالية الصناعية.

بدأت من منتصف القرن الثامن عشر نتيجة الثورة الصناعية والتي أدت إلى التعجيل بنهاية الرأسمالية التجارية من جهة وإلى تغيير وتطور الفن الإنتاجي نتيجة إحلال الآلات الصناعية محل العدد اليدوية والآلات البسيطة التي كانت تستخدم في الرأسمالية التجارية الأمر الذي جعل قطاع الصناعة مغريا للاستثمارات حيث جذب الكثير من رؤوس الأموال إليها ولهذا سميت الرأسمالية في هذه الفترة والتي مازالت قائمة إلى الآن باسم الرأسمالية الصناعية.

وقد اعتمد النظام الرأسمالي في هذه المرحلة على الحرية الاقتصادية التي نادى بها آدم سميث حيث دعا إلى إلغاء كافة القيود التي تفرض على التجارة الداخلية والخارجية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

غير أن الدول الرائدة في هذا النظام كبريطانيا وأمريكا تدخلت كثيرا لإجراء بعض التعديلات على حرية التجارة لمعالجة مساوئه ففرضت الرسوم الجمركية وحددت أسعار بعض السلع لبعض النشاطات الاقتصادية ذات النفع العام كالكهرباء والماء والغاز.

واستخدمت سياستها المالية والنقدية للحيلولة دون أزمات اقتصادية معينة إذ أنها في فترات الكساد وتفشي البطالة تسارع إلى خفض سعر الفائدة بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والى زيادة والى زيادة الإنفاق العام ومنح المساعدات المالية وفي فترات الرواج الاقتصادي وظهور بوادر التضخم تسارع إلى كبح التضخم عن طريق رفع سعر الفائدة والحد من الإنفاق الحرام، ومع بداية القرن العشرين بدأت الدراسات الاقتصادية تأخذ طابعا جديدا يتجه بها وجهة مذهبية، وبجانبه الطابع العلمي ولقد تجاوز ذلك إلى وضع أهداف للحياة الاقتصادية وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

IV- عناصر النظام الاقتصادي الرأسمالي:

سيتم توضيح عناصر النظام الاقتصادي الرأسمالي كما يلي:[1]

يتميز النظام الرأسمالي **بحرية تملك الأفراد من سلع الاستهلاك والإنتاج**، والانتفاع بذلك التملك كيفما يشاءون، غير أنه لا يشترط فيه أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 69- 70.

ملكية خاصة، فقد تمتلك الدولة أو الهيئات المحلية جانبا من هذه الأموال. كما يحق للدولة أيضا أن تنتزع ملكية الأفراد الخاصة، إذا تعارضت هذه الملكية مع المصلحة العامة. وقد تدفع الدولة في سبيل ذلك التعويضات المناسبة، فليست الملكية حقا لا يمس، بل أن يستمد من سلطة المجتمع نفسه وهو بدوره يمنحه للأفراد، ولذلك فإن المجتمع يستطيع أن يتحكم في هذا الحق في حدود المصلحة الاجتماعية، فقد تفرض الدولة مثلا حدا أعلى لملكية الأراضي الزراعية لا يجوز للملاك أن يتجاوزوه، وقد تسن القوانين التي تمنع تراكم الثورة في أيادي قليلة، وتحول دون تمتع طبقة من الناس بثمار الجهود التي يبذلها غيرهم. ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تغير من أسس النظام الرأسمالي.

والحرية الاقتصادية مظهر آخر من مظاهر الرأسمالية، وبمقتضى هذا المبدأ لا تتدخل الدولة لتقيد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي. يعني ذلك أن المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال يستطيعون أن يديروا مشاريعهم الاقتصادية وهم بعيدون عن تدخل الحكومة أو توجيهها، فهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترطونها على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات أو موارد. ومبدأ حرية الإنتاج يقابله من جهة أخرى مبدأ حرية الاستهلاك، فلا يمنع فرد من التصرف في دخله كما يشاء، واختيار نوع السلع الاستهلاكية التي ينفق عليها هذا الدخل. وإذا تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية فإنهم يتنافسون فيما بينهم سعيا وراء الكسب المادي، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج، وتحسينه والعمل على تجنب التبذير في موارد الإنتاج المستخدمة والسعي إلى ابتكار أفضل وسائل الإنتاج ثم إلى كسب الأسواق، وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح في نهاية الأمر.

كما **تقوم المنافسة بين المنتجين**، فإنها تقوم أيضا بين عناصر الإنتاج المختلفة حيث يستطيع الاستغناء عن البعض الآخر. ولا يخلو جانب المستهلك من المنافسة أيضا، فالمستهلكين يتنافسون فيما بينهم ليفوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها. ومع ذلك فالحرية الاقتصادية ليست مطلقة في النظام الرأسمالي، فقد تتدخل الدولة لتحد من هذه الحرية على أساس تحقيق أقصى منفعة للمجتمع، فقد تفرض نوعا من الحماية لصالح العمال، كوضع حد أدنى للأجور

يتبعه رجال الأعمال، مهما كانت كفاءة العامل الإنتاجية، والمنافسة من جهة أخرى ليست مطلقة كذلك، إذ ترد عليها قيود مختلفة ترجع إلى تدخل الدولة أو اتفاق المنتجين فيما بينهم.

وأخيرا فإن رجال الأعمال والمنظمين يقبلون **المجازفة (المخاطرة) برؤوس أموالهم** توقعا منهم الربح، وأملا في الوصول إلى أقصى ما يمكن تحقيقه منه، فالربح في النظام الرأسمالي هو الجزاء الذي يحظى به رجال الأعمال والمنظمون في أداءهم العمل المتواصل، وفي استخدامهم للعقل والمنطق، وتوصلا إلى القرارات التي قد تؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل، فإذا ما انعدم ذلك الحافز الشخصي الذي يحث الأفراد على النشاط والإقبال على العمل، فقد يؤدي إلى فشل الجهاز الاقتصادي الرأسمالي في بلوغ أهدافه المرجوة.

والرأسمالية بهذه المثابة ترى في **جهاز الأسعار القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط** الاقتصادي بصورة تلقائية، دون حاجة لتدخل الدولة، والمرآة التي تنقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين، والأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. هذه هي الصورة النظرية للنظام الرأسمالي،كما نسج خيوطها الكتاب الاقتصاديون الأوائل دعاة المذهب الحر .ومع ذلك يختلف البعض مع هؤلاء في تلقائية عمل هذا الجهاز، إذ يعيبون عليه أن الواقع العملي ينبئ عن وجود عوائق تحول مثل هذا التوازن التلقائي ومنها مثلا عدم تنقل عناصر الإنتاج كشرط أساسي لتحقيقه.

٧- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي: يستند حل المشكلة الاقتصادية في هذا النظام إلى آلية الأسعار وتفاعل قوى العرض وقوى الطلب، بمعنى أن جهاز الأسعار هو المحرك الفعال لتوجيه المنتجين، بما يعمل على تلبية وإشباع رغبات المستهلكين، بمعنى أن ارتفاع سعر إحدى السلع، نتيجة لزيادة الطلب عليها من المستهلكين هو الدافع الأساسي للمنتجين في التوسع في عرض السلع والخدمات، لتحقيق مزيدا من الأرباح حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب، أما انخفاض سعر السلعة فهو نتيجة للعرض الزائد من هذه السلعة، مما يدفع بالمنتجين إلى تخفيض الكميات المنتجة من هذه السلعة حتى يتحقق التوازن بين العرض.

وعلى ضوء أن الربح هو الحافز الرئيسي في النظام الرأسمالي، فإن نظرية الأسعار تستحوذ الدور الأساسي في تحديد نوعية وكمية السلع التي يتم إنتاجها، بهذا يتم حل المشكلة الاقتصادية الأولى والإجابة على السؤال: **ماذا ننتج؟.**

ولزيادة الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ستسود المنافسة الحرة في السوق مما سيدفع المنتجين لاستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية، التي توفر لهم اكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة بمعنى إن المنافسة بين المنتجين ستؤدي إلى إجراء تحسينات على أساليب الإنتاج المستخدمة وبشكل مستمر.

ولقد صاغ الاقتصادي البريطاني باريتو (Pareto) أمثلة، أطلق عليها أمثلية باريتو، مفادها أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، وإنتاج الحد الأعلى من المخرجات، من خلال حد أدنى من المدخلات، وذلك بفضل توافر شروط معينة يقف على رأسها حرية المنافسة، والمساواة في المنافع والتكاليف لأفراد المجتمع، وبذلك تتحقق الإجابة على السؤال الثاني: **كيف ننتج؟.**

أما المحور الثالث للمشكلة الاقتصادية والمتعلق بالسؤال: **لمن ننتج؟** فحصة كل فرد من الناتج القومي الإجمالي، فتحدد وفقا لمقدار المساهمة في النشاط الإنتاجي فمثلا العامل يحصل على أجر، أما الأرض فتحصل على الريع ورأس المال على الفائدة في حين يحصل عنصر التنظيم على الأرباح، حيث يتحدد نصيب كل عنصر من خلال آلية العرض والطلب.

وأخيرا فإن آلية جهاز الأسعار، كفيلة برفع معدلات النمو الاقتصادي، فارتفاع سعر الفائدة يدفع الكثير من أصحاب المدخرات إلى تقديم مدخراتهم مما سيؤدي إلى زيادة النشاط الاستثماري، وبذلك يتم الإجابة على الركن الرابع من المشكلة الاقتصادية، والذي يتعلق **بكيفية ضمان النمو الاقتصادي** واستمرار عملية التنمية الاقتصادية.[1]

VI- مزايا النظام الرأسمالي: تضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي مجموعة من الأسس والخصائص تتوافق مع الطبيعة الإنسانية للأفراد، كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 24- 25.

وحافز الربح، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال بعض الجوانب الايجابية لهذا النظام فيما يلي:[1]

- **تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج:** لقد كانت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور لأساليب الإنتاج من أسباب ظهور النظام الرأسمالي، وتحسين كبير في تنظيم العملية الإنتاجية، فلقد حقق هذا النظام طفرة إنتاجية كما ونوعا.
- **تحسين مستوى المعيشة نسبيا:** لقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة ارتفاع في مستوى المعيشة، بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقتي المجتمع.
- **كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:** على اعتبار أن الهدف من أي نشاط اقتصادي في إطار النظام الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الأقصى لعوامل الإنتاج المختلفة وبأفضل طريقة ممكنة تكفل انخفاض التكاليف من أجل تحقيق أكبر الأرباح.

كما يمكننا أن نلخص وجهة نظر المؤيدين للنظام الاقتصادي الرأسمالي بغض النظر عن الاعتبارات الشخصية التي قد تكون كامنة وراءها في ناحيتين هما: الناحية الاقتصادية، والناحية الاجتماعية كما يلي: [2]

يرى هؤلاء أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يحقق للمجتمع المزايا التالية:

- يؤدي إلى تحقيق التوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية على فروع الإنتاج المختلفة.
- بحسب آلية النظام الرأسمالي يتم إنتاج السلع والخدمات الأكثر طلبا، أي أن نوع المنتجات يتحدد وفقا لرغبات أفراد المجتمع الأكثر ضرورة وإلحاحا.

[1]- طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص52 .

[2]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

- يجبر النظام المنتجين- تحت طائلة الخسارة والإفلاس- على استخدام أعلى مستوى من مستويات الفن الإنتاجي، مما يؤدي إلى الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبذلك تتحقق مصلحة جميع أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين للناتج القومي من السلع والخدمات.

أما من الناحية الاجتماعية فإن النظام الرأسمالي يقوم على أساس الحرية الكاملة في مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك والتملك والتصرف بالملكية، وهذه الحرية يعتبرونها أقدس شيء في الحياة، ويجب المحافظة عليها وتقديرها بما تستحق من الاحترام.

VII- عيوب النظام الرأسمالي:

بالرغم من الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي والتي قد تبدو للوهلة الأولى إنها تتفق مع طبيعة الإنسان وتحقق له أهدافه، حيث الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والمنافسة، وذلك من خلال مؤسسات تحقق ذلك وتقوم بسير هذا النظام بطريقة تلقائية من أجل الربح وتحقيق التوازن للمجتمع.

إلا أن هذه الخصائص عندما تصطدم بالحياة العملية تجد كثير من الصعوبات قد تؤدي إلى أن يشوب النظام الرأسمالي عدة عيوب يمكن إيجازها على النحو التالي:[1]

- بالنسبة للملكية الفردية القائم عليها النظام الرأسمالي، والتي تعتبر متفقة مع طبيعة الإنسان وحقه في الاحتفاظ بنتيجة عمله، وهي دافعا دائما له على الادخار، وتكوين رؤوس الأموال، إلا أنها قد تتحول إلى وسيلة للسيطرة والتسلط وانعدام تكافؤ الفرص بين الأفراد سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.
- بالنسبة للحرية الاقتصادية والتي تعتبر مطلبا لكل فرد لكي يمارس ما يناسبه من الأنشطة ويختار السلع التي يريدها لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لنفسه ولمجتمعه، فإن هذه الحرية أصبحت الآن محدودة نظرا للتفاوت الكبير في الثروات التي يمتلكها الأفراد وبالتالي في الدخول التي يحصلون عليها، ففرص الفقير في اختيار التعليم والمهنة المناسبة اقل بكثير من فرص الغني، بل وأكثر من ذلك فإن قدرة الفقير على اختيار

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص ص 107- 108.

السلع الضرورية التي يحتاج إليها أصبحت مقيدة بقدرة الغني على تخصيص جز كبير من الموارد المتاحة لإنتاج ما يحتاجه من سلع كمالية.

- فيما يتعلق بالمنافسة بين الأفراد، كوسيلة للنظام الرأسمالي للإبقاء على الأصلح بين المنتجين وإشباع حاجات المستهلكين، أصبحت وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج، وفرض السيطرة الاحتكارية على السوق، بحيث أصبح الإنتاج في الوقت الحاضر في المجتمعات الرأسمالية يقوم به عدد قليل من الشركات التي تحتكر السوق، وتمنع غيرها من دخوله وبذلك تستطيع أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح، وتعرض في السوق كميات تمكنها من فرض هذه الأسعار.
- أما حافز الربح وجهاز الثمن، كخاصية تعمل على تحقيق التوازن في السوق وتوزيع الموارد على الاحتياجات بما يضمن تحقيق الرفاهية للمجتمع وتعمل على نمو الاقتصاد الرأسمالي، فهي في كثير من الأحيان قد تكون غير قادرة على القيام بوظيفتها نتيجة لعدم قدرة الكثير من عوامل الإنتاج على التنقل من نشاط إنتاجي إلى آخر أو لتأثر جهاز الثمن بالتقلبات المؤقتة في السوق.
- أخيرا... فمن العيوب التي يمكن أن توجه إلى النظام الرأسمالي بوجه عام انه دائما عرضة لتقلبات دورية في مستوى النشاط الإنتاجي والتشغيل والدخل القومي، ففي فترات يرتفع فيها مستوى التشغيل ويزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار وتسود حالة من التضخم، وفي فترات أخرى ينخفض النشاط الاقتصادي وتنتشر البطالة بين العمال ويسود حالة من الكساد في المجتمع.

وهناك من يضيف بعض العيوب التي يمكن أن توجه إلى النظام الرأسمالي في النقاط التالية:[1]

- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً

[1]- نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

اقتصادياً أولاً وفكريا وسياسيا وثقافيا ثانياً، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

- الحروب والتدمير : فلقد شهدت البشرية ألواناً عجيبة من القتل والتدمير وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي أنزل بأمم الأرض أفظع الأهوال وأشرسها .
- الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيراً ما تجنح الديمقراطية مع الأهواء بعيدة عن الحق والعدل والصواب،
- إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي ، ومعروف أن الربا هو جوهر العلل التي يعاني منها العالم أجمع.
- إن الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن (ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.
- تعتمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر خوفا من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب في حالة شكوى من المجاعات التي تجتاحها.
- يقوم الرأسماليون بإنتاج المواد الكمالية ويقيمون الدعايات الهائلة لها دونما التفات إلى الحاجات الأساسية للمجتمع، ذلك أنهم يفتشون عن الربح والمكسب أولا وأخرا.
- يقوم الرأسماليون في أحيان كثيرة بطرد العامل عندما يكبر دون حفظ لشيخوخته إلا أن أمرا كهذا أخذت تخف حدته في الآونة الأخيرة بسبب الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية.

ومن أجل هذه العيوب السابقة وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه الكتاب الاشتراكيين في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاقتصادي الاشتراكي.

VIII- **الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية:** تتجلى في النقاط التالية:

- كانت إنجلترا حتى سنة 1875م من أكبر البلاد الرأسمالية تقدما، ولكن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت كل من الولايات المتحدة وألمانيا، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت اليابان.
- في عام 1932م باشرت الدولة تدخلها بشكل أكبر في إنجلترا، وفي الولايات المتحدة زاد تدخل الدولة ابتداء من سنة 1933م، وفي ألمانيا بدءا من العهد الهتلري وذلك في سبيل المحافظة على استمرارية النظام الرأسمالي.
- لقد تمثل تدخل الدولة في المواصلات والتعليم ورعاية حقوق المواطنين وسن القوانين ذات الصبغة الاجتماعية، كالضمان الاجتماعي والشيخوخة والبطالة والعجز والرعاية الصحية وتحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة.
- لقد توجهت الرأسمالية هذا التوجه الإصلاحي الجزئي بسبب ظهور العمال كقوة انتخابية في البلدان الديموقراطية وبسبب لجان حقوق الإنسان، ولو في المد الشيوعي الذي يتظاهر بنصرة العمال ويدعي الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم.

المحور الثالث : النظام الاقتصادي الاشتراكي وعلاجه للمشكلة الاقتصادية.

بعد التطرق للنظام الرأسمالي ومعرفة أهم معالمه من مفاهيم وعناصر ومزايا نأتي الآن إلى رصد معالم ثاني أهم نظام اقتصادي عرف في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة وهو النظام الاقتصادي الاشتراكي كما يلي:

I- مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي.

ذهب "ديكنسون" إلى أن الاشتراكية هي تنظيم اقتصادي للمجتمع تكون وسائل الإنتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها، وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسؤولة أمامها وذلك طبقا لخطة اقتصادية عامة، ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق في الحصول على نتائج هذا الإنتاج الجماعي المخطط على أساس من المساواة في الحقوق.[1]

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 115.

هو ذلك النظام الذي تسيطر فيه الحكومة على الموارد المالية وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار. فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأس مال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام.[1]

كما عرف النظام الاقتصادي الاشتراكي بأنه ذلك النظام الذي يقوم على الفلسفة الجماعية، والتي تستند إلى عدة مبادئ وأفكار أساسية أهمها: الملكية العامة لكافة عناصر الإنتاج، التقييد الاقتصادي، والاحتكار الكامل في كافة أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج، والمشروعات العامة، وتحقيق المصلحة العامة. وهذا يعني أن فلسفة النظام الاشتراكي منطلقة من الإيمان بأن المصلحة العامة تسعى إلى تحقيقها مباشرة عن طريق الملكية العامة لكافة وسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي.[2]

II- نشأة النظام الاشتراكي:

إذا كان يؤرخ للنظام الرأسمالي بقيام الثورة الصناعية فبعد سنوات من تطبيقه في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة ا أمريكية تعرض لانتقادات لاذعة من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين.

وعلى الرغم من كثرة الكتاب الذين انتقدوا وهاجموا النظام الرأسمالي إلا أن هناك شخصية قد دفعتهم إلى الظل وهي شخصية الألماني كارل ماركس وهو من أسرة يهودية عريقة وكان والد كارل ماركس من أكبر محامي ألمانيا إلا أن والده ومنذ مولد كارل ماركس تحول إلى المذهب البروتستانتي ويقال أن هذا التحول لم يكن راجعا إلى عقيدة روحية بل كان لأغراض سياسية حيث لم يكن من السهل على والد ماركس وهو في منصبه الرسمي أن يكون يهوديا وقد وصلت شهرة كارل ماركس وطغيانه على المسرح الاقتصادي والتاريخي إلى درجة أن نعت الشخص بأنه ماركسي في الدول الصناعية الغربية وخصوصا في أمريكا فذلك يفيد استبعاد من الخطاب الراقي المحترم ودمغه بغار شديد.

---

[1]- بلال صلاح الأنصاري، مرجع سابق، ص 43.

[2]- السيد محمد أحمد السريتى، مرجع سابق، ص 30.

وقد تأثر كارل ماركس فكريا بالفيلسوف الألماني هيجل، ومن الفكر الهيجلي جاءت فكرة على أكبر قدر من الأهمية وهي أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون دائما في حال تحول وتطور مستمر وعندما يبرز كيان اجتماعي ويحتل الموقع الأول لا يلبث أن يظهر كيان أو قوة جديدة تنافسها والمثال البارز لهذه الفكرة هو بروز طبقة الرأسماليون مكان الطبقة الحاكمة الجديدة وهي مالكو الأرض.[1]

III- أركان الاشتراكية:

إن المذهب الاشتراكي يطلق عليه أيضا الاقتصاد الموجه وفي هذا النظام تقوم الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع وعملية تحديد الأسعار حيث انه يوجد ثلاثة أركان رئيسية يقوم عليها النظام الاشتراكي وهي كما يلي:[2]

- كل عناصر الإنتاج تخضع لملكية الدولة، أي أن الدولة هي التي تمتلك وسائل الإنتاج فهي التي تملك المصانع والمزارع والمتاجر وعلى الرغم من تواجد ملكية خاصة فهي محدودة إذا ما قورنت بالملكية الخاصة في النظم الرأسمالية.
- الخطة الاقتصادية تكون للدولة عن طريق هيئة التخطيط، فما دامت الدولة هي التي تمتلك وسائل الإنتاج فإن قرارات الإنتاج وقرارات التوزيع تتحدد بناء على خطة الدولة الاقتصادية.
- يتم توزيع عناصر الإنتاج عن طريق هيئة التخطيط، حيث يتم تقسيم الإنتاج إلى مستويات وبالتالي تتحدد الأهداف من أعلى مستوى إداري، ومن ثم نجد أن كل مستوى إداري يرسل خطة الإنتاج إلى المستوى الإداري الأدنى منه.

ويتضح من ذلك أن عملية الإنتاج والتوزيع يقوم بها موظفون يتبعون الدولة. وكل العاملين في النظم الاشتراكية يحصلون على أجور من الدولة فلا توجد أرباح للعاملين أو فوائد أو إيجار يحصلون عليه من المصانع والمنشآت لان الدولة هي التي تملك كل شيء.

ويمكن تلخيص هذه العناصر التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي في الجدول التالي:

---

[1]- بلال صلاح الأنصاري، مرجع سابق، ص ص 43- 44.

[2]- المرجع نفسه، ص 45.

الجدول رقم 01: العناصر الرئيسية للنظام الاشتراكي

الملكية العامة لعناصر الإنتاج	تمتلك الدولة عناصر الإنتاج، فتكون هذه الأخيرة تابعة لها مباشرة أو تابعة لتعاونيات. وتجدر الإشارة إلى إمكانية تعايش الملكية الخاصة (مساكن فردية، قطع أراضي صغيرة، بعض المؤسسات الحرفية، ...) مع الملكية العامة.
الدولة هي المسؤولة عن تحديد الأهداف	أي بمعنى أن الدولة هي التي تضع المخططات وتلزم الإدارات بتنفيذها.
الدولة هي المسؤولة عن تحديد الأسعار	هذه الخاصية تسمح للدولة بالتحكيم بين المتعاملين الاقتصاديين وبين القطاعات الاقتصادية.
الدولة هي المسؤولة عن مراقبة النتائج	وخاصة النتائج المتحصل عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

المصدر: بوشناقة احمد، لعلمي فاطمة، مدخل إلى الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 61.

IV- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على طبيعة المشكلة الاقتصادية عند الاشتراكيين ثم كيفية علاجها كما يلي:

أ- **طبيعة المشكلة الاقتصادية عند الاشتراكيين:** يرى الماركسيون أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا توجد مشكلة اقتصادية ,فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي حيث إن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث إن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك

الثروات وأرباب الأعمال – وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف، ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.[1]

ب- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تظهر المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي كمشكلة جماعية، وأن أسلوب التخطيط المركزي كفيل بإيجاد الحلول المناسبة واللازمة، لجملة القضايا المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع.

وتقوم أجهزة التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي بما يلي: [2]

تجيب على السؤال الأول، فتعمل هكذا بالنيابة عن المجتمع في ترتيب حاجاته حسب سلم التفضيل الجماعي للسلع والخدمات، كما وتقوم على تخصيص الموارد الاقتصادية فتحدد السلع المطلوبة إنتاجها كما ونوعا، وهكذا يتواجد حل المشكلة **ماذا ننتج؟.**

تقرر الخطة، وذلك باعتماد الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد المتاحة، فإذا كان عنصر العمل متوفرا بنسبة عالية فيتم اعتماد الأسلوب المكثف للعمل، أما إذا كان عنصر رأس المال ذو الوفرة العالية، فسيتم اعتماد الأسلوب المكثف لرأس المال، وبذلك يتوفر حل المشكلة، **كيف ننتج؟.**

تحدد الخطة العمالة المتاحة، معدل الأجور، ونصيب عنصر العمل من الدخل القومي، باعتباره العنصر الوحيد، الذي ينال عائدا على مشاركته في العملية الإنتاجية (خاصة أن العناصر الأخرى ما هي إلا ملك للدولة)، كما وتتضمن الخطة تحديد الموارد التي توجه للأغراض الاستهلاكية وما يجب توفيره لغرض استعماله في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في المستقبل،(من خلال ضخه في القنوات الاستثمارية)، وهي بذلك تقدم حلا للمشكلة الثالثة: **لمن ننتج؟.**

تقوم الخطة بإجراء مسح شامل لكامل الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد القومي، ومن ثم تعمل على توظيفها واستخدامها جملة، بحيث لا تترك أي من الموارد دون استخدام،

[1]- أحمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص 24.

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 25- 26.

وتراعي الخطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتحديد معدل النمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه، وهي بذلك تضمن تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمراريتها.

V- مزايا النظام الاشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة مزايا لا يمكن إنكارها وهي كما يلي: [1]

- التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد، حيث يغيب في ظل النظام الاشتراكي مفهوم الشخص الطبيعي أو المعنوي أو ذو الثروة، ومن ثم تغيب عنه السلطة، حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة، وعلى هذا الأساس تصبح الدولة الوحيدة صاحبت السلطة.
- التوزيع المتكافئ للدخل.
- الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية في ظل الاقتصاد الموجه.
- عدم وجود ما يسمى بالاحتكار وما يرتبط بها من آثار سلبية.

VI- عيوب النظام الاشتراكي:

من أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي ما يلي:

- إهمال الحوافز المادية، إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من اجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.
- إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره إلى تدني مستويات الإنتاجية.
- تؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها لمواجهة سريعة وفعالة. [2]
- تنعدم في ظل النظام الاشتراكي حرية المستهلكين في اختيار السلع اللازمة لإشباع حاجاتهم طبقا لمعاييرهم الخاصة في التفضيل، والقيود التي يضعها هذا النظام على المشروعات والأفراد في الإنتاج والعمل والاستهلاك يحد من حريات يعتز بها الناس

[1]- طلبة مختار عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 71.

[2]- بوشناقة احمد، لعلمي فاطمة، مرجع سابق، ص 62.

ويحرصون عليها، وقد يخطئ جهاز التخطيط في تقديراته وقراراته ويتحمل نتيجة هذا الخطأ جميع المواطنين.

- تضطر هيئة التخطيط، وهي تقوم بتوجيه موارد المجتمع، إلى الاستعانة بعدد كبير من الأفراد، وكمية هائلة من الموارد، وهذا تبذير لبعض موارد الدولة البشرية والمادية، حيث يمكن استخدامها في مجالات أكثر إنتاجية، ويرى بعض الكتاب أن هذا التبذير يقابله بعض التوفير في مصروفات التوزيع، حيث تختفي في النظام الاشتراكي نفقات الحملات الإعلانية.
- غالبا ما لا تهتم الوحدات الإنتاجية في النظام الاشتراكي بجودة المنتجات حيث لا تلزمها الخطة إلا بكمية معينة منها، ففي النظام الاشتراكي يختفي دافع الربح الذي يعد أساس الابتكار وتحسين الإنتاج في النظام الرأسمالي.
- يشرف على الخطة الاقتصادية للدولة عدد قليل من المواطنين، الأمر الذي يطبع عملهم بنوع من البيروقراطية والتقاعس في اتخاذ القرارات، خاصة إذا كانت من القرارات التي تنطوي على التغيير. فهم يخشون الخطأ والمسؤولية والتعرض لفقد وظائفهم، وذلك كله يصيب جهاز التخطيط المركزي بالجمود وعدم المرونة.
- يقوم النظام الاشتراكي على تركيز الإمكانيات الاقتصادية القومية في يد الحكومة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تركيز القوة السياسية، والاستبداد في حكم الجماعة.

ولعل هذه الانتقادات كانت وراء إدخال تعديلات على نظام التخطيط المركزي على نحو يضمن المرونة واللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويحقق للمستهلك قدرا من الحرية في اختيار السلع التي تحقق له الإشباع، ويجعل من الربح معيارا لتقييم نتائج المشروعات.

لكن تحت تأثير الواقع السياسي والاقتصادي الدوليين بدأ النظام الاشتراكي في الانحسار بل في الاختفاء من التطبيق في اقتصاديات الغالبية العظمى من الدول، والعودة من جديد لنظام اقتصاد السوق أو النظام الرأسمالي.[1]

المحور الرابع : النظام الاقتصادي المختلط وعلاجه للمشكلة الاقتصادية.

في هذا المحور سيتم التعرف على مفهوم النظام الاقتصادي المختلط، أهم المبادئ التي يقوم عليها، ثم كيفية معالجة وحل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام.

I- مفهوم النظام الاقتصادي المختلط:

هو نظام اقتصادي يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويجمع بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة في الاقتصاد الوطني.

فالنظام الاقتصادي المختلط هو ذلك النظام الذي يحاول التوليف بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبهما البارزة والتأكيد على جوانبهما الايجابية، وهنا يمكن ذكر النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يوائم بين الملكية الخاصة والملكية العامة، لذلك عملت الكثير من الدول النامية إلى التدخل في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي أو جميعها ومصادر الطاقة عن طريق التخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية والقضاء على التخلف.

وتلعب الدولة دورا مهما في النظام الاقتصادي المختلط، فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، بواسطة السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها، وقد تقوم الدولة بنفسها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة، إذا ما استدعت المصلحة العامة ذلك، وترغب الدول النامية باستخدام السياسات الاقتصادية العامة في توجيه النشاط الاقتصادي، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرة الفردية، واحترام حق الملكية، وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة، ويمكن القول أن أغلب الأنظمة الاقتصادية المعاصرة هي نظم اقتصادية مختلطة.[2]

---

[1]- طلبة مختار عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص 71- 73.

[2]- بوشناقة احمد، لعلمي فاطمة، مرجع سابق، ص 62.

II- مبادئ النظام الاقتصادي المختلط:

إن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة، ويكمن تلخيص أهم المبادئ التي قام عليها في النقاط التالية:[1]

- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.
- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد وبحدود معينة على السوق والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.
- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة، لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.
- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء والطرق والجسور ووسائل النقل العام وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.

[1]- شطيبي حنان، مرجع سابق، ص ص 58- 59.

- من مبادئ النظام الاقتصادي المختلط المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية تسقيف الحد الأدنى للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.
- قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك، كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية وتوفير القوانين لعمل آلية السوق وجهاز الأسعار وحرية التعاقد وغيرها

III- علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

يتم حل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام من خلال تضافر آلية جهاز الأسعار، والتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ويمكن توضيحه على النحو الآتي:[1]

فيما يتعلق بالشق الأول من عناصر المشكلة الاقتصادية، فإن تخصيص الموارد الاقتصادية في النظام المختلط، يتم من خلال آلية جهاز الأسعار من جانب وتوجيه الدولة من جانب آخر، حيث تستخدم الدولة العديد من الوسائل لتنظيم الفعاليات الإنتاجية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، فان وجدت الحكومة اختلالا اقتصاديا معينا متعلقا بتخصيص الموارد الاقتصادية قد يكون ناشئا عن سيطرة المؤسسات الاحتكارية هادفة لتحقيق أرباحا اقتصادية مفرطة فقد تعمل الحكومة على تثبيت الأسعار أو حتى تأميم تلك المؤسسات.

وبالإضافة لذلك فالمحافظة على المنافسة الحرة تمثل جزءا من الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة. ففي ظل المنافسة تحدد الأسعار من خلال آلية العرض والطلب مما سيدفع بالمنتجين لإنتاج السلع والخدمات التي توفر لهم أرباحا أفضل أما التي تحقق لهم الخسائر

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 26- 27.

فسيتم التوقف عن إنتاجها، بهذا يمكن استناد أن آلية السوق وجهاز الأسعار هما القرار الأساسي لإنتاج السلع والخدمات وان تقلبات الأسعار هي التي ستوجه المنتجون نحو السلع التي يجب إنتاجها أو إيقاف إنتاجها، وبذلك يجد النظام حلا للمشكلة الأولى: **ماذا ننتج؟**.

إن سعي النظام للمحافظة على حرية المنافسة بين المنتجين سيدفع بالمنتجين إلى استخدام أفضل الأساليب الإنتاجية والتي تعمل على تخفيض التكاليف المتعلقة بالإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار، وبذلك يجد النظام حلا للمشكلة الثانية: **كيف ننتج؟**.

أما عن كيفية توزيع الناتج القومي الإجمالي فيتحدد من خلال آلية جهاز الأسعار وقانون العرض والطلب، وكما تعمل الدولة على إصدار القوانين المتعلقة بحماية مصالح الأفراد، كتحديد ساعات العمل وضمان الحد الأدنى للأجور، وبافتراض أن آلية جهاز الأسعار لم تؤدي إلى توزيع عادل للدخل فان الدولة تقوم بضمان حد أدنى لمستوى المعيشة من خلال برامج الضمان الاجتماعي (تعويضات البطالة، مساعدة المنتجين والعجزة...) وبذلك يجد النظام حلا للمشكلة الثالثة: **لمن ننتج؟**.

لكي تضمن الدولة **معدلات نمو اقتصادي** مناسبة فإنها تتخذ إجراءات معينة لرفع معدلات الاستخدام، للحيلولة دون ارتفاع مستويات التضخم، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1. إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1994.
2. أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط02، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 1997.
3. أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي- دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، ط 01، دار النفائس، الأردن، 2010.
4. أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، دون دار نشر، الإسكندرية – مصر، 2004.
5. أشرف محمد دوابه، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، ط01، دار السَّلام، القاهرة- مصر، 2010.
6. الباز محمد الطنطاوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة النسر الذهبي، مصر، 2000.
7. البلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.
8. البراوي راشد، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1997.
9. السيد محمد أحمد السريتى، النظرية الاقتصادية المتقدمة (جزئية وكلية)، ط 01، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2011.
10. الشطا حماد محمد، النظرية العامة للأجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
11. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، إدارة الإنتاج، المملكة العربية السعودية، 2008.
12. أمين معين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، دار المسيرة، الجزائر، 2008.
13. إياد عبد الفتاح النسور، التحليل الاقتصادي الجزئي- مفاهيم ونظريات وتطبيقات، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.
14. بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط 01، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2010.
15. بلال صلاح الأنصاري، الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ط 01، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2016.
16. بن جليلي رياض، منهجية دالة التوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
17. بن عنتر عبد الرحمن، إدارة الإنتاج في المنشآت الخدمية والصناعية (مدخل تحليلي)، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.

18. بن محمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية، الجزائر، 2009.
19. بوشناقة احمد، لعلمي فاطمة، مدخل إلى الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
20. تودارو ميشيل، ترجمة حسني ومحمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2008.
21. ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
22. حربي محمد، عريقات موسى، مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
23. حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد – كيف يسير الاقتصاد الكلي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الجزئي، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، 1998.
24. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط 01، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2016.
25. رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد الإداري، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.
26. ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
27. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة. مصر، 1977.
28. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ط 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
29. سليمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2011.
30. سمير خليل، إدارة الإنتاج والعمليات، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
31. شيحة مصطفي رشدي، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999.
32. صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية- مصر، 1961.
33. صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان - الأردن، 1997.
34. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
35. طلبة مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
36. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي – مدخل لدراسة أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 1998.

37. عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 1999.
38. عبد الباقي صلاح، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
39. عبد الرحمان أحمد يسري ، تطور الفكر الاقتصادي، دار الإسكندرية، مصر، 1994.
40. عبد الرحمان أحمد يسري، محي الدين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1974.
41. عبد الرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، ط 01، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
42. عبد العزيز فتحي الرواشي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
43. عبد الله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1981.
44. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة- مصر، 2000.
45. عبد الهادي علي النجار، دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادي الوحدى والكلي، ط06، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، مصر،1998- 1999.
46. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1990.
47. عزت قناوى، نيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم- مصر، 2004.
48. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
49. عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات)، الإصدار الأول، دار إحياء للنشر الرقمي، غ م، 2014.
50. فائق جمعة العبيدي، الاقتصاد الإداري المفهوم والتطبيق، ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
51. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - مدخل الدراسات الاقتصادية، ط01، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1981.
52. فتحي أحمد ذياب عواد، مقدمة في الاقتصاد الجزئي المعاصر، ط 01، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
53. قادري محمد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي المستقبل إبداع الماضي، ط01، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2013.
54. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

55. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2013.
56. كامل محمد عويضة، علم النفس الصناعي، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1996.
57. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
58. مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
59. محمد إبراهيم أبو شادي، النظم الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010 .
60. محمد الصيرفي، وظائف منظمات الأعمال، ط01، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
61. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 1993.
62. محمد محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، ط01، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر، 2009.
63. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.
64. محمود أحمد فياض، عيسى يوسف قدادة، إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل نظمي، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
65. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2013.
66. مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، كلية الحقوق- جامعة القاهرة، 2007.
67. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 01، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
68. مريزق عدمان، تسيير الإنتاج والعمليات: مدخل نظري وتطبيقي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
69. مهدي كريم الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، مطبعة أوفست، بغداد، 1990.
70. نعيم إبراهيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، ط 01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن.
71. نعيمة أوعيل، الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي- بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- مصر، 2016.
72. هاشم إسماعيل محمد، الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1970.

المطبوعات الجامعية:

1. أحمد توفيق بورحلي، محاضرات مدخل للاقتصاد، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى، ميدان علوم اقتصادية وتجارية وتسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013- 2014.
2. خبابه عبد الله، محاضرات في الاقتصاد العام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018-2019.
3. شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 2017- 2018.
4. صديقي شفيقة، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016- 2017.
5. علي أحمد صالح، المدخل للعلوم الاقتصادية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى علوم قانونية LMD، ط 01، منشورات كليك، الجزائر، 2016.
6. محمد جصاص، محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة أولى ل م د، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02، 2016- 2017.
7. نبيل بوبيبة، محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي، السنة أولى علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013- 2014.

المجلات والدوريات:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،ندوة " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية " الحمامات تونس، 24- 25 مارس 1997.
2. سبع أحمد، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

المذكرات والأطروحات:

1. الدباغ أيمن مصطفى حسين، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003.
2. عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرية تحليلية تاريخية) – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر، 2010- 2011.
3. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

4. غدار رفيق، نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 01، 2016- 2017.
5. محمود السيد محمد الفقي، دراسة مقارنة لمفهوم الربح في الإسلام، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة- مصر، 1975.

الملتقيات:

1. عماد عمر خلف الله أحمد، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرادية، 23- 24 فيفري 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. D.Weiss , Les relations de travail, 4^{éme} édition, Dunod, Paris, 1990.
2. Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979.
3. Jemes Riggs and Glenn H.Felir, Productivity by objective results oriented solutions to the productivity puzzle , N.J :Hail.lnC ?England cliffs, 1983.